

الفصل الرابع

الاشتراكية الغربية

وهكذا سنؤدى الرأسمالية بوسائلها فى استثمار المال ، وبطابعها الخاص فى السيطرة على الحكم والتوجيه — الى الثورة ...

ثورة الاكثرية فى شعب تحمل الحقد ، والانتقام للمال وأصحاب المال .
هى ثورة طبقة حرمت متعة الحياة الرخية ، وكثيرا ما شخصت اليها وودتها يوماً ما ...
هى ثورة طبقة ترى أن انتاجها البشرى فى الحياة أكثر من استهلاكها مما يستهلكه الناس فى معاشهم ، وأن مجهودها الانسانى يرجع اليه ربح المال أكثر مما يرجع الى نشاط القلة من أصحابه .

هى ثورة طبقة تعتز بانسانيتها أكثر مما تعتز بعرض الحياة أو بها : لأنها تعيش بانسانيتها ، وعلى حسابها . فانسانيتها هى رصيدها الذى تستمد منه استمرار حياتها ، وتستمد منه كفاحها لبقائها .

ولذا : فطابعها لابد أن يكون تمجيد الانسانية ، وليس تمجيد المال ، تجعل الانسانية والعلاقات الانسانية هدفاً ، بينما تتخذ من المال طريقاً ووسيلة للانسان فى الحياة .

ولكى لا يعود المال الى سطوته أو سيطرته أو تحكمه يجب أن يحد من ملكية المال أصلاً ، أو يجب أن يلقى حق الملكية الفردية ، ولكى يضمن كل فرد حقه فى المال — وهو حق حسب ما يؤدى من واجب وهو العمل ان كان يستطيع — يجب أن يدخل ما يزيد عن الملكية المحددة ، أو جميع المال فى حالة الغاء حق الملكية الفردية فى ملكية المجتمع أو الدولة ، والمجتمع أو الدولة عندئذ هو الخزانة العامة .

وملكية المال **أذن** فى حالة تحديد الملكية الفردية حق مشترك بين الأفراد والمجتمع ، بينما فى حالة الغاء حق الملكية الفردية حق خالص للدولة .

● والأفراد اذن متساوون اما فى حق الملكية الفردية المحددة أو فى حق الغائها .

● وهم متساوون أيضاً فى حق العمل ، وتكافؤ الفرص فى الحياة .

● وهم متساوون كذلك فى حق الرعاية الاجتماعية التى يجب على الدولة أن تقدمها للأفراد جميعاً : كحق التعليم ، والصحة ، والتأمين ضد العجز والشيخوخة ، أو التأمين ضد البطالة من العمل ... وغير ذلك مما يعين لها من ضروب الرعاية .

● ومساواة الأفراد فى حق صنوف الرعاية الاجتماعية ليست منحة ولا تبرعاً من الدولة ، وإنما هو حق تقوم الثورة لتحقيقه ، وهى إذ تحققه من الخزانة العامة ، أى من المال الذى تختص بملكته الآن أو تمتلك معظمه ، بجانب الضرائب والدخول الأخرى التى يدفعها الأفراد بطريق مباشر أو غير مباشر .

وهذا النوع الأخير من دخول الدولة لا يعتبر خصوصية تتميز به الثورة ضد الرأسمالية . لأنه أيضاً أسلوب للنظام الديمقراطى الرأسمالى فى تمويل الخدمات العامة التى تقدمها الدولة الرأسمالية للأفراد المجتمع .

الإشراكية

والنظام الذى يستهدف إبعاد سيطرة المال على الإنسان ، ومنع وقوعه فى أيدي قلة تسنأثر عن طريقه بالسلطة السياسية ، والتوجيه الفكرى ، ويستهدف كذلك تحقيق المساواة بين الأفراد فى هذه الحقوق المشار إليها آنفاً يسمى « الإشتراكية » .

والنظام الإشتراكى هو رد الفعل للثورة ضد الرأسمالية ، وهو البديل عنها فى سياسة الحكم والتوجيه .

النظام الإشتراكى يعنى بعلاقات الأفراد ، وبالأفراد ككل ، أكثر من رعايته للحرية الفردية التى شكلت النظام الديمقراطى الغربى ، وانتهت بالرأسمالية .

حرية الفرد فى النظام الإشتراكى هى جزء من حرية المجتمع ، بينما هى فى النظام الديمقراطى الغربى لها كياتها الخاص ، ولها استقلالها .

والمجتمع فى النظام الإشتراكى كل له أجزاء ، وفى المجتمع الديمقراطى الغربى ، كل له جزئيات ، فهو اطار تدور فيه وحدات مستقلة أو شبه مستقلة على الأقل .

والنظام الاشتراكي بحكم كونه رد فعل للنظام الرأسمالي يؤكد الانسانية في كرامتها وفي انتاجها ، ويسعى للحيلولة دون أن تهدر هذه الكرامة أو تمنهن بالمذلة والسؤال ، كما يسمى لتوفير العمل ، كيلا يتعطل انسان ما عن الانتاج .

وبحكم كونه رد فعل للنظام الرأسمالي أيضاً ينزل المال منزلته الطبيعية . وهي : منزلة لا تعلق بحال على الانسان وقيمه الانسانية في الحياة . لا يجعل المال مطلباً في ذاته ، ولكنه يجعل الانتاج البشرى — لأنه عنوان انسانية الانسان — هدف الحياة الانسانية .

وهذا التحول عن الرأسمالية يعيد تقييم الانسان بانتاجه ، وليس بعرض الحياة ومقدار ما يملك منه . يعيد تقييمه على أساس انسانيته فحسب . وانسانية الانسان هي ما في ذاته من طاقات على العمل ، والانتاج ، والابداع .

ولذلك لا ترضى عن « الربا » كوسيلة للربح بين الأفراد ، ان سمحت بحق الملكية الفردية المحددة لأن الربا بانطوائه على التبطل وعدم الانتاج البشرى لدى صاحب المال ، وعلى الاستغلال في جانب صاحب الحاجة الى المال — يصاد هدف الاشتراكية ويجعل منها صورة أخرى للرأسمالية .

وإذا كانت الحرية الفردية تأخذ في النظام الرأسمالي عناية واهتمامه ، فإن انسانية الانسان في النظام الاشتراكي تأخذ تلك العناية وهذا الاهتمام .

وربما يبدو الفرق في « السخرة » أو ما يشبه « السخرة » في العمل . فالنظام الرأسمالي — وهو قائم على هذا الأساس — لا يعيب عدم تكافؤ الأجر في العمل مع الانتاج والربح ، بينما النظام الاشتراكي يعد ذلك غير مقبول ، ويتناقض تماماً مع أهداف الاشتراكية . ولو لم تكن هناك أجر أصلاً على عمل يؤدي لرحبت به الرأسمالية ، بينما الاشتراكية تنكره وتدفعه في عنف .

الاشتراكية تريد حصيله من « الانسانية » : أدنى صورة لها العمل ، واسماها الخالق والابداع .

والرأسمالية تريد حصيله من المال : أدنى صورة لها الآلام ، وأعلاها الملايين فما فوقها .

الاشتراكية تحصى العلماء والمفكرين وأصحاب المواهب الانسانية كثرة لنظامها ، بينما الرأسمالية تحصى أصحاب الملايين في الثروة والمال كمفخرة لها .

تلك فلسفة الاشتراكية ونظرتها الى الحياة في مبادئها الاصلية من حيث هي فكر ونظر ، ومن حيث هي نتيجة لثورة على طغيان المال واسترقاقه انسانية الانسان .

ذلك منطقها فيما توحى به ، قبل أن تتنوع ويأخذ كل نوع منها اتجاهاً فكرياً خاصاً . ومنطقها هنا يشبه منطق الثورة من أجل الحرية الفردية ، قبل أن تتشكل في النظام الديمقراطي البرلماني ، وقبل أن تتبلور في النهاية في الرأسمالية اللانسانية .

ويمكن اجمال وضع الاشتراكية فيما يلي :

● **أولاً : أنها ثورة المستضعفين في الأرض ، على الطغاة بالمال وجاه المال** دفع اليها ايمانهم بحتمهم في الحياة ، وايمانهم كذلك بأنهم بانتاجهم البشري مصدر العيش لهم ولأصحاب المال على السواء ، وبإيمانهم أخيراً بأنهم مع ذلك يعندى عليهم ، وتسلب منهم انسانيتهن بسبب قرصنة أصحاب المال ، ووقوعه — في غير مجهود بشري يذكر — في يد حفنة قليلة من القراصنة العالميين ، وبعض العملاء المحليين .

● **ثانياً : أن المجتمع في الاشتراكية أصيل في ملكية المال ، وأصيل في الرعاية الاجتماعية ، وأصيل في الحرية** وتبعاً لذلك تكون :

- ملكية الأفراد ، ان ملكوا ، في حدود ما يسمح به وضع المجتمع
- ورعاية الأفراد واجبة ، وبقدر امكانيات المجتمع
- وحرية الأفراد مكفولة ، على قدر أمن المجتمع وضمان أهدافه

● **ثالثاً : أن الاشتراكية تقوم على اعادة تقييم الانسان ، وتري قيمته في عمله البشري وانتاجه الانساني وليس فيما يملك من مال ، أو يرث من جاه وشرف .**

● **رابعاً : ان الاشتراكية صورة من صور الفلسفة الانسانية ، التي تقوم على استقلال الانسان في التوجيه ، ورفع اية سلطة وراء الانسان تقييم وصاية عليه ، كالكنيسة مثلا ، على نحو ما كان في القرون الوسطى .** فهي متأثرة بالنهضة الأوروبية ، أو بعصر الفلسفة الانسانية المثالية الذي تلاها .

وكارل ماركس — متأثر بهيجل صاحب فكرة الدولة — كان انساني النزعة في فلسفته التي أوصلت الى « الماركسية » والتي جعلت المجتمع أصيلاً فيما يستهدف من غايات وفيما يأتي به الأفراد من نشاط . .

ومن بعد كارل ماركس ، كنيلسوف لها ، قامت على أساس منها
ثورات ثلاث . . .

الماركسية

في جانبها الاقتصادي :

● هي علاج للانهايار الاقتصادي في النظام الرأسمالي : فهذا النظام يقوم أصلا على « فائض القيمة » بتجميعه وتكتيله ، وضمه — كاحتياطي أو كوفر لرأس المال الثابت ، وهو رأس المال الموظف في الإنتاج (في المصنع فعلا) .

والقصد من الاحتياطي أو المدخر في النظام الرأسمالي وتماية رأس المال الموظف . وبإضافة « الاحتياطي » الى رأس المال ، ككل ، تقل نسبة العائد من المال الموظف سنة بعد أخرى ، اذا نسب الى رأس المال الكلى ، الذى هو المال الموظف ، مضموما الى الاحتياطي ، وهو مال غير موظف .

عندئذ سيوجد بجانب المال الموظف مال آخر معطل متراكم ، في صورة مدخرات أو احتياطي ، لمواجهة المفاجآت الاقتصادية ، والحوادث العالمية أو المحلية التى تصيب رأس المال عادة .

وكلما تراكم « فائض القيمة » كلما انخفض « معدلها » .

فاذا أضيف الى هذا العامل عاملان آخران :

أولهما : زيادة « معدل الأجور » تبعاً لأعباء الاسرة العاملة ومساوطة لتدرج العمال في المهارة الفنية — وهى زيادة حتمية .

وثانيهما : نمو السكان وهو بدوره يدعو الى خلق فرص للعمـل في مجال الانتاج ، متكافئة مع معدلات النمو . والا أصبحت « البطالة » مشكلة تهدد كيان المجتمع كله .

اذا أضيف هذان العاملان الى عامل : « تراكم فائض القيمة » قبلا ، ازداد انخفاض « معدل الربح » . . . الى أن يتلاشى ، وعندئذ اما أن تتوقف مصادر الانتاج عن العمل ، أو تستمر في الانتاج مع الاستمرار في الخسارة . وهى خسارة محتمة ، لأن الزيادة في معدل الأجور ، وفي معدل نمو السكان كهيئة يامتصاص كل الاحتياطي أو المدخرات على طول الزمن ، ثم بعد ذلك تتجه الى تحميل رأس المال الموظف عبئا لا يحتمله ، وهو عبء المواجهة لهما .

ولا محالة من الانهيار عندئذ إذا استمر الجهاز الاقتصادى الرأسمالى فى طريقه الخاص به . وهو تجميع فائض القيمة وجعله - كاحتياطى - مالا معطلا عن الاستثمار ، مضافاً الى رأس المال الموظف .

وضمائنا لعدم انهيار الاقتصاد القومى يجب استثمار الاحتياطى أو المدخر لمواجهة نمو السكان على الأجل ، ثم كذلك لمواجهة زيادة الأجور . ولا يمكن أن يستثمر هذا الاحتياطى أو بعبارة أخرى لا يمكن أن يوجه « فائض القيمة » الى الاستثمار ، بدلا من تكوين الاحتياطى وادخاره ، إلا اذا ارتفعت الملكية الخاصة عن مصادر الانتاج أو مصادر الربح صاحبة العائد أو فائض القيمة . أما الملكية الخاصة التى لا تأتى بعائد أو فائض فى القيمة فلا دخل فى بقائها أو الفائها فى انهيار الاقتصاد القومى أو عدم انهياره .

لأنه طالما هناك ملكية خاصة فى مصادر الانتاج ذات فائض فى القيمة ، فلا بد - تأمينا لهذه الملكية فى نظر أصحابها - من تجميد فائض القيمة باسم الاحتياط والادخار وعدم تركه للاستثمار .

والملكية العامة وحدها هى التى تستطيع أن تحرك فائض القيمة ، أو لا تجعل فائضا أصلا بتوجيه الباقي من العائد الى الاستثمار من جديد . لأن هذه الملكية العامة هى المسئولة أولا وأخيرا عن إتاحة فرص العمل للجميع ، وبالتالي لا تدخل المنافسة مع أحد فى تجميع ضمان ، وتجميد هذا الضمان لما تملك .

* * *

● **وطبيعة النظام الإشتراكى فى الاقتصاد لا تجعل مكانا للفائدة :** وهى تلك التى تكون محددة السعر . لأن **الفائدة** وضعت فى النظام الرأسمالى لأغراء تحريك الاحتياطى الذى يتجمع من فائض القيمة ويجمد ضمائنا للراسمال العامل واستثماره استثمارا قصير الأجل بضمان آخر ، حتى لا تضيق الغاية منه . فيتتيح صاحب رأس المال العامل لشخص آخر قرضا بضمان يقبله من الاحتياطى لوقت معين ولسعر معين يعود بعد مضى الوقت الى مكانه مع الفائدة المحددة التى جعلت له ، بالاتفاق بين الشخصين : (اعتباريين أو غير اعتباريين) .

وقلما يستخدم الاحتياطى فى قروض طويلة الأجل ، وقلما كذلك يكون القرض من غير ضمان ، وسعر الفائدة ، من أجل ذلك لا يكون مرتفعا .

وكلما كثر الاحتياطى لدى أصحاب رؤوس الأموال ، كلما انخفض سعر الفائدة . إلا اذا أتيحت الفرصة لقروض خارجية بضمانات أكيدة . فقد

لا ينخفض السعر ، بل ربما يزيد ، رغم وفرة الاحتياطي لدى أصحاب مصادر الإنتاج .

أما النظام الاشتراكي فلأنه يعيد « فائض القيمة » الى الاستثمار فلا يسمى الى تكوين احتياطي ، وبالتالي ليس على استعداد لأن يوجه هذا الفائض الى قروض داخلية أو خارجية ، قصيرة الأجل وبسعر محدد الفائدة .

ان طبيعة هذا النظام تقضى « بتنمية » الاستثمارات ، والاستثمار في هذه التنمية لمواجهة زيادة نمو السكان من جهة ، وزيادة معدل الأجور من جهة أخرى . ولذا فليس هناك محل لأن تقرض الملكية العامة غيرها بفائدة ، قلت أو كثرت . لأن الاقتراض يقوم على تجسيد مدخرات تتجمع من فائض القيمة لضمان رأس المال العامل ، وذلك أمر يقوم على الغائه النظام الاشتراكي نفسه .

ولكن اذا كان النظام الاشتراكي يقوم على إلغاء الاقتراض بفائدة محددة ، فإنه قد يقترض من الداخل أو الخارج بفائدة معينة لزيادة التنمية في الاستثمار ، كى تستطيع مواجهة الزيادة المطردة بين السكان ، وزيادة معدل الأجور معا ، ان لم تواجه معها رفع مستوى المعيشة للمواطنين جميعا ، فطبيعة هذا النظام اذن تقترض ، ولا تقرض .

وإذا تساوى سعر الفائدة مع معدل فائض القيمة كانت ثمرة القرض لاتاحة فرصة العمل فقط .

ولكن اذا زادت عن هذا المعدل كان القرض عندئذ أشبه بالقرض الاستهلاكي يؤدي في النهاية الى زيادة الأعباء على الاقتصاد القومي ككل ، ويقلل من فاعليته في تنمية الاستثمارات ، وبالتالي يقلل من فاعليته في مواجهة تحديات الزيادة في السكان ، ومعدل الأجور ، ومستوى المعيشة .

واذن اقدم النظام الاشتراكي على الاقتراض لحاجة تنمية الاستثمار في مواجهة تحديات زيادة الأعباء في فرص العمل والأجور ، وليس للمغامرة والمخاطرة في سبيل تحصيل ثروات غير مألوفة في البلاد المتخلفة ، كما كان يفعل ذلك رجال الأعمال في النظام الرأسمالي .

والسؤال الذى يمكن أن يوجه الى النظام الاشتراكي في الاقتصاد :

بعد حتمية انهيار النظام الرأسمالي — بسبب الحرص على الأرباح وتجميد فائض القيمة — وأخذ النظام الاشتراكي بتوظيف فائض القيمة للمحافظة على معدل الأرباح والأجور ، ومواجهة الزيادة في نمو السكان ، والأجور ،

ومستوى المعيشة ، هل توظيف فائض القيمة يحمى الاقتصاد القومى عندئذ من الانهيار تحت ضغط اعباء الزيادات المختلفة ؟

هل القروض الداخلية والخارجية فى التوسع فى الاستثمارات لا تؤدى — بسبب خصم أقساطها وفوائدها الى خفض معدل فائض القيمة ، وبالتالي الى ضعف المواجهة لتحديات الزيادات المختلفة ؟

هلا يتحمل أن يؤدى ضعف الرقابة فى الملكية العامة الى خفض كذلك فى معدل فائض القيمة ؟

فى جانبها الانسانى :

يستهدف النظام الاشتراكى فى جملة رفع عنصر المال فى تقييم الانسان ، والتمييز بين فرد وآخر ، أو بين مجموعة وأخرى فى المجتمع . ويعتبر الذاتية الانسانية فوق المقياس بالمال والملك ، وفوق المفاضلة عن مستوى الثراء والدخل .

ومن أجل ذلك يعتبر هذا النظام : « مبدأ تكافؤ الفرص » من المبادئ الأصلية فيه لأنه المبدأ الذى ينحى كل ما عدا الخصائص البشرية والاعتبارات الانسانية فى التفاضل ووضع الأولويات فى التفريق بين انسان وانسان : فلا الجاه ، ولا النسب ، ولا العصبية ، ولا المال يدخل فى التمييز والتقدير ، وتقديم فرد عن فرد .

ولذا يحارب استغلال المال سياسيا واجتماعيا ، ويحارب الطبقة الرأسمالية كمجموعة تفرض لها وضعا معينا فى المجتمع ، بسبب ما تملك من مال .

ويحدد للمال وظيفته الخاصة به . وهى فى التحليل الأخير وظيفة اجتماعية . على معنى أن المال يجب أن يكون فى خدمة المجتمع وأداؤه لهذه الوظيفة يجعل منه وسيلة مشتركة لكل ، وان ملكه بعض الأفراد فى المجتمع . كما يجعل هذه الوسيلة لخير المجتمع ، وليس للايداء والاضرار ، فضلا عن الاستغلال واهدار الكرامات البشرية .

والملكية العامة للمال فى النظام الاشتراكى ، ان كانت أصلا قصد منها المحافظة على معدل فائض القيمة ، وبالتالي تمكين الاقتصاد القومى من مواجهة تحدى زيادة الأجور ، وزيادة نمو السكان ، ورفع مستوى المعيشة — فقد قصد منها كذلك الحيلولة دون أن يكون المال عنصرا مميزا ومفرقا فى المفاضلة بين أفراد المجتمع الواحد .

والملكية الخاصة في النظام الاشتراكي ان خرجت الى دائرة الاستثمار والانتاج — اى تجاوزت الخدمة الفردية الخاصة ، كالسكنى والحرف الصغيرة التى تغطى تكاليف القائمين بها فى الحياة فقط — يجب ان تسلك ذات الطريق التى تسلكه الملكية العامة : فى دفع فائض القيمة فى الاستثمار من جديد ، وفى عدم اتخاذ الملك نفسه وسيلة للتمييز والمفاضلة ، والغناء مبدأ تكافؤ الفرص تبعاً لذلك .

لأنها لو اتخذت وسيلة للتمييز خلقت فى المجتمع طبقة تمييز بمالها . وعندئذ لا تتحقق الاشتراكية ، أو يضعف أمرها ، ويصير الى نظام الرأسمالية من جديد .

فى جانبها الاجتماعى :

وفى الجانب الاجتماعى ذهبت الماركسية — دون غيرها من صور أخرى من الاشتراكية الى التبشير بـ « المجتمع العمالى » والعمل على تحقيقه بوسائل شتى ، ولو بوسائل العنف والقهر واراقة الدماء ، أو التقيية والغدر . فآمنت بأن المجتمع العمالى هو أفضل المجتمعات ، وأن ديكتاتورية الطبقة العاملة هى أفضل نظم الحكم . وذلك تأسيساً على قانونى التطور والتقدم ، وهما قانونان استخدمتهما الماركسية فى « حتمية » المجتمع العمالى ، وفى « أفضليته » معاً .

وجعلت من الشواهد التاريخية فى مجال الاقتصاد أدلة على تحول المجتمعات من النقيض الى نقيضه : كالتحول من المجتمع الملكى الى المجتمع الاقطاعى ، ثم من المجتمع الاقطاعى الى المجتمع الصناعى أو الرأسمالى ، ثم من هذا المجتمع الى المجتمع العمالى . فالتحول السابق من هذا المجتمع كان تحولاً حتماً يخضع الى مبدأ النقيض ، والصراع بين طرفيه ، وانتهاء الطرفين فى ثالث : فكذلك الشأن بالنسبة الى المجتمع العمالى .

كما أضافت الى « حتمية » التحول أفضليته « الجامع » بين طرفى النقيض ، لأنه اعم وأشمل من جهة ، ولأنه قضى على مرحلة صراع من جهة أخرى . فما يصير اليه المجتمع غداً أفضل مما كان عليه بالأمس . . وهكذا . . وكان المجتمع العمالى نهاية المطاف فى نظرها لأن رواسب الطبقة الأخرى قد انتهت فيه . . . انتهت الرأسمالية كما انتهت البروجوازية .

والمجتمع العمالى — كما تراه — ليس مجتمعاً محلياً ولا قومياً ووطنياً ، وإنما هو المجتمع العمالى العالمى . . فإذا لم يصل المجتمع الى « عالميته » فالصراع بين الطبقة العمالية والرأسمالية لم ينته بعد فى أى مكان ، وفى أى

وقت . وعندئذ لا يؤمن انتقاض الرأسمالية على أى مجتمع عمالى قام فى مكان أو وطن ما ، وهذا الانتقاض وان كان يؤخر عملية التحول بعض الوقت لكنه لا يمنع بحال صيرورة المجتمعات البشرية الى مجتمع عمالى واحد . لأن حتمية التاريخ ، كقانون من قوانين المجتمع ، تدفع الى تحقيق المجتمع العمالى الواحد .

ومن هنا كان طابع الماركسية فى المجتمع طابعا دوليا ، أو طابعا عالميا . تؤيد انتقاض القوميات ، وانتقاضها على النظام الرأسمالى . ولكنها لا تؤيد سيادتها ولا حدودها لو انفصلت عن نفوذ هذا النظام يوما ما .

فى جانبها السياسى ، والأخلاقى :

أما فى الجانب السياسى فترى الاشتراكية الماركسية عدم مهادنة الرأسمالية طالما الصراع بين الطبقة العمالية والطبقة الرأسمالية أمر ضرورى . وطالما حتمية التاريخ تؤذن بانتهاء هذا الصراع بالتحول فى المجتمع الى نظام حكم الطبقة العاملة ، والديكتاتورية العمالية .

والمهادنة اذن هى بمثابة تجريد للحركة العمالية ، وقد تؤدى الى تأخير التحول فترة طويلة ، أو الى الاضرار بمصالح العمال .

وببدأ عدم المهادنة فى السياسة الماركسية للرأسمالية يقضى بتوجيه القوى البشرية ، والاقتصادية ، والفنية لى المؤتمنين بها فى اضعاف الرأسمالية بوسيلة أو بأخرى ، وبمساعدة العناصر التى تدعو الى الخلاص من الاستعمار الغربى ، والنظام الرأسمالى فى أى مكان وفى أى شعب .

وربما يوضع الانتاج فى المجتمع الذى اخذ بالفلسفة الماركسية فى خدمة الصراع بين الحركة العمالية والرأسمالية ، قيل أن يكون فى خدمة أفراد هذا المجتمع برفع مستوى معيشتهم ، أو الاستمتاع بمتع الحضارة الصناعية .

والفلسفة الماركسية — لهذا المبدأ — تفرض حياة النقش على الآخذين بنظامها . لأنها تراهم فى ميدان « جهاد » قد يطول مداه ، وقد يقصر ، وقد تشد القسوة فيه ، وقد تضعف .

والاقتصاد الماركسى فى فترة الصراع — الى أن يتم تحويل المجتمع الى مجتمع عمالى عالمى وتزول رواسب الرأسمالية — وهو اقتصاد موجه . لى البطون واشباع الرغبات المادية ، وانما لنشر الايدولوجية والقيم الماركسية ، وكذلك للعمل الانقلابى بكل صنوفه ضد الرأسمالية .

وإذا كان الدين يرى أن « الشيطان » هو مصدر الشر والبلاء تجب على المؤمنين به محاربته — فالماركسية ترى نفس هذا الشيطان في النظام الرأسمالي ، ولكن في صورة إشع .

وإذا كان الدين أيضا يرى أن محاربة « الشيطان » من المؤمنين به هي في الاستقامة والتهديب الانساني في المعاملة والسلوك ، والابتعاد عن الانحراف والايذاء — فان الماركسية لا ترى وسيلة محددة للمحاربة . وانما كل ما يحتق مصلحتها فهو مشروع من الوجهة الأخلاقية :

وهي بذلك ترى ما تراه « البراجماتزية » « من المصلحة » وتطع كل طريق إليها بالطابع المقبول صاحب القيمة الخلقية : —

فارتكاب الأذى والاضرار ، والفتن والانقلابات الدموية ، والغدر والتقية ، والاضراب والتخريب ، كلها أمور مشروعة في الأخلاق الماركسية طالما تتعين وسائل لتحقيق المجتمع العمالي العالمي .

و « الوحدة العالمية » كذلك جزء لا يتجزأ من السياسة الماركسية ، لأنه اذا كان الخلاص من الرأسمالية تراه ضرورة وواجبا محتما فلا يبقى أدن بعد انهيار النظام الرأسمالي الا ديكتاتورية الطبقة العمالية ، والمجتمع العمالي العالمي .

● في أسلوبها الفلسفي والعلمي :

وفي اتجاهاتها في كل هذه الجوانب أصدرت عن طريقتها في التدليل ، وهي **الديالكتية التاريخية المادية** .

وهي تلك الطريقة :

● التي تعتمد على « التثليث » في الخطوات

● والتي تستهدى بأحداث التاريخ

● وتؤمن فقط بالمادية وبالأخص بالجانب الاقتصادي منها .

● والخطوات الثلاث في التدليل هي : الشيء ومقابلته ، وما هو أهم من الشيء ومقابلته .

● ووجود هذه الخطوات مرهون بصحة مبدأ « النقيض » . وهو ذلك المبدأ الذي يرى : أن الوجود كله يخضع لمبدأ التناقض ، وأن كل شيء يتضمن ذاته ونقيض الذات ، وأنه سيصير حتما الى هذا النقيض . وهذا النقيض ،

لأنه شيء كذلك ، ينطوى على ذاته وعلى نقيض الذات ، وأنه سيصل الى نقيض الذات بالضرورة . . . الى أن ينتهى الوجود كله فى أمر يعم ويتضمن كل الموجودات الجزئية .

وبتطبيق هذا الأسلوب فى التدليل على المجتمع فى نظر الماركسية ، واخذاً بنظرها المادية فى الوجود والعلم به ، **تحدد نقطة البداية « بالناحية الاقتصادية »** من نواحى المجتمع .

وإذا استصحب التاريخ مع ذلك فى التدليل يشير الى أن ملكية المال — وهى الأرض الزراعية من أولى مراحل المجتمع — كانت لفرد هو : « الملك » ، ثم تتحول الى الحاشية والحكام . وبذلك ينتقل المجتمع من مجتمع ملكى فردى الى مجتمع اقطاعى ، ثم تتحول الى أصحاب المصانع . وبذلك ينتقل المجتمع الى مرحلة ثانية فى تطوره ، وهى مرحلة أصحاب رؤوس الأموال .

وكان تحولها فى المرحلتين بفعل الصراع الطبقي الذى هو حتى . . ووجد اولاً بين الملك والرعية : العبيد ، وتخلص الملك من هذا الصراع بتوزيع المال على حاشيته .

فانتقل الصراع مرة أخرى فى دائرة الملاك للأراضى الزراعية مع المستأجرين لهذه الأرض فتخلص الملاك من هذا الصراع فباعوا تلك الأراضى الى المستأجرين ، وأقاموا مصانع بأثمانها .

فانتقل الصراع آنئذ الى دائرة أصحاب الصناعة وعمال المصانع .

وهكذا : تحول المجتمع طبقاً لوجهة النظرة التاريخية الاقتصادية :

● من مجتمع ملكى مطلق الى مجتمع اقطاعى .

● ثم الى مجتمع صناعى .

● والتحول فى كل مرحلة كان نتيجة الصراع بين « نقيضين » : وهو الصراع بين الطبقة المالكة والأخرى العاملة .

وفى المجتمع الصناعى أو الرأسمالى **سيتنهى الصراع الطبقي فيه بسيادة العمال وانهيار النظام الرأسمالى** ، تطبيقاً لجمعية التاريخ فى الصراع بين طبقات المجتمع . وعندئذ يقوم المجتمع العمالى وهو المجتمع الذى ينتهى فيه الصراع والتناقض ، لأنه المجتمع الأعم والاشمل ، واذا خلا المجتمع عندئذ من التناقض والصراع الطبقي يكون هو أفضل المجتمعات وأتمها تقدماً .

والوصول الى المجتمع العمالى ، على أثر انهيار الرأسمالية فى نظر الماركسية هو بناء على الدراسة العلمية التاريخية ، وبناء على تلك القوانين

الطبيعية الحتمية التي تحكم المجتمعات البشرية . وليس الوصول الى ذلك بقانون أو تشريع . اذ عندئذ لا تكون الاشتراكية اشتراكية علمية ، وانما هي : « اشتراكية الدولة » أى جاءت اثر تقنين وتشريع ، ولم تكن نتيجة حتمية لسير القوانين الاجتماعية ، التي تسيطر على طبيعة المجتمع الانسانى . وهذه القوانين : مثل قانون مبدأ النقيض ، وقانون التطور والسيورة ، وقانون التقدم فى العلاقات الاجتماعية بين الأفراد .

ولو لم تستخدم الماركسية طريقة **ديالكت** « هيجل » فى التدليل لما وصلت الى : أن المجتمع العمالى هو المجتمع الذى تنعدم فيه الطبقات ، وينتهى فيه الصراع الطبقي ، ولذلك كان أفضل المجتمعات وأتمها تقدما . لأنه عندئذ هو المجتمع « الجامع » بين « الشئ » و « نقيض الشئ » . وهو من أجل عمومه خلا من التناقض ، ومن ثم من الصراع بين المتناقضين .

وهيجل عندما استخدم طريقه الذى عرف به وهو « انديالكت » — وأصبح الفلسفة الخاصة به — استخدمه ليصل الى أن : الله اذا كان « أصل » الوجود فهو نهايته وامتغاه . واذا كان هو المنتهى ففيه تجتمع كل الموجودات على اختلاف أو تباين فيما بينها .

ومن أجل الوصول الى هذا الهدف ابتداء هيجل بتطبيق انديالكت بين « المفاهيم » و « الفكر » . وأخذ « فكرة » الله على أنها المصدر الذى يصدر عنه فى سير التدليل حتى يعود اليه من جديد بعد أن يمر بالطبيعة وموجوداتها .

فكرة « العموم » .. أو فكرة « الجامع الشامل » . . . أو فكرة « الكل » أو « المطلق » . . . كانت هى نهاية التدليل من طريقة هيجل التى اختارها .

ومن نظره لا يمكن أن يصل الى تلك النهاية الا اذا أخذ بمبدأ النقيض ، ومبدأ التطور والحركة ، ومبدأ التقدم . وهى المبادئ التى تصور دعائم البرهنة فى طريقته .

وما صنعه ماركس : هو أن اقتبس « ديالكت هيجل » كدليل ، ثم اختلف معه فى مجال التطبيق :

فبينما استخدمه هيجل فى « الفكرة » وابتداء بفكرة « الله » ، استخدمه ماركس فى « المجتمع » وابتداء بالجانب « الاقتصادى » فيه .

● فاذا كان « الله » قداسة وأهمية فى الوجود كله فى نظر هيجل ، « فالاقتصاد » له نفس هذه القداسة والأهمية فى نظر كارل ماركس . . . لأن

كلا منهما يمثل « نقطة البدء » في التطور والحركة وفي تقييم الوجود كله ،
كما يمثل النهاية ، والغاية .

● وإذا كان علم « الله » هو الدين في نظر هيجل ، فعلم « المجتمع »
هو الدين في نظر كارل ماركس . وإذا كانت وصايا الله واجبة لاتباع وتستنتج
آثارها ، فقوانين المجتمع واجبة الطاعة ولها حتمية في نتائجها .

● وإذا كانت عبادة الله في دين هيجل تدعو الى الاتحاد به والفناء فيه،
أو الانتهاء فيه ، فعبادة الفرد في نظر ماركس هي في الانتاج و (الاندماج
في المجتمع) .

ومن هنا : لأن الدين اللاماركسي ، وهو دين الله ، يصرف عن مادية
الحياة أو يقلل من شأنها — وهي جانب الاقتصاد — وينقل نظرة الانسان من
الوجود الحاضر الى وجود آخر مرتقب ومغيب ، كان ديننا مضادا لما يدعو
اليه دين الماركسية . ودين الماركسية هو دين المجتمع والجمهير أو دين
الانسانية . ودين الله اذن يحول دون أن يمارس الفرد في المجتمع الماركسي
عبادته التي يتجه بها نحو « الانتاج » والاقتصاد ، ونحو « الاندماج » كذلك!
وبين دين الله ودين المجتمع اذن تضاد وصراع ...

ومن ثم يجب القضاء على « دين الله » كي يسود « دين المجتمع » . ولا
مهادنة في هذا الصراع .

ولكن أيهما سيكون له النصر الأخير ؟ تبشر الماركسية بانتهاء « الرجعية »
وسيادة « التقدمية » !

وقوى الرجعية كما تتمثل في الاقطاع ورأس المال ، تتمثل أيضا في
الدين ، لأن الدين — وان لم يدخل في الاطار التطبيقي للدياليكت الماركسي
لارتباطه بالاقتصاد — لكنه كان يساند الاقطاع والرأسمالية في نظرها ، فهو
معها يمثل قوى الرجعية المتحالفة ! .

أما قوى التقدمية فهي في تطور المجتمع ، وفي العوامل التي تعين على
الخلاص من الاقطاع ورأس المال ، وتدفعه الى تحقيق المجتمع العمالي
العالمي عديم الطبقات .

و « العلم » احدى القوى المتحالفة ضد الرجعية . سواء بما يكشف عنه
من قوانين اجتماعية تساعد على الايمان بدين المجتمع ، أو بما يقدمه من علوم
تطبيقية فنية تدفع على كسب الانسانية مزيدا من التفوق الصناعي ،
والزراعي ، والحضارى ! .

ومن هنا كان : « العلم » سند الاشتراكية الماركسية ، كما كان الدين سند الاقطاع ورأس المال فيما مضى . ولكن الفرق بينهما — كما ترى الماركسية — أن العلم ينير ويكشف ويعين ، بينما الدين كان يخدر ، ويخدع ولولحين !! .

تقييم الماركسية :

ويلاحظ أن الطريق العلمى الذى سلكته الماركسية فى قيام المجتمع العمالى العالمى ، وديكتاتورية الطبقة العاملة ، هو الطريق الفلسفى الديالىكتى .

كما يلاحظ أن الطريق العلمى الذى سلكته فى حتمية النظام الاشتراكى الاقتصادى ، وهو نظام الملكية العامة لمصادر الانتاج والاستهلاك ، هو الطريق الاقتصادى القائم على فكرة « تكديس فائض القيمة » كمدخرات احتياطية ، وحجزها عن الاستثمار .

وعن الأخذ بالطريق الأول كانت :

- « حتمية » الصراع الطبقي .
- ومعاداة الدين اللاماركسى ومناهضته .
- وأفضلية المجتمع العمالى ، وديكتاتورية الطبقة العاملة .
- وتبرير الوسائل التى تحقق قيام هذا المجتمع .

وعن الأخذ بالطريق الثانى كانت :

- « حتمية » انهيار النظام الرأسمالى وقيام الاشتراكية فى الاقتصاد .
- وإذا نظرنا الى الطريق الأول وهو الطريق الفلسفى الديالىكتى ، وجدنا أنه قام على « افتراض » أكثر من قياسه على واقع ، أو أكثر من أن يكون نتيجة لمقدمات منطقية . ولكى يتضح ذلك يجب أن يفتش عن هذا « الافتراض » عند هيجل أولاً ، قبل التفتيش عنه عند ماركس .

* * *

- وفى فلسفة هيجل يرى : أنه تأثر بانجيل يوحنا .
- سواء بما جاء فيه من « تثليث » .
 - أو بما جاء فيه من « تقابل » بين الموجودات : كالحياة والموت ، والوجود الحاضر والوجود الآخر .

● وكون كل من المتقابلين يتضمن الآخر أو ينشأ عنه الآخر .

● وأخيرا بما جاء فيه من أن : « الله » هو الأول والآخر .. هو البداية والنهاية .

فكيفت هذه الأمور طريق هيغل الفلسفى فى الاستدلال على « وجود الله » وعلى رفع ما يوجد من « تضاد » وتقابل بين وجود الله ووجود الطبيعة ، وبين الوجود الحاضر والوجود الآتى ، وبين الله ، وابن الله ، والروح القدس .

وكانت غاية تفلسفه أن يصل الى « الوحدة » المطلقة ، التى تنطوى على جميع ما عداها من الموجودات .

وتأثر به « فيشته » فى طريقة التدليل فى مذهبه المثالى ... فى أن الانسان صاحب الوجود الأول ، وصاحب الخالقية فى وجوده الذى يعيش فيه ، وأن الشخص هو « السابق » بينما المجتمع ، والعالم ، والدولة ، والقانون ، والأخلاق والفن ... فى المرتبة « الثانية » فى الوجود .

وكانت طريقة « فيشته » هى طريقة : أن الشئ يتضمن نقيض نفسه ، وأن وجود الشئ ينطوى على وجود النقيض ، وأن الشئ ونقيض الشئ يجمعهما شئ آخر أعم منهما .

واستخدم « فيشته » مبدأ النقيض هذا — كى يبرهن على أن الشخص هو الأول فى الوجود — فى محيط الشخص ، وليس فى محيط الموضوع كموضوع .

وهيغل عندما تأثر به « فيشته » فى قبول مبدأ النقيض كطريق للبرهنة استخدمه فى « الموضوع » دون الشخص . لأن الهدف الذى أراد أن يصل اليه هو « موضوع » ... هو الله ، وليس شخصا .

وبذلك اختار أن تكون « الفكرة » — وليس الشخص — مجال التطبيق . ويشترك كلاهما — فيشته وهيغل — فى أنهما أصدرتا فى تفلسفهما عن مثالية ، وليس عن مادية .

فهيغل اذن كان « معتقدا » أولا ، قبل أن يتفلسف ، وتفلسفه كان لتبرير ما يعتقد .. كان معتقدا بالانجيل ، وبما جاء فيه ، وكان معتقدا بوحدة الالهية ، ووحدة الوجود معا .

أما اعتقاده بوحدة الالهية وبالانجيل فلأنه من رجال الكنيسة البروتستنتية .

وأما أنه معتقد بوحدة الوجود فلأنه وقع تحت تأثير اتجاه « البحث الطبيعي » الذي ساد عصره ، والذي اتجه الى انكار ما وراء الطبيعة ، وانكار ما هو غير واقعي محس . وبذلك لا يكون هناك موجود على سبيل الحقيقة الا الطبيعة وحدها .

فالمسيطر على هيغل كانت : « العقيدة » وليس الواقع .

وهنا ننظر ونسال : هل هناك تناقض حقيقي ، أو تضاد حقيقي بين الله والطبيعة أو هناك تضاد حقيقي على العموم في الوجود ؟

ان التناقض الحقيقي ، أو التضاد الحقيقي ، لا يرفعه عمل العقل ، ولا الصنعة العقلية الجدلية .

فإذا كانت نتيجة « الديالكت » عند هيغل هي : « الوحدة » في الوجود التي يرتفع فيها التناقض ويزول التضاد ، فذلك دليل من وجه آخر على أنه لم يكن هناك تناقض حقيقي ولا تضاد حقيقي . وعندئذ لا تعدو فلسفة هيغل عن أن تكون فلسفة شارحة لما يبدو من تناقض ، وليس تناقضا على سبيل الحقيقة ، وشارحة لما يبدو من تضاد وليس تضادا على سبيل الحقيقة .

ولو أن مفكرا آخر — أو لو أن هيغل نفسه — لم يكن مؤمنا بالكنيسة ، وبالانجيل ، ولم يتمتع تحت تأثير الاتجاه الفلسفي المسيطر في وقته ، وهو الاتجاه الطبيعي ، لما وقف عند « تناقض » أو « تضاد » . وبالتالي لما حاول أن يرفع هذا التناقض أو التضاد ، ليصل الى موجود أعم افترض وجوده عن طريق العقيدة ، وهو الله .

ولو لم يكن هناك تثليث في عقيدة الكنيسة في مجال الألوهية : وهو الله ، وابن الله ، والروح القدس ، ولو لم تكن بالتالي هناك رغبة ملحة على هيغل في تصوير : أن الثلاثة واحد — لما كان هناك داع لاستخدام طريق التدليل صاحب الخطوات الثلاث : الشيء ، ونقيض الشيء ، والجامع بين الشيء ونقيض الشيء ، لدى هيغل في مجال « الفكرة » والبدء عند استخدام هذا الطريق بفكرة « الله » .

واذن ليست حتمية الواقع هي التي أوجدت تضادا وتناقضا بين الأشياء ، وإنما هو التصور الذهني تحت التأثير بظروف معينة ، هي ظروف الاعتقاد والايمان .

وليست ازالة التضاد من أجل كونه تضادا ، هي التي دفعت هيغل الى استخدام هذا الطريق في التدليل . وإنما هو التقريب بين « الكنائس » ،

من جهة ، وتأييد العقيدة — بوحدة الألوهية — بالفلسفة من جهة أخرى ، هو الذى حمل على استخدامه .

ولولا أن فلسفة القرنين السابع عشر والثامن عشر كانت الى حد ما متأسية بالفلسفة الاغريقية لما وصل هيغل فى تصوير « الروح القدس » الى أنها « الجامع » لله وابن الله . فقد صنع ذلك على غرار فلسفة « أفلوطين » المصرى فى جعل « النفس الكلية » هى الصورة العامة لجميع النفوس الجزئية المفترقة فى أبدان الناس .

ولولا قبل ذلك — قبل هيغل ، وقبل الكنيسة الكاثوليكية فى روما — كانت الرغبة التى سادت فى كنيسة الاسكندرية على عهد ازدهار المدرسة الأفلوطينية الحديثة فى الملازمة بين المسيحية والفكر الاغريقى ، لما برز « التثليث » على النحو الذى برز فيه ، ولما دارت مناقشة أخذت صبغة الاعتقاد فيما بعد ، حول « رده » — التثليث — الى موجود واحد على سبيل الحقيقة أو « بقاءه » على ما يفهم بادية ذى بدء من مدلولات الفاظه الثلاثة من : « موجودات » ثلاثة :

ومآل كل ذلك : أن « الرغبات » كانت البواعث على التفلسف والعمل العقلى ، فيما تم حول « تأييد » المسيحية من الوجهة العقلية .

وما تم على يد هيغل هنا فى فلسفة « الديالكتية » كان نتيجة لرغبة دفينه فى نفسه ، قبل أن يكون نتيجة لضرورة الوجود أو الواقع نفسه .

* * *

وكارل ماركس عندما استعان بطريقة التدليل عند هيغل على مطلوبه فى بحث **المجتمعات ، كان مدفوعا « برغبة نفسية » ، أكثر من أن يكون مدفوعا بحقيقة واقعية** . . . كان مدفوعا بهاجمة المجتمع الانجليزى الصناعى والطبقة البروجوازية فيه من رجال الأعمال والصناعات ، وبالذناع عن الجماهير العاملة فى تلك المصانع .

وماركس يستحق الشكر لأنه يكاد يكون أول فيلسوف نزل بفلسفته **مجال واقع المجتمع الانسانى** ، ورأى فيه فواجع الاستغلال البشرى ، ومهانة الأديبين ، وتسخير المجموعات من الأفراد والشعوب فى خدمة « مصالح » عدد قليل ، يتمتع بترف الحياة على حساب شقوة الآلاف والملايين ، سواء كان ذلك فى أوروبا الصناعية ، أو فيها وراء أوروبا من القارات الافريقية والآسيوية والأمريكية الثلاثينية فى سبيل المواد الخام والانتاج الصناعى . .

ورأى واضحا بعد نزوله الى هذا المجال الواقعى : أن ازدهار الصناعة

ووفرة الربح الصناعي ، يرتبط في صلة عكسية باستخفاف حياة العاملين في المصانع ، والمناجم ، والمزارع وانكار حقهم في دفع الآلام والأضرار عن ذاتهم وأفراد أسرهم . فكلما زاد ربح الإنتاج الصناعي كلما كان ذلك على حساب حياة العاملين . وكلما كثر استغلال هؤلاء وتسخيرهم ، كلما زاد الربح وفائض القيمة لأرباب الصناعة .

وربما لولا ماركس وفلسفته التي تنطوي على الإنذار والتهديد لأصحاب رؤوس الأموال ، لظلت العلاقة بينهم وبين عمال المصانع ، والمناجم ، والمزارع ، على نحو ما كانت عليه ، عندما نزل في النصف الثاني من القرن التاسع عشر مجال واقع المجتمع — من الاستغلال ، والامتهان ، وانكار حق الحياة على من يكدح ويعمل .

ولكن هذا شيء . . . وتقييم « النظر الفلسفي » عنده شيء آخر .

فـ « الرغبة في الدفاع عن العمال اذ ذاك صورت له الفجوة في المعاملة وفي الوضع بين أصحاب رؤوس الأموال وبين العمال ، على أنها تضاد ونتاج اجتماعي ، وطبقي .

ويرجع الى تاريخ المجتمع على عهد الزراعة قبل الصناعة وجد انه كانت هناك فجوة كذلك في المعاملة بين الذين يملكون الأرض والذين يفلحونها . فصور تلك الفجوة أيضا بانها : تضاد وتناقض اجتماعي ، وطبقي . وأصبح في تقديره : أن تملك الأفراد للمال في صورة ما ، سيوجد تناقضا اجتماعيا وطبقيا في المجتمع .

ومن ثم سيؤدي هذا التناقض الى مقاومة وصراع — شأن النقابيين في كونهما لا يجتمعان — وبالتالي سيتداعى المجتمع ويفنى .

فاذا أبعدت الملكية الفردية الانتاجية ، وتحولت الى ملكية عامة فسيختفي هذا التناقض الاجتماعي والطبقي بدوره ، لأنه تابع ونتيجة للملكية الأفراد للمال !

وإذا اختفت الطبقة حلت المساواة وسادت الزمالة والأخوة علاقة الأفراد . وبذلك وحده يقوى بناء المجتمع .

هذا التصور للعلاقة بين المالكين والذي يعملون في الملكية لغيرهم ، أراد كارل ماركس أن يصوغه صياغة فلسفية وعلمية ، ويعمل فيه المنطق والواقع ، ويركبه تركيبا علميا بحيث يأخذ طريقه الى الانتعاش والاقتناع ثم الى الايمان بنتائجه . فلم يجد أمثل من طريقة هيجل في التدليل . وهى استخدام مبدأ التقيض . وما يستصعبه ، وما يؤدي اليه من نتائج .

فاستخدم هذه الطريقة في دراسة المجتمع وابتدأ بنقطة « الاقتصاد »
أو الملك للمال فيه ، بدلا من النقطة التي ابتدأ منها هيغل ، وهي « الفكرة » ،
وبدلا من النقطة الأخرى التي ابتدأ منها قبله « فيشنه » وهي : « أنا » أو
« الشخص » .

وإذا كانت الطريقة قد صاغت « رغبة » عند ماركس ، كما صاغت
« رغبة » أيضا عند هيغل ، فليست هي الطريقة العلمية التي تبقى لها
قيمتها ، لو خرجت عن دائرة الرغبات الى منطقة الحقيقة في ذاتها .

و « الرغبة » لدى كل من ماركس ، وهيغل هي : افتراض وتسليم
بوضع معين ، يحتمل المناقشة ، كما يحتمل رفض قبوله .

ومن هنا كان : « الأصل النظري » لماركس ، أصلا يتطرق اليه الشك
وعدم اليقين . وعندئذ تكون فلسفة ماركس هي فلسفة حماس وعاطفة ،
أكثر منها فلسفة واقع وعلم .

وما قام على هذه الفلسفة من « حتمية » الصراع الطبقي وأفضلية
المجتمع العمالي ، وديكتاتورية الطبقة العاملة . . . الى غير ذلك من الحتميات
ليس هو حتمى في واقع الأمر وإنما هو « أمل » أو « تقدير » تأسس على
« تحقيق » أمل !.

ومعاداة الفلسفة الماركسية للدين السماوى ، هي في واقع أمرها
معاداة للكنيسة ورجال الكنيسة . ثم إذا اتصلت هذه المعاداة بحقيقة من
حقائق هذا الدين كالإيمان باليوم الآخر . فقد قامت هذه المعاداة لتلك الحقيقة
على صنع الكنيسة أيضا وتطبيقها في النصح والإرشاد في حياة مجموعة من
الأفراد — أصحاب الرهبة — وليست على الغاية المتوخاة من هذه الحقيقة
نفسها .

فليس الإيمان باليوم الآخر وسيلة لتترك « الاستغلال » يأخذ مجراه ،
لحساب فئة قليلة على حساب حياة الملايين . وإنما قصد منه الحد من
الخصومة والشحناء عند من لا يملك المال بسبب المال — في الوقت الذي
طلب فيه الإيمان بحقيقة دينية أخرى — وهي الانفاق ممن يملك المال في
سبيل الله . . وليس سبيل الله هو الكنيسة ، وإنما صالح المجتمع ، وصالح
الأفراد عديمي الملكية ، وبذلك يقترب كل من الآخر : من يملك ومن لا يملك ،
بدلا من أن تدفع شهوة الحقد فريفا ، وشهوة الجشع فريفا آخر ، الى أن
يسلك كل منهما طريقه فتتفرق السبل . وبذلك يضعف المجتمع أو ينفى .

ويوم أن تتحول الملكية الفردية الى ملكية عامة في المجتمع العمالي ،

وتزول طبقة الرأسمالية ، ويستقر الحكم فيه الى الديكتاتورية العمالية ، يوم لا ينتهى الحد بين الأفراد في المجتمع ، ولا ينتهى بسبب المال أيضا . عندئذ تتكون مجموعات متشابهة في أسباب الحد من جديد ، ويتولد في النفس صراع داخلي يعبر عن ذاته في الإهمال ، والتغاضي في الإنتاج والعمل . كصورة من صور الانتقام .

إن توزيع الدخول على الأفراد ، وتوزيع الوظائف عليهم والرياسات المختلفة في المجتمع — ويستتبع ذلك تفاوتاً في مقدار الدخل أو في نصيب المنفعة المادية في الحياة أو في جاه السلطة والرياسة — قد تدخل فيه اعتبارات لا تتصل بالتفوق في الكفاية الذاتية : كالقربى في الحزبية السياسية ، وفي العلاقات الخاصة . وهذا من شأنه أن يخلق الإحساس بعدم الرضا . وأولا عذ من يظن أو يعتقد أنه غبن بالقياس الى نظيره . ثم يتطور عدم الرضا الى الحد ، فالصراع الداخلي فالتنفيس عنه في صورة أو في أخرى .

فإذا خلا المجتمع من « الإيمان » بما يريح بعض النفوس ، ويعيد اليها الطمأنينة ولو لفترة من الوقت حتى يتعدل الوضع ، أو بما يدفع بعض النفوس الأخرى الى عدم التمادي في اقتناص فرصة « القربى » في وفرة الدخل أو المنفعة المادية أو الجاه ، حتى لا تتسع دائرة حقد الحاقدين — فالملكية العامة عندئذ لا تكون العلاج الجذري لتخفيف الأحقاد . وهي بحاجة معها الى هذا الإيمان . ولن يفعل هذا الإيمان فعله الا اذا نصح به دين اعتقدت فيه البشرية حتى الآن .

* * *

وإذا نظرنا الى الطريق الثاني من طريقتي الفلسفة الماركسية — وهو حتمية انهيار النظام الرأسمالي — نتيجة لتكتيل فائض القيمة ، وتعطيله عن الاستثمار ، كضمان لرأس المال العامل الثابت ، فان ذلك لا يتم الا في حال « تشبع » المجتمع وبلوغ وضعه الاقتصادي درجة يستنفد فيها كل امكانيات الاستثمار . فالمال « الاحتياطي » وان تكون على أساس « الضمان » للعمال ، بحكم حرص أصحاب رؤوس الأموال على أموالهم وغلاتها ، لكنه في الوقت نفسه يدفع الى طرق مجالات الاستثمارات من جديد ، وان روعى في الاستثمار الجديد عندئذ شيء من الحيطة والحذر .

وقد دفعت مدخرات رؤوس الأموال الصناعية في أوروبا — جريا وراء الاستثمار — أصحابها الى الخروج على مبدأ الحيطة والحذر في الاستثمار الجديد الى المغامرة به في أفريقيا ، وآسيا ، وأمريكا الجنوبية ، واستتبع ذلك نظام الحماية العسكرية أو الاحتلال العسكري ، وادى أخيرا الى الاستعمار

السياسى محافظة على الاستغلال الاقتصادى . مما يدل على أن « تكتيل » فائض القيمة كمدخرات لا يحتم تعطيل المبالغ المدخرة وحجزها عن استثمار جديد فى سبيل ضمانها لرأس المال العامل فى المصانع والشركات .

وإذا وصل الاستثمار فى أى مجتمع الى درجة « التشبع » فإنه ينتظر عندئذ تعطيل الأموال المدخرة باسم الاحتياطى ، وهى التى تكتلت من فائض القيمة . حتى وقتئذ لا توجد الفرصة كذلك لاقتراض هذه الأموال بضمانات أكيدة ، وبآجال قصيرة ، وبفائدة قليلة .

وحالة « التشبع » فى الاستثمار كما تنتظر فى المجتمع الرأسمالى تنتظر أيضا فى المجتمع الاشتراكى . لأنها عبارة عن استنفاد امكانيات الاستثمار — اذا قدر لهذه الامكانيات أن تستنفد فى المجال الاقتصادى .

والنظام الاشتراكى فى الاقتصاد بطبيعته سريع الحركة فى الاستثمار ، وأشد فى مجال السرعة من النظام الرأسمالى . إذ ظروف الملكية العامة مهيأة للسرعة فى الحركة أكثر من ظروف الملكية الخاصة . فبينما لا تحد حركة الملكية العامة فى انماء الاستثمار سوى المصلحة العامة — يحد الملكية الخاصة كثير من الرغبات ، وكثير من عوامل الخوف ، تؤدى الى الاحجام والتردد .

ولكن مع ذلك فالنظام الاشتراكى عرضة «للتشبع» فى الاستثمار كالنظام الرأسمالى فى التعرض له ، ان قدر لامكانيات الاستثمار أن تستنفد يوما ما .

وربما ماركس يوم ان توقع انهيار النظام الرأسمالى ، ليحل حتميا وآليا محله النظام الاشتراكى فى الاقتصاد ، كان لا ينتظر حالة « التشبع » فى الاستثمار ، ووقف فقط عند حد « الجمود » للمال فى الحركة نحو الاستثمار . أى أن الانهيار ارتبط فى نظره بتكتيل فائض القيمة وتعطيله . ولم يفترض « سيلان » المال فى حركة استثمارية ولو بخطى بطيئة ، تحت دافع الرغبة فى زيادة « العائد » من أصحاب رؤوس الأموال ، حتى يصل الأمر الى درجة « التشبع » .

ولذا كانت « الاشتراكية » هى الحل الحتمى عنده . لأنها تمثل الحركة والسرعة فيها ، نحو دفع « الاحتياطى » و « المدخر » فى طريق استثمارات جديدة . وهى أيضا البديل والعوض والتعويض والمقابل للرأسمالية .

فالجهد يقابله الحركة . والبطء فى الحركة تقابله السرعة فيها . ومن ثم يتعين عند « افلاس » الرأسمالية فى حل مشاكل المجتمع أن تحل الاشتراكية محلها توأ .

والتقابل في واقع الأمر بين النظامين ليس هو الملكية الخاصة في النظام الرأسمالي والملكية العامة في النظام الاشتراكي ، بقدر ما هو جمود الحركة أو بطؤها في الاستثمار من جانب ، والحركة ذاتها أو السرعة فيها في الاستثمار كذلك من جانب آخر .

فالملكية العامة في النظام الاشتراكي ان هي الا وسيلة لحركة الاستثمارات والسرعة فيها ، وليست هدفاً لذاته . انها ضرورة للخروج من مرحلة التردد والاحجام في الاستثمار التي تقيم فيها الرأسمالية ، وقد تقصر أو تطول اقامتها فيها .

وما ترقبه ماركس من حد تنهار عنده الرأسمالية في نظامها الاقتصادي ، وهو تجميد حركة الاستثمار . . . ان هو الا أحد افتراضين .

أما ثانيهما : فهو السير في الاستثمار تحت اغراء زيادة العائد لرأس المال جميعه — ما بين رأس مال عامل ثابت واحتياطي مدخر — وان كان سيراً بطيئاً .

وهذا الافتراض الثاني يصل حيناً ما الى « التشبع » الذي هو احتمال للاستثمار على وجه العموم ، في النظام الرأسمالي أو النظام الاشتراكي ، وليس خاصاً بالنظام الرأسمالي وحده .

واذن : انهيار النظام الرأسمالي ليس أمراً حتمياً تدفع اليه قوانين علمية . وانما هو « افتراض » أو « ميل » صنع في صورة افتراضية فلسفية . والشأن هنا في الجانب الاقتصادي للماركسية كالشأن في جانبيها الفلسفي والديالكتي .

وإذا سقطت « الحتمية » سقطت الالزام كنتيجة علمية فيما ترتب عليه من آثار لا تقبل كقضايا مسلمة ، ويجب أن تناقش موضوعاً من جديد .

وبغض النظر عن الأدلة العلمية الماركسية وتقييمها ، فان نظام الاشتراكية في الاقتصاد أفضل النظم في المجتمعات النامية ولو لفترة في تاريخها ، الى أن يستقر الاقتصاد القومي ويأخذ اتجاهاته الضرورية لحياة المجتمع .

ويكون ذلك بالطبع اذا توفرت له ظروف الإنجاح وعوامله وهي :

- حسن اختيار المشرفين على القطاع العام .
- توفير المهارة الفنية المتعددة الجوانب لدى العمال .
- الدراية والخبرة بأسلوب الادارة والانتاج والتسويق .

● الحرية في الحركة وعدم تقييدها بقيود روتينية ، سواء في ابرام عقود البيع والشراء أو في سير الانتاج ، أو في العمل على التوسعات التي تزيد في الانتاج وتخفف من تكاليفه .

● ابعاد العقلية النقابية لدى العمال من مجال العمل ، واحلال « العقلية الشعبية » أو العقلية العامة ، وهي تصور ملكية الشعب كله له .
وبعبارة أخرى اذا سار العمل في اطار القطاع العام على الأسس السليمة في الملكية الخاصة وتنميتها ، وهي : حرية الحركة ، وتوافر الحوافز ، والرقابة الوعية .

ان طريق البرهنة الذي اختاره هيجل — وهو الديالكت — حملته مذهبه المثالي على أن يستخدمه في « الفكر » و « المفاهيم » ، وبذلك يظل في اطار « العقل » وحصيلته .

وإذا ابتداء « بفكرة الله » متحركاً في سيره العتلى نحو الطبيعة والوجود الحاضر ، ثم عائداً الى « الله » من جديد كجامع شامل لكل ما في الطبيعة والوجود فلكي يحصل غايتين :

● **الغاية الأولى** : أن يدل على وجود الله ، ويبقى بذلك مع « الايمان » في المسيحية .

● **الغاية الثانية** : أن يدل أيضاً على « المثالية » وكيف تتحقق بعمل العقل الانساني في الكشف عن الطبيعة والوجود ، وتكوين « مفاهيم » و « فكر » عن الموجودات في ذاتها ، وفي علاقات بعضها ببعض .

ومحصول العقل عندئذ عن الطبيعة والوجود لا يخرج عن كونه — اذا كان الله بداية الوجود ونهايته ، واذا كان أيضاً هو والطبيعة سواء — علماً بالله ذاته . وعلم الله وعلم العقل اذن متساويان . . واذا نعت علم الله بأنه دين الله ، فعلم العقل الانساني — تبعاً لذلك ، هو دين الله أيضاً .

وقد تناول الاتجاه الفلسفي المثالي لدى هيجل ضمن ما تناوله : « التثليث » والصلة بين الله ، وابن الله ، والروح القدس ، ووصل في شأنه الى : أن « ابن الله » هو الوجود الطبيعي الانساني لله . أي الوجود الالهي في الوجود المشاهد . و « أن الروح القدس » هي ذلك « الجامع » بين الله وابن الله ، عندما ينتهي العقل في سير حركته من جديد الى الله ، ذلك الذي اتخذه كفكرة عندما بدأ في تحركه . .

وفلسفة هيغل « المثالية » هي في النهاية دين المسيحية في نظره ،
وجملة النتائج العقلية فيها هي : كتاب هذا الدين .

كما ان الله هو الطبيعة ، والطبيعة هي الله . وكما ان الوجود « الآخر »
ايضا لا يختلف عن الوجود الحاضر ، فهو وجود آخر : باعتبار تطور فكرة
الله فيه . وكذلك لا فرق بين العقل والطبيعة .

والمغايرة في نظر هيغل هي مغايرة بين مفاهيم ، ولكن « الحقيقة »
واحدة .

و « مثالية » هيغل ليست منفصلة اذن عن الطبيعة المشاهدة . وبذلك
انتهت الى « واقعية » ! .

وهيغل لم يصعد من الطبيعة مباشرة الى الله . وانما تدرج في الطبيعة
نفسها الى فكرة الدولة أو عقل الشعب ، ثم الى عقل الله ثم الى الله . وفي
تصوير الدولة يقول : ان الأفراد يكونون كأفراد ، ولكن يستمدون حياتهم من
« الكل » . وهو الوحدة العامة ، بحيث ان صوت المساواة يكفل نكل واحد .

والدولة حقيقة واقعة ، وليست في برج عاجي — بل هي كائن حي :
عقلها وهو « عقل الشعب » يتمثل في الأفراد ، وهو « نفس » كل بدن .

والعقل المجرد يتجلى في « عقل الشعب » وبواسطة عقليات الشعوب
يرتفع العقل المجرد الى « تاريخ العالم » صاعدا ، ويتحول الى « عقل
العالم » العام الذي يعتبر قانونه أعلى قانون .

والدولة هي « الوحدة الجوهرية المطلقة » التي هي غاية في ذاتها
لا تتغير ، وفيها تصل الحرية الى القسانون الأعلى ، كما أنها تتضمن الالتزام
الأعلى للأفراد ببقائهم أعضاء في الدولة .

والدولة هي وجود الله في العالم : ويجب ان لا يعتبر الانسان فكرة
الدولة ممثلة في نظام وهيئات ، بل يجب ان يعتبرها تحقيقا لوجود الله .

وقد مهد هيغل بهذا الى فلسفة « فيرباخ » التي تعتبر بدورها ذات أثر
فعال على اتجاه الفلسفة الماركسية المادية .

فـ « فيرباخ » (١) في فلسفته كأنه استخلص نتائج الفلسفة الهيجلية في

(١) هو : Ludweg Feuer Bach فيلسوف الماني عاش بين عامي

١٨٠٤ — ١٨٧٢ .

صلة الدين بالطبيعة ، وكون من هذه النتائج فلسفته في الله والانسنان ،
التي عرف بها :

انه يرى ان الفلسفة هي علم الواقع في حقيقته وكليته ، وان جوهر
الحقيقة هو الطبيعة الشاملة ، التي يمكن أن تدرك وتعلم بطريق الحدس
وحده .

والحقيقة ، والواقع ، والحس ، كلها أمور يطابق بعضها بعضا .
والحقيقة ليست هي المادية ، ولا المثالية ، ولا علم الطبيعة ، ولا علم النفس ،
وانما هي فحسب : علم الانسان .

وعلم الانسان كحصيلة للعقل الانساني هو في النظر الصحيح : علم
اللاهوت .

وطبيعة الانسان ، مجردة عن التحديدات والتشخيصات ، هي الطبيعة
الالهية . أي أن هذا الانسان الجسماني يتخذ موضوعا للنظر والاحترام ،
كطبيعة خاصة مغايرة . وفكر الانسان العالمية ، واحساساته الرفيعة ،
وأغراضه السامية وآماله العظيمة ، جميعها : دين الانسانية .

واذا وصف الله بأنه المتأهى في القوة ، وبأنه الرحيم ، وبأنه الحب ،
فمعنى ذلك : أن القوة المتأهية ، والرحمة ، والحب ، أمور الهية .

والحكمة ، واللفظ ، والعدالة ، تتنظم الحياة الانسانية ، عندما يكون
الانسان نفسه حكما ، ولطيفا ، وعادلا .

والحياة الآخرة ليست أكثر من كون هذا الوجود تتحقق فيه المثالية
والفجوة التي لم تلتئم منذ القدم بين داري الدنيا والآخرة ، يجب أن تزول كي
تركز الانسانية ذاتها بنفس غير موزعة ، وقلب غير مشتمت ، في عالمها
وحياتها الحاضرة .

وهذا التركيز غير الموزع في العالم الحقيقي هو وحده الذي يتيح حياة
جديدة ، وعظماء جددا من الناس ، وأعمالا عظيمة ونوايا عظيمة .

واذا كنا لم نعتقد منذ حاضرننا بحياة أفضل ، وأردنا ذلك بقوى متحدة
ومتكافئة فسنخلق لأنفسنا هذه الحياة الأفضل .

ولكن لكي نريد ذلك ونحققه ، يجب علينا أن نضع :

● محبة الانسان كدين وحيد وحقيقي ، مكان محبة الله .

● والاعتقاد بالانسان في ذاته ، مكان الاعتقاد بالله .

● والاعتقاد بأن مصير الإنسانية ليس مرتبطاً بطبيعة خارجة عنها أو فوقها ، بل مرتبط بها ذاتها — مكان جلال الله وقوته !.

و « فريباخ » لم يستطع أن يصل الى ما وصل اليه من نتائج فلسفية الا بعد أن وصل هيغل في فلسفته الى « التطابق » بين الله والطبيعة ، والا بعد أن تأثر بهيغل في ذلك .

وعندما أمكن له أن ينقل ما في دائرة الألوهية — حسبها كانت تعبر الكنيسة — الى دائرة الطبيعة المشاهدة ، وعلى وجه التحديد ، الى دائرة الانسان .

وأصبح يرى عند « فريباخ » :

● علم الانسان هو علم اللاهوت .

● والطبيعة الإنسانية هي الطبيعة الالهية .

● وكتاب الإنسانية هو الله .

● والحياة الدنيا والآخرة سواء .

وتأسيساً على ذلك دعا الى :

● محبة الانسان بدلا من محبة الله .

● والاعتقاد في الانسان بدلا من الاعتقاد في الله .

● والايمان بأن مصير الإنسانية مرتبط بذاتها ، بدلا من جلال الله .

وإذا انتقل ما في دائرة الألوهية الى دائرة الانسان أصبح الطريق الى المعرفة هو طريق الحس بدلا من العقل ، وأصبحت المادية بدلا من المثالية أو العقلية . فالانسان مشاهد محس ، والله لا يرى ولا يحس .

فإذا جاء كارل ماركس بعد تمهيد « هيغل » واستخلاص « فريباخ » لنتائج هذا التمهيد وتأثر بكليهما : تأثر بالأول في طريقه في البرهنة ، وتأثر بالثاني في نظريته المادية والإنسانية — فانه لا بد أن يكون « ديالكتيكا » « مادية » في مذهبه وتفلسفه .

وإذا كان « المجتمع » هو المجال الذي اختاره للتطبيق فان الجانب الاجتماعي أو « الاشتراكي » سيلقى في فلسفته الاهتمام من جانب ، والتقدير من جانب آخر .

و « الروح الجماعية » أو الجماهيرية يجب أن تكون الهدف والغاية :
وفي سبيلها يفنى الفرد ، وفي الطريق اليها يسعى الفرد . وكل وسيلة
تقرب اليها فهي القربان . وكل نية وعمل يؤكدنها فهو المشروع .
والقصد من الروح الجماعية هي الروح الجماعية « الكبرى » التي
تذوب فيها الأسر والشعوب والتي تحقق « العالمية الانسانية » .

ولذا من الكفر بهذه الروح في نظر ماركس :

● تأكيد الخصائص الفردية والوجود الفردي من طريق الملكية
الخاصة .

● وتأكيد الأسرة واستقلالها بالعمل على صيانة حرمة الزوجية وصيانة
الأنساب من الاختلاط باستتكار السلوك الجنسي غير المشروع ، والاستخفاف
بالطفل غير الشرعى .

● والبقاء على احتفاظ الشعوب بمقوماتها من لغة ، وعادات وتاريخ .

● وكل عمل جماعى في مقابل ذلك هو قبرى : فالزراع الجماعية أدخل
في الايمان بالماركسية من كونها مصدرا لانتاج أفضل . والقيادات الجماعية أو
الجماهيرية تعبير عن هذا الايمان أكثر من كونها وسيلة للديمقراطية .

والماركسية اذ تدعو الى « انكار الذات » و « عدم تقدير الفرد » لا تلحظ
في هذه الدعوة مبدأ « الايثارية » . لأن هذا المبدأ الأخلاقى يستند الى بقاء
الفرد وحدة مستقلة فى الخصائص ، ولكن فى العواطف والميول والعمل يؤثر
المصلحة العامة على المصلحة الفردية . فهو صاحب وعى باستقلاله وبكيانه
الذاتى ، ولكن مع ذلك بارادته وبايمانه بالمثل العليا يقدم ما يمس المصلحة
العامة على ما يتصل بمصلحته الشخصية .

وانما تلحظ فقط : أن انكار الذات يساعد على تحقيق الروح الجماعية
والجماهيرية وسيادتها . فهو طريق الى الفناء فيها ، والى محو كل الخصائص
الفردية فى سبيل قيامها .

● وهكذا انتهى الدفاع عن المسيحية عند هيجل باسم الفلسفة الى
انكار المسيحية عند « فيرباخ » و « كارل ماركس » باسم الفلسفة أيضا .

● وانتهت « المثالية » التى تبناها هيجل فى فلسفته الموضوعية عن
طريق ابراز « الفكرة » — الى المادية فى فلسفة « فيرباخ » و « كارل ماركس » .

● وانتهى الايمان بالتثليث الذي صار الى « وحدة الالهة شاملة » عند هيجل — الى الايمان « بوحدة الانسانية » عند « فرباخ » وبالمجتمع العمالي الذي لا طبقية فيه عند « كارل ماركس » .

● وانتهى الايمان بالروحية وبالرهينة والانصراف عن هذا الوجود « الدنيا » على نحو ما تطلب الكنيسة — الى انكار الروحية والرهينة والايمان، عن طريق التشبث بهذا الوجود وحده والتركيز فيه واقامة حياة مادية اقتصادية أفضل في داخله ، وليس في خارجه . . . فوقه ، أو بعده .

وهكذا تحول نظر الانسانية من أفق الى أفق ، وتحول هدفها من وضع الى وضع ، وتحول سعيها من طريق الى طريق آخر .

وأصبح المجتمع بدلا من الله ، والحياة الاقتصادية بدلا من الحياة الآخرة ، والانتاج بدلا من الانصراف والزهد ، كما أصبح المصنع والمزرعة محراب العبادة بدلا من الكنيسة ، ورجال الاقتصاد بدلا من رجال اللاهوت ، والعلماء والفنيون (التكنولوجيون) بدلا من القوميين .

ممارسة الماركسية في التطبيق :

وقبل أن تدخل الماركسية نطاق التجربة العملية في روسيا منذ الثورة الروسية سنة ١٩١٧ كانت تتناش من الوجهة النظرية ، وكان يختلف في الرأي في مناقشتها .

ففى المؤتمر الثانى بلندن الذى عقده الاشتراكيون فى سنة ١٩٠٣ — بعد المؤتمر الاول للحزب عام ١٨٩٨ فى مينسك — اختلف « لينين » مع « برنشتين » فيما اذا كان من الأوفق : المحافظة على الأخلاق الماركسية نحو العمل على تحقيق الاشتراكية وهى أخلاق : العنف وعدم المهادنة ، والغدر والخيانة فى الوصول الى تحطيم الرأسمالية والتعجيل باسقاطها ، أو اتباع أسلوب أخف وطأة وأحب الى النفوس ، طالما أن انهيار الرأسمالية حتمى ، على نحو ما تقتضى به الفلسفة الماركسية ؟

وكانت الكثرة فى هذا المؤتمر فى جانب « لينين » الذى تمسك بالشق الأول من السؤال . وكانت القلة فى جانب « برنشتين » الذى تمسك بالشق الثانى . وأصبح حزب لينين يعرف باسم « البلشفزم » وهى كلمة روسية تعبر عن الكثرة — وأصبح المؤيد له يعرف باسم « البلشفيك » .

ثم أطلق لينين على جماعته من الروس المؤيدين له اسم : « الحزب الاشتراكي الديمقراطي الروسي » ، بينما عرف حزب برنشتين باسم « الحزب الاشتراكي الديمقراطي الاصلاحى » .

والحزب الاشتراكي الديمقراطي الاصلاحى أخذ طابع الاشتراكية المعتدلة ، واعتبر تعديلا لمبادئ ماركس : فتجنب معاداة الدين ، وأسلوب العنف وعدم المهادنة للنظام الرأسمالى والغاء الملكية الفردية الغاء مطلقا .

ويعتبر نظاما وسطا بين نظامين ، لازم كلا منهما ظاهرة الغلو : النظام الماركسى الشيوعى ، والنظام الديمقراطي الرأسمالى .

والشيوعية اذن ليست هى الاشتراكية على الاطلاق . وانما هى اشتراكية ماركس التزم فيها تطبيق جميع مبادئه الفلسفية ، نسا وحرفا قبل الروح والمعنى ، واشترط فى عضوية حزبها الايمان بالماركسية والتضحية فى سبيلها (١) .

(١) والمظاهر الرئيسية للشيوعية :

(أ) المبالغة فى تأكيد المجتمع ، (ب) المبالغة فى اتجاه المادية ، (ج) المبالغة فى مشروعية وسائل العنف والانقلاب ، والتعجيل بقيام المجتمع العمالى ، (د) المبالغة فى نظام الحزبية .

وعن المبالغة فى تأكيد المجتمع كانت :

المبالغة فى انكار الفرد ، وقيمه كفرد .

وكانت المبالغة فى انكار الملكية الفردية ايا كانت قيمتها . وكان قول

ستالين فى تعريف الشيوعية : هى الغاء الفقر والغناء الملكية .

وكانت المبالغة فى انكار الأسرة ، وحتتها فى العلاقة الزوجية والاشراف على الأولاد .

وكانت المبالغة فى العمل الجماعى ، كالمزارع الجماعية .

وعن المبالغة فى المادية كانت :

المبالغة فى انكار القيم المعنوية ، والمبالغة فى تبعية الفكر للعامل المادى

« الاقتصادى » والمبالغة فى انكار الدين ووجود الله .

وعن المبالغة فى مشروعية الوسائل للتعجيل بالمجتمع العمالى ، كانت :

المبالغة فى « المصلحية » وفى قيمتها الأخلاقية ، مهما كانت لها من نتائج

سلبية على الأطراف الأخرى .

والتطوع فى إثارة الفتن الداخلية فى أية صورة ، واستخدام التنظيمات

العمالية جسرا للاضطرابات الخارجية .

والاشتراكية اذا أطلقت ليست هي الشيوعية . وان كان زعماء الشيوعية يطلقون عليها اسم الاشتراكية . وانما الاشتراكية نظام تعدلت فيه المبادئ الماركسية مراعاة لظروف البيئة العملية وتيسيرا للتطبيق في حياة الفرد والمجتمع ، وملاءمة مع خصائص الطبيعة البشرية نفسها .

الشيوعية :

قامت الثورة الروسية سنة ١٩١٧ ومهدت لانتهاى الحرب العالمية الأولى . وكانت الدعوة التى يوجهها «لينين» من متر دعايته فى «كوبنهاجن» باندنمارك الى جنود الجيش الروسى فى هذه الحرب وبين الفلاحين الروس هى : الوعد بتقسيم الأراضى الزراعية عليهم ، وعلى أهلهم الفلاحين بعد انتزاعها من الطبقة الحاكمة ، ورجال الاقطاع من يؤيدون نظام التيصرية .

= والمبالغة فى اعداد الدفاع ووسائل الحرب ، والتفوق فى التسابق فى اعدادها ، والايمان بالحرب المقنعة باسم السلام — كوسيلة أصيلة للوصول الى الهدف .

وعن المبالغة فى نظام الحزبية كان :

التشدد فى شروط العضوية للحزب وكان الاتحاد بالدين والايمان بالماركسية والنضحية بالنفس فى سبيلها ، فى مقدمة الشروط . وكان فى تنظيمات الحزب اتباع نظام الكنيسة الكاثوليكية فى تدرج الرياسات ، وتدرج القطاعات المختلفة من : الوحدة الأولى وهى الخلية . . . الى اللجنة المركزية . وتدرج نظام الاستخبار من : البسيط الى المركب . وكانت ديكتاتورية « القلة » التى هى الصفوة والقمة فى حكم النظام الحزبى .

وكان الاخلاص فى الولاء — ايا كان التابع والمؤمن — للزعامة البلشفية فى موسكو .

ولكن منذ أن دخلت الصين هذه الزعامة أصبح الأمر منقسما فى العالم الشيوعى ومرددا بين موسكو وبكين . وظهر الخلاف واضحا منذ سنة ١٩٦٠ وقد نقلت جريدة الأهرام المصرية فى عددها الصادر فى ٢٥ مايو سنة ١٩٦٥ — نقلا عن صحيفة : حياة الحزب — أن عدد أعضاء الحزب الشيوعى فى موسكو الى يناير سنة ١٩٦٥ بلغ ١١٧ مليوناً من بين سكان الاتحاد السوفيتى البالغ عددهم : ٢٢٩ مليون نسمة . ونسبة النساء ٢٠٪ ، ونسبة الذين أكملوا تعليمهم العالى ١٥٪ .

وقد كان « لينين » صاحب الفضل في تحويل الماركسية الى عقيدة
Dogma للحزب . والفكرة الديالكتية عنده هي :

أن التطور الكلى للعالم — في كبره وصغيره — صراع المتناقضات أو
المتضادات ، حيث يتحتم زوال « القديم » بعد تمزقه ، بسبب ضده ، أو
تقيضه الجديد .

وتوجد في فلسفته النظرية البراجماتية أو المصلحية ، بجانب نظريات :
الحقيقة ، المعرفة الواقعية ، التطور الديالكتي . وهو التطور القائم على
« الدعوى » و « مقابل الدعوى » و « الجامع بين الدعوى ومقابل الدعوى » .

وقد اتخذ لينين فكرة البراجماتية حجة في يده ضد أعوانه ، ولصالح
خواصه . فالمجال العملى لتطبيقها كان مجال الحزب الشيوعى عنده ،
وبمقدار ما يرى من « مصلحة » لقيادته ، وللحزب كأن يقرب أو يبعد من
يشاء .

أما موقفه من الدين فيبدو في مقاله المشهور : « الاشتراكية والدين »
مما نفتبسه هنا : « الدين هو أفيون الشعب . انه عرق السوء الفعلى الذى
يفرق فيه أرقاء الرأسمالية وجه انسانيتهم ومطالبهم المتواضعة من أجل
وجود نصف انسانى . نعم الرقيق الذى أصبح فى وعى من رقه ونهض للكفاح
من أجل تحرير نفسه توقف بالفعل عن أن يكون رقيقا . والعامل الجديد
صاحب الوعى بالطبقية الذى علمته الصناعات الكبيرة ، وتثور بحياة المدن
— يرمى من نفسه ، فى احتقار ، كل امتيازات دينية ، ويترك للسماء القسيس
والمنافق المدنى ، ويكافح على هذه الأرض وحدها فى سبيل حياة أفضل » (١) .

ويوافق على أن الدين من وجهة نظر الدولة يجب أن يبقى أمرا خاصا ،
كما اعتادت الدوائر الماركسية أن تقوله . أما بالنسبة للحزب فهو عدو للدين
ويجب على المنتسب اليه أن يؤمن « بالالحاد » ويجهر به قولاً وعملاً .

وإذا كان الدين أمرا خاصا وشخصيا فمعناه : أن الدولة يجب أن تبقى
محايدة وفى الوقت نفسه لا تسمح ببقاء أو اقامة روابط دينية عامة تنظم
فردين فأكثر . اذ ينبغى أن لا يكون للدين أى مغزى بالنسبة للمواطن فى
علاقته بالآخرين . ومن ثم لا يطلب منه الانفصاح عن تبعيته الدينية فى أية
وثيقة رسمية .

(١) كتاب « لينين — ماركس ، انجلس — ماركس » طبع برلين سنة

١٩٤٦ ص ١١٥ .

أما الكنيسة فيجب الفصل تماما بينها وبين الدولة . وهى لا تباشر سلطة على أحد ، ولا تدعو أحدا لدينها ، فضلا عن أن تكرهه على المشاركة فى الخدمة الدينية التى تؤديها . وهذا الفصل التام هو من أجل « حرية » الإنسان وتوفرها . فان لم تفعل الكنيسة من جانبها ذلك ، وان لم تحل دون رق المواطن للكنيسة الروسية فيجب على « عمال » روسيا أن يعلنوا الحرب عليها فى غير هودة .

و « ستالين » — وهو رفيق وفى اللينين ، وتلميذ طيع لماركس — طبق الديالكت الماركسى على السياسة كذلك فقال ، انه : —

● من التطور العام ينشأ التقدم الاجتماعى .
● ومن الصراع العام ينشأ صراع الطبقات .
● ومن ظهور الهيئات والصور الجديدة ينشأ التغيير التطورى للأوضاع والعلاقات .

ولذا لا يجوز أن يتستر على تناقضات الأوضاع الرأسمالية ، بل يجب كشفها وإبرازها . ولا يجوز أيضا تخفيف حدة الصراع بين الطبقات ، بل يجب دفعه الى النهاية .

ولكى لا ترتكب أخطاء فى السياسة يجب تنفيذ سياسة « طبقتية عمالية » لا تعرف المؤخاة ، وليست سياسة اصلاحية تقوم على ملاءمة اصالح ، بين الطبقة العمالية والطبقة البرجوازية .

ومغزى المذهب المادى عنده هو :

أن الحقيقة ليست فكرة ، وليست تعقلا وليست فى حاجة الى « عقل العالم » — كما يقول « هيجل » ، بل ليست الامادة تتحرك نحو قوانينها ، بواسطة الطريقة الديالكتية .

والمادة اذن فى كل جانب هى الامر الأول والركن الأساسى : هى فى الإنسان مصدر الاحساس ، والتصور ، والتعقل . تلك المظاهر التى تعتبر ثانوية وناشئة عنها ! .

ان التفكير ، على سبيل الحقيقة — هو انتاج المسادة التى تصل فى تطورهما الى درجة عليا فى الكمال ! .

انه انتساج الذهن ، بحيث لا يمكن الفصل بينه وبين الامادة من غير وقوع فى خطأ جسيم ! .

وبما أن الظواهر المادية تخضع في تواردها وتتابعها — طبقا لقانون التطور — إلى قوانين ، فالحياة الاجتماعية وتاريخ المجتمع البشرى ليس تاريخا لأحداث صدفية ، بل هو محكوم بقانونيات معينة .

وإذن هناك علم « بتطور العلاقات الاجتماعية » . والاشتراكية تصير إلى علم ، على معنى أن طبيعتها ، وما تحمله من تحديدات لمصير المجتمع البشرى يخضع لقوانين ، ولنتائجها صفة الحتمية والالزام ، وهي تقف عند حد العلم ، دون أن تصبح حلما أو خيالا .

وبما أن الطبيعة ، والوجود ، والعالم المادى هو صاحب الدرجة الأولى وهو الأساس ، وبما أن العقل والتفكير في الدرجة الثانية ومتفرع وناشئ عن ذلك الأساس ، فيتبع ذلك :

● أن الحياة المادية للمجتمع — ووجوده كذلك — في الدرجة الأولى ، وهي الأصل ، وأن الحياة العقلية في الدرجة الثانية ، وهي الفرع . . . هي انعكاس للوجود المادى .

● وأن « المثاليين » من أجل ذلك — يبتدئون من نهاية خاطئة ، إن أقاموا الدولة والمجتمع على أساس « فكرة » — كما صنع « هيغل » و « فيشته » .

ولكن ليس معنى : أن « الفكرة » ناشئة عن « المادة » أن الفكرة لا يمكن أن يكون لها تأثير على أوضاع حياة المجتمع ، بل على انعكاس يجب أن يفتش عن الأصل الأصيل للأيديولوجيات والفطريات في الأوضاع المادية نفسها .

ومغزى المذهب المادى التاريخى هو أن التاريخ لا يضعه الملوك ، وقواد الجيش ، ولا الغزاة . أى لا يضعه أفراد مهما كانت قيمهم وآثارهم . بل يأتى نتيجة لأوضاع الحياة المادية للمجتمع . ومن أجل ذلك مهمة علم التاريخ هي دراسة هذه الأوضاع .

وإذن لا يجوز للإنسان أن يفتش عن مفتاح البحث لقوانين تاريخ المجتمع في رؤوس الناس وأدمغتهم — بل في طريقة الإنتاج . . . بل في اقتصاد المجتمع ! .

وقوة الاتجاه الماركسى اللينينى الدافعة — هي في اعتماده في التطبيق العملى على احتياجات التطور للحياة المادية للمجتمع ، وليس في الأصول الفلسفية النظرية .

وقد سبق في التعليق على « فلسفة الماركسية » . أن اتضح من التاريخ وشواهد أن « الاقتصاد » ليس وحده العامل الحاسم في تطوير المجتمعات وقيام بعضها وستقوط البعض الآخر . كما اتضح أيضا بصفة عامة أن الجانب المادى ليس هو الفيصل في حياة الانسان الفعلية ، وأن التاريخ صنعته أفراد لأنهم أحدثوا أحداثا غيرت من الأوضاع الاجتماعية . . .

ولكن المقصود في جانب « المعنويات » و « الفكر » و « المثل » أنه فوق مستوى التفكير العادى الذى يرتبط بالمحسوس والمشاهد ، ويقف بالإيمان عند حد ما يدركه الانسان ببصره وسمعه دون ما يتصور بأدراكه العقلى .

والصراع بين « الماديات » و « المعنويات » هو نفس الصراع بين « الطفولة » البشرية والاكتمال أو « الرشد » الانسانى .

وأنصار « المعنى » هم دائما قلة ، وأنصار « المادة » في العادة كثرة . لأن قانون المجتمع البشرى — وهو لا يتخلف بحال — يحتم أن تكون قاعدته من أصحاب الطفولة . بينما قمته من أصحاب « الاكتمال الذاتى » في البشرية . ومن أجل هذا سيزل « الضعف » في الكم ظاهرة الفكر ، وتظل « القوة » في كثرة العدد طابع المادية .

* * *

وكانت نقمة « لينين » على رجال العهد القيصرى ، وعلى معاونيهم من رجال الكنيسة الأرثوذكسية الشرقية ، بالغة أشدها ، بحيث ما كادت الدعوة الاشتراكية « اللينينية » تؤتى ثمرتها حتى كثرت الثورة العنيفة التى قضت في غير هواده وتردد على رجال الحكم البورجوازى وهم رجال العهد القيصرى من السياسيين ، ورجال الكنيسة ، وسالت فيها الدماء حتى لكثرتها سميت بالثورة « الحمراء » .

ولكن ما أن تمكن رجال الثورة الروسية من الحكم في سنة ١٩١٨ بعد قتلهم القيصر وأسرتة في يونيه سنة ١٩١٨ حتى أعلنوا « الملكية الجماعية » وألغوا حق الملكية الفردية ضمن البرنامج الثانى الذى أعلنه لينين في المؤتمر الثامن للحزب . وعذدئذ لم يتحقق وعد « لينين » لجنود الجيش الروسى في الحرب الأولى من توزيع الأراضى الزراعية عليهم وعلى الفلاحين المستأجرين كما ألغوا المسيحية كدين تحميته الدولة وتأخذ من مبادئه في التوجيه التعليمى والسلوكى على السواء .

وبالغاء المسيحية كدين سقط سلطان الكنيسة الأرثوذكسية الشرقية ، وسقطت مشاركتها في توجيه رأى العام الروسى .

وبالغاء حق الملكية ، واعلان الملكية الجماعية فى سنة ١٩١٩ ، اخذت اشتراكية الثورة الروسية اسمها المعروف الآن وهو « الشيوعية » . فالشيوعية كصورة من صور الاشتراكية فى مواجهة الرأسمالية والنظام الديمقراطي الغربى تتميز عن الاشتراكية المعتدلة :

أولا : بأن ملكية المال ملكية عامة شاملة ، لا يجوز للأفراد حق تملكه ومباشرته مباشرة حرة لمصلحتهم الخاصة .

ثانيا : بالغاء الدين لأنه سند للرجعية وعقبة فى طريق التقدمية ، ومعوق للأفراد عن الانتاج . واقبال الأفراد عليه ليس لصلاحيته فى ذاته وإنما لأنه « مخدر » فقط ، كأي مخدر آخر يتعوده الشعب فيضرب نفسه ولا يفيد منه إلا الكسل والتواكل وعدم الاقبال فى نفس وثابة ، على الحياة التى يعيشها الإنسان على الأرض . !

ومع أن الاشتراكية فى أساسها وفى مبادئها العامة انسانية ، تستهدف قيمة الإنسان ورفع القيود والحوائل فى سبيل انطلاقه الفكرى ، والفنى ، والعملى وتمييز ما هو انسانى على ما ليس بانسانى فى حياة الإنسان — إلا أن الشيوعية فى التطبيق العملى مالت فى انتاج الإنسان الى المادية الجامحة ، وحكمت الانتاج المادى فى تقييم الإنسان ، وآثرت فيه الكم قبل النوع .

كما أن السلوك الانسانى للأفراد غلبت عليه « الحسية » وابتعد عن القيم العليا التى تصور منتهى انسانية الإنسان ، عندما يحققها برشد الإنسان .

وبذلك أصبحت حضارة الاشتراكية الماركسية فى النظام الشيوعى حضارة مادية تقوم على :

- العلم التجريبي .
- والمصنع الآلى .
- والإنسان الحسى المادى : توجيهه مادى ، وتفكيره مادى ، وسلوكه حسى .

وبالعنصرين اللذين تميزت بهما اشتراكية الشيوعية تعوقت عن طريقتيها فى قبول الناس لها فلم تزل غريزة الفرد تدفعه الى التملك والاقنتاء ولم يزل تراثه النفسى الذى ورثه فى الايمان والعقيدة يحمله على عدم التخلّى عن الدين ، ويدعوه الى الوقوف بجانبه ولو بالتحضية فى سبيله . ومن السهل على

النفس البشرية قبول تحديد ما يميل اليه الانسان بحكم طبعه أو بحكم الوراثة فيه مدة طويلة . ولكن من العسير والشاق حرمانه منه ومنعه من ممارسته أو السعى اليه لتحصيله .

وقد تميزت الشيوعية أيضاً بعنصر ثالث هو : أنها ميزت الطبقة «العمالية» وأعطتها حق الرقابة والتوجيه السياسى وجعلت منها « حزباً » لاحكم . ولعلها تأثرت في ذلك بظروف الدعوة الاشتراكية في روسيا نفسها . لأن العمال والأجراء هم أصحاب النصيب الأكبر في الثورة وتحملوا القسط الأوفى في استقرارها . بالإضافة الى الايمان بالنظرية الماركسية في حتمية حكم الطبقة العاملة .

وهذا العنصر الثالث بدوره أضعف من قبول الشيوعية ورواجها خارج روسيا كذلك . وهو من شأنه أيضاً أن يضعف تلقئها في اهل . لأن كل مستضعف ، وكل مظلوم ، ومعتدى على حقه في الحياة الانسانية ، يرحب بالثورة على الطغيان والاعتداء ولكن على أمل أن تكون هناك مساواة في الاعتبار البشرى بعد قيام الثورة ونجاحها ، وعلى أن لا يرى تفرقة تمس الاحساس العام الانسانى فيه . ورؤيته بعد ذلك لفريق ممن كانوا مستضعفين ومستذلين يدير سياسة الحكم لأنه ينتمى الى طبقة معينة ، يعيد الى ذهنه ماضى ما قبل الثورة ، ويخرج بالموازنة الى أن العهد الثورى لم يتغير في جوهره . وكل الذى تغير هو : وجوه بدل وجوه . ولكن الميزات والمنافع والجاه ، بقيت « حقوقاً » فردية أو طبقية ، ولم تصل الى حقوق عامة .

وأيضاً أن هذا العنصر الثالث يضعف من انسانية الاشتراكية الشيوعية، ويبعدها عن الأساس الثورى لها . وفي اعتقادى أن الشيوعية في صراعها مع الرأسمالية في حاجة ماسة الى أن تعيد النظر في جميع العناصر التى تضعف من انسانيتها ، وتحمل طابع الثورة الانسانية باستمرار .

والرأسمالية تحاول الآن أن تكسب في مواجهة الشيوعية : بالتوسع في الرعاية الاجتماعية ، وبإعادة النظر من وقت لآخر في أجور العمال ، وتكافئها مع الانتاج .

وهذا الجانبان من سمات الاشتراكية .

والمراقبون المحايدون من العلماء يرجعون ضعف انتاج الحاصلات الزراعية في روسيا الى الملكية الجماعية والغاء الملكية الفردية . كما يرجعون ضعف النوع في الانتاج الصناعى المدنى فيها أيضاً الى عدم توفر الحافز الشخصى بسبب عدم اباحة الاقتناء والى تعقيد جهاز الرقابة والإشراف .

والجهات الرسمية في الاقتصاد السوفييتي اعترفت في تقارير رسمية بخيبة أمل كبيرة في الانتاج الزراعى .

وإن الخطة السبعية الأخيرة التى وضعت لزيادة معدل الانتاج لم تحقق سوى عشرة فى المائة مما قدر فيها(١) ، ومن أجل ذلك تقدمت هذه الجهات بحلول لزيادة الانتاج ، كان منها :

● تشجيع الحافز المادى لدى العاملين فى القطاع الزراعى . وأبرز مجال لذلك هو رفع القيود على عدد المواشى المسموح بملكيته للأفراد فى المزارع الجماعية .

● محاولة التخلص من المركزية فى السلطة ، والتى خلقت نوعين من البيروقراطية ، تمثل عبئاً ثقيلاً على الانتاج .

● ضرورة ايجاد مخزون من الانتاج لمواجهة الطوارئ . والمعروف فى التنظيمات — الاشتراكية هو عدم السماح بوجود مخزون كبير ، باعتبار : أن المخزون هو رأس مال معطل وحيث أن هذا الرأس مال ملك للدولة ، فإن معنى ذلك تعطيل جزء من الانتاج القومى

وقد استقر الرأى على أن لا يكون هذا المخزون جزءاً من الانتاج الرئيسى وبالتالي يمكن التخلص من مسألة تعطيل رأس المال وذلك عن طريق دعوة المزارع الجماعية الى زيادة انتاجها عن الحد المطلوب منها فى الخطة . وفى هذه الحالة تحصل الحكومة على الكمية المطلوبة للتخزين من هذه الزيادة ، مقابل مكافآت تشجيعية على زيادة الانتاج عن الحد المطلوب . وتصل هذه المكافآت الى حد أن تكون خمسين فى المائة من سعر القمح مثلاً .

● المساهمة فى رفع مستويات المعيشة وايراد المزارع ، وذلك عن طريق رفع السعر الذى تشتري به الحكومة القمح وعدداً آخر من المحاصيل .

وفى مجال الصناعة ، وكذا فى مجال التجارة ، أدخل الاتحاد السوفييتى بعد سبعة وأربعين عاماً مضت على تطبيق الملكية العامة تجارب جديدة تقوم على تأكيد « حافز الربح » (٢) وعلى التقليل من التخطيط الحكومى المركزى (٣) .

وقد طبقت التجربة الأولى فى مصنع للفحم فى جمهورية أوكرانيا سنة

(١) الأهرام المصرية أول ابريل سنة ١٩٦٥ . .

(٢) المصدر السابق فى ٣٠ مايو سنة ١٩٦٥ . .

(٣) المصدر السابق فى أول يولية سنة ١٩٦٥ . .

١٩٦٤ . وتعرف باسم « الليبرمانية » نسبة الى : بنساي ليبرمان ، الأستاذ بجامعة خاركوف . وازاء نجاحها عمم تطبيقها .

والتجربة الثانية في مجموعها : محاولة من جانب القيادة السوفييتية لانجاز اصلاحات اقتصادية تقوم : على الربط بين حد أدنى من التخطيط المركزي وقدر أكبر من الحرية للمنتجين والموزعين لادارة مؤسساتهم الملوكة للدولة بطريقة أكثر كفاية .

ويفتح مشروع تجارة التجزئة الجديد الطريق أمام تحسين الخدمات ، وتحسين مظهر المحلات العامة ، ونوافذ العرض فيها ، بحيث تجذب الزبائن . فان المشروع الجديد يترك لمديري المحلات أن يقرروا بأنفسهم تكاليف التوزيع ، بما في ذلك أجور البيع ، ونفقات نقل البضائع وصيانة المحلات ، وغير ذلك من نفقات نقل البضاعة الى المستهلك . وابتداء من أول يوليو سنة ١٩٦٥ سيتمصر التخطيط المركزي على تحديدي أرقام المبيعات الكلية ، والأرباح .

ورعاية الحافز الفردي في الانتاج في هذه التجارب بجانب الحرية الفردية داخل اطار المسؤولية العامة للقائمين على ادارة المصانع ، والمبائثرين للحركات التجارية ، والبعد بقدر الامكان عن الربط الوثيق بجهاز مركزي للتخطيط - يقرب مباشرة الاشتراكية في الملكية العامة من مباشرة الأفراد في ملكيتهم الخاصة في النظام الرأسمالي . ومنطق هذه التجارب الحالية في الاقتصاد السوفييتي : الرجوع من جديد الى الطبيعة الانسانية ، فيما لها من غريزة الاقتناء والملك ، ولكن لا يخشى منه حتى الآن الوقوع تحت اغراء المال والافتتان به والطغيان عن طريقه . وأصبح في روسيا اليوم صوت يرتفع ويردد تأييد الملكيات الزراعية الخاصة ، ويجعل الملكيات أساساً هاماً لسياسة الحكومة السوفييتية التي تهدف الى رفع مستوى المعيشة (١) .

وان كثيراً من المفكرين العلمانيين يرون في قضية « التوكل على الله » كمبدأ من مبادئ الدين خطراً على الحافز الفردي في العمل ، ومقدمة للسلبية في السعى في الحياة . وهم بهذا الرأي يحملون التوكل على الله على معنى « التواكل » وذلك لم يكن يوماً ما مفهوماً للتوكل الا على عهد الضعف للمجتمع ، وجمود الفكر الانساني عن الحركة ، والتزامه التقليدي وانحطاطه في الأخذ بحرفيته .

(١) جريدة الاهرام في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٥ ، نقلا عن الصحيفة السوفييتية الشيوعية « كومونست » .

ولكن ربما الأقرب الى روح « التواكل » ونتائجه السلبية في العمل هو الغاء الملكية الفردية الغاء تاماً في النظام الماركسي اللينيني . فنقص الانتاج الزراعى أو الصناعى أو عدم جودته في النظام الشيوعى في روسيا أو في الصين أو في أى بلد آخر في أية قارة طبقته يعود الى تواكل العمال وضمأن حصولهم على الأجور من قبل الدولة ، قبل أن يعود الى عدم وجود الحافز الفردى .

ان البن مثلاً كان محصوفاً رئيسياً للتصدير في كوبا فأصبح يوزع بالبطاقات على أفراد الشعب الكوبى لانخفاض انتاجه بعد تطبيق نظام المزارع الحكومية في ظل الماركسية اللينينية . وكانت روسيا ، وكذلك كل دول شرق أوروبا ، تصدر القمح قبل النظام الشيوعى . فأصبحت بعد هذا النظام تدفع من الذهب في رصيدها ومن العملات الصعبة ما يغطى حاجة السكان من القمح وتستورده من البلاد صاحبة النظام الرأسمالى ، وهى عدوها الأول .

ان الماركسية اللينينية تأخذ على الدين انه يمنى المؤمنين به بحياة أفضل فيما وراء الحياة الدنيوية الحاضرة في الآخرة ، وترى ذلك صورة من صور التخدير . ولكنها لا ترى نفسها مصدر تخدير للشعوب التى تتبعها يوم ان تكررت وعودها في خطتها الخمسية والعشرية بحياة أفضل ، ثم تمر الخطة تلو الخطة ولا ترى الشعوب التى أثمرت عليها الا مزيداً من الشقاء وشظف الحياة ومذلة الجوع والعرى ! ! .

ان اتباعها كذلك يعيبون التسوكل على الله — على نحو ما سبق — ولكنها . . . لا ترى نفسها ضد الطبيعة البشرية . ومصدراً لتعويق الانسان عن الانتاج يوم تلغى الملكية الفردية تماماً — وتضمن الأجور للعمال — لأن الدولة دولتهم — وهم اصحاب السيادة فيها ! ! .

ودعوة الشيوعية الى الالحاد تثير في طريقها معارضة عنيفة في أى بلد تبذر فيه بذرتها . ولا يسأل الناس بعد ذلك عما فيها من جانب انسانى — وعما تحاول أن تقوم به لرفع الانتاج البشرى .

والحركات العمالية خارج روسيا لا يجذبها الى الشيوعية قيام الطبقة العمالية بتوجيه السياسة — ومراقبة أجهزة الحكم طالما هناك ضروب أخرى من الاشتراكية توفر للعمال واخوانهم المستضعفين في المجتمع الرعاية الاجتماعية ، والكرامة الانسانية — وتستجيب لخصائص الطبيعة البشرية في الملك والافتناء والايمان والعقيدة .

* * *

في التطبيق الاشتراكي الماركسي في المجتمع الإسلامي

ان الاشتراكية الماركسية فيما يبدو من بكائها — من التوجه النظرية — على الانسانية المستغلة والمعذبة على الأرض بفعل الرأسمالية والقائمين عليها في المصانع والشركات والبنوك ، بجانب الاقطاع في الأراضي الزراعية تظهر بصورة انسانية يكشف عن خداعها التطبيق العملي لبادئها في جوانب حياة المجتمع العديدة .

فهذا التطبيق يخلق منها نظاما للسلطة والحكم لغاية السلطة والبقاء في الحكم والاستمتاع بجاهه ، على أساس من ترديد الشعارات التي تجذب الجماهير الفقيرة لفترة ما ، ثم بعد ذلك على أساس من الارهاب ، والحرمان من الحرية الفردية ، والتتبع البوليسي ، والديكتاتورية العنيفة تساندها القوة المادية . في أنسى صورها وأبشع الأنواع في استخدامها .

... كما يخلق هذا التطبيق في المجتمع الإسلامي ، مع ذلك — ان أخذ بمبادئ الاشتراكية الماركسية اللينينية — الغاءاً لبعض العبادات الإسلامية والحيلولة دون أدائها ، والغاءاً كذلك لبعض مبادئ الدين الإسلامي التي تعد ضرورية في قيام مجتمع إسلامي وانتسابه الى الإسلام .

على أن ديكتاتورية السلطة في ذاتها ، والحرمان من ممارسة الحرية الفردية ، واستعمال الغلظة والقسوة واستخدام أنواع أساليب التجسس في توطيد نظام الحكم ... وغير ذلك مما يلزم التطبيق الماركسي بصفة عامة ، هو مما ياباه الإسلام ، ويعده من صور الجاهلية التي تنكر الإيمان بالله ويسيطر عليها طغيان المادية في اتجاهها وفي آثارها .

وفي ايجاز من عرض التطبيق للاشتراكية الماركسية في أى مجتمع اسلامى يأخذ بنظامها نلاحظ هذه الظواهر في جوانب التطبيق العديدة .

وربما يبدو للفلسفة الاشتراكية الماركسية بريق يتأثر به بعض السذج من الشبان أو العمال فيقبلون عليها ويلزمون أنفسهم بالعمل في سبيلها ويلتزمون بمقاييسها اللااخلاقية . حتى اذا قام نظام حكم مؤسس عليها رأوا شيئاً آخر ودفعوا في طريق شاق وشائك ولا يعرفون نهايتها .

يلمسون في تطبيق هذا النظام :

أولاً - في الجانب السياسى والاجتماعى :

(١) انه يحاول تحويل المجتمع الى طبقة واحدة ، والى رأى عام واحد ، وجسم واحد ، عن طريق اخضاع الاقتصاد الى الدولة بالغاء الملكية الفردية ، وعن طريق الغاء نظام الأسرة كوحدة اجتماعية مستقلة ، وأخيراً عن طريق الغاء الوجود الفردى للانسان كوحدة لها استقلالها في التفكير والخلقية ولها حريتها الفردية .

لكن هل ذلك ممكن ؟

(٢) الا يخلق هذا النظام الشيوعى أو الاشتراكى أو الماركسى طبقة حاكمة جديدة متميزة لها السيادة الفعلية بدل تلك التى كانت قائمة في المجتمع السابق عليه ، وهذه الطبقة الجديدة هى عصابة الحزب الشيوعى أو أعضاء الانقلاب المسلح ؟

(٣) والا يحقق هذا النظام بما يسميه « العمدالة الاجتماعية » ، تنزيل مستوى حياة الأفراد في المجتمع الى الدرجة الدنيا ، بدلا من رفع مستوى المعيشة كما يدعى للكادحين والمعدبين في الأرض نحو مستوى أعلى وأرفع ؟

(٤) والا يسقط تطبيق هذا النظام في المجتمع الاسلامى نفقة الاقارب . لان الكل عندئذ أصبحوا سواء في الحاجة والفقر ؟

(٥) والا يسقط تطبيقه كذلك في أى مجتمع اسلامى نظام الارث ، للسبب نفسه ؟

والا يجعل المشورة في الراى والحكم والسيادة لطبقة معينة لا تقدر على ابداء الراى واعطاء الشورى ، وهى عوام الناس وغوغاؤهم ؟ .

ان هذا النظام يؤكد الغوغائية والجماهيرية في ندائاته واثاراته ، لا عطفاً عليهم وانما استغلالاً لهم . والا اذا كان الحكم وكانت السلطة وكانت الشورى

يجب أن تكون بأيدي هؤلاء العامة ولهم وحدهم دون المثقفين والمواطنين الآخرين من رجال الأعمال والسياسة في النظام الرأسمالي . . كيف تباشر العامة الحكم وتمارس السلطة وتناقش الرأي وتقنن التشريع ، وهي أعجز بالادراك والتصور قبل الفعل والعمل عن المباشرة والممارسة لهذه المهام ؟ . .

(٦) وألا يسقط نظام تحويل الملكية الفردية الى ملكية الدولة فريضة الزكاة ، لعدم وجود مال فائض عندئذ في يد الأفراد يزكى عنه ؟

وألا يسقط هذا النظام أيضا فريضة الحج ، لأنه لا يكون هناك بين أفراد المجتمع آنئذ مستطيع بماله يذهب الى مكة ويؤدي هذه الفريضة ؟ .
(٧) وألا يعين هذا النظام على الفساد الأخلاقي ، لأنه يطالب بتقويض الأسس الأخلاقية القائمة بدعوى أنها أخلاق بورجوازية ؟

ان هذا النظام بدلا من أن ينقل صراع الفرد من دائرته الذاتية بعد محاولته ممارسة سيادته على شهوة المعدة والفرج الى خارج ذاته من أجل المبادئ وفي سبيل التيم العليا . . . يركز على بقائه لصراعه في دائرة الذات وحدها ، عن طريق اثاره الجانب الحيوانى في الذات سواء فيما يتعلق بشهوة المعدة أو بشهوة الفرج . وذلك ليشغل الفرد نفسه ويترك المجال الخارجى وراءه تمارس فيه « عصابة » الحزب الشيوعى أو « عصابة » الانتلاب سيادتها من غير منازع لها وتستمتع بمنع الحياة المادية وحدها دون أن يكون لفرد آخر وراء أعضاء هذه العصابة حق المطالبة بالمشاركة فيها .

. . . ان هذا النظام يدعو أفراد المجتمع للتهيؤ لاستقبال نعيم الغد ورخائه المادى ، ويلج في الدعوة الى ذلك ! . وما يزال يدعو ويدعو ويهر الغد تلو الغد ولا يرى هؤلاء الأفراد سوى الزيادة في الفقر والحرمان ، وسوى الشقاء والكبت ، في الوقت الذى يسيل لعابهم فيه من أجل المعدة وتخيل الاستمتاع بمتعة الاكل والشرب أو بمتعة الملبس أو المسكن أو بالراحة في الانتقال والسفر ، فأفراد المجتمع من فرط الحاح الدعوة نحو الغد «الأفضل» في شغل شاغل في ترقب الأمل عندما يجلو حصار الحرمان عن أفواههم ولكنهم في الوقت ذاته في شغل شاغل كذلك — بسبب مرور الغد الأفضل بدون ما يحمل معه من الأمل المرتقب — في ترتيب دفع أذى الضنك وشقاء الحرمان وعسر الحياة اليومية عن أنفسهم وأولادهم وأسرهم . فهم مشغولون دوما بالمعدة وحدها : يؤملون أن تملا ساعة ما ، وتؤرقهم حقيقة الحرمان ويقلقهم السعى الى انقاذ أنفسهم من الجوع .

. . . ثم لكى يلهيهم هذا النظام الاجتماعى الماركسى قليلا عن التفكير في المعدة التى وعد بها بملئها وهي خاوية أبدا . . . يوجه انظارهم الى الفرج

ومتعته الحيوانية ويقوض على مرأى ومسمع منهم كل قيد نفسى أو خلقى يحد من متعة الفرج — كما يدفع كل مسئولية تترتب على المباشرة الجنسية على أى نحو ما . فكل ما قيل عن الأسرة في المجتمعات السابقة على هذا النظام — من المحافظة على الأسرة ومن شرعية المعاشرة الجنسية بين الزوج والزوجة في الحدود التي رسمت لها ، وعن نسبة الولد الى أبيه الشرعى والحرص على صيانة لما يسمى بالحقوق في الارث وغيره ، وعن المحارم من النساء وعن التحصين للمرأة وعدمه . . . كل ذلك يسميه هذا النظام ما خلقتة الرجعية الدينية والأخلاقية !! وعليه يجب امتهانه وعدم اعتباره !!

. . . لم تعد للأسرة حرمة ، ولا للزوجية حرمة ، ولا للأولاد حرمة في هذا النظام فالصين الشيوعية التي تدعى لنفسها أنها تمثل الاتجاه الماركسي الأصيل وتطبق النظام الاشتراكي في وضوح وعدم انحراف . . . تطالب بثورة أسرية — على غرار الثورة الثقافية التي أعلنتها طوال عام ١٩٦٧ — تقضى على كل التقاليد والعادات في الأسرة وتتيح للأزواج والزوجات التبادل ، كما تطلب الى الوالدين العمل على تبادل الأولاد ، وتحول دون الطاعة في الأسرة لغير الذين لا يرتبطون بتفكير الزعيم « ماو تسي تونج » .

وبذلك يصبح الفرج ملهى . والزنا مشروعاً ، والولد اللقيط أو على فراش الغير له اعتباره الشرعى والاجتماعى .

فقد كتبت صحيفة « الابرزفر » البريطانية — نقلا عن وكالة الصحافة الفرنسية — في عددها الصادر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٦٧ ما يأتى :

« ان حركة النقد لانحدار الأنساب التي أثارتها « الثورة الثقافية » امتدت الى حياة الأسرة ، كما عرف اليوم .

« فصحيفة Wen Hui Pao التي تصدر في شنغهاي أعلنت

ذلك في مقال لها تحت عنوان : « مواجهات نقد الأسرة عمل ممتاز » . ذلك النقد الذى يوجه هجوما غير مباشر لذلك الموقف الملىء بالاحترام الذى لم يزل يقفه كثير من أبناء الصين تجاه الأسرة .

وأعلنت الصحيفة : « ان تبادل الوالدين والأطفال ، أو تبادل الأزواج والزوجات . . . سنكون له نتائج مثمرة ، رغم أنه في بعض الأحيان سيكون مشيراً . »

ولنأخذ مثلا أحد أحياء مدينة شنغهاي — يتناول المقال : فعاصفة الثورة العمالية الثقافية العظيمة نفذت الى كل أقسام المدينة كوحدة تنظيمية اجتماعية أساسية ، بحيث أن الأسرة كسحت المثل القديمة والعادات والتقاليد ، بعيداً!

عنها ، تلك المثل والعادات والتقاليد التي خيمت آلاف السنوات على الحياة .
ولاول مرة منذ انشاء « المجموعات الشعبية » تقدم الصينى الشيوعى القديم
فى تحطيم هذه المثل والتقاليد والعادات ، وأعاد صياغة الوحدة الأسرية على
أسس جديدة .

وقد أكدت الصحيفة « انه الآن لم يعد هناك مكان للمثل الميتة والفكر
البورجوازية ، على العكس من الحركات الأسرية السابقة . وتأسيسا على
ذلك يجب على الأسر أن تتجه الى فصول الدراسة ، وتطلب فكر « ماو تسي
تونج » . كما يجب أن تعلق صورته فى كل منزل لها ، وتقرأ كتبه وتتغنى
بفكره . وفى الأمور الهامة للدولة يجب أن تناقش على نحو يكون تفكيره هو
صاحب الفصل والرأى الأخير فيها .

« ومن حيث الطاعة فى الأسرة يفضل أن يكون الخضوع لأولئك الذين
تتفق تعاليمهم مع تفكير « ماو تسي تونج » بدلا من الخضوع لبعض الناس
الآخرين » . ١ هـ

إباحية حيوانية فى المعاشرة الجنسية ، وفراغ فى المعدة ، وحرمان من
ضرورات الحياة الدنيا . . . يدفع الفرد حتما الى البقاء بصراعه وطاقته فى
هذا الصراع داخل حدود الذات وحدها وفى سبيل الذات ، وليس فى سبيل
غيرها من مثل أو قيم ، ان كانت هناك مثل أو قيم عليا للمجتمع .

ومن ثم يمارس الحكام الأوصياء أصحاب السيادة على المواطنين فى هذا
النظام — وهم أعضاء الحزب أو عصابة الانقلاب — أساليبهم فى الحياة العامة
للمجتمع ، اقتناصا للمتع المادية فى الملكية التى تحولت الى الدولة ، واستمناحا
بجاه الحكم ، وتحكمها فى الملايين الضعفاء ، وهم جميع من عداهم فى المجتمع
من الذين جردوا من حق التملك للمال ومن حرية العمل والسعى ومن حرية
الرأى والنقد ، ومن حرية التظلم وطلب المراجعة ، باسم الاشتراكية ونظام
تطبيق العدالة الاجتماعية وتحرير الفرد من استغلال رأس المال والاقطاع !! .
وغير ذلك من الشعارات الخادعة التى ليس لها مدلول واقعى سوى :
« انسخرة الجماعية » والاستعباد الجماعى وتجريد الأنسان من خاصيته ؛
البعقل والقلب ومن وظائفهما فى التفكير الحر والإيمان بالله .

ان المجتمع السليم هو الذى يعد أفراده أولا للتغلب على شهوات النفس
بالتحكم فيها والسيطرة عليها ، وذلك بتكوين الإرادة القوية . وطريق تكوينها
هو اقتناع النفس بخفة وزن المتع المادية ، مع التدريب على الحرمان منها
على فترات ..

فاذا استطاع الفرد أن تكون له سيادة على نزواته وشهواته . . .
إمكته عندئذ أن يشارك بالرأى السليم في مصير مجتمعه ، وأن يمارس حرياته
الفردية أو حقوقه المدنية في مساواة تامة وبطريق بعيد عن الأذى والأضرار
بالغير .

ان « الكفاح » الذى ينظمه المجتمع الشيوعى ويطالب به أفراده هو فى
واقع الأمر دعوة الى اثاره الحقد وتجسيمه فى نفوس الذين يسميهم
بـ « العامة » ودمعهم نحو التخريب لا للعلاقات بينهم وبين غيرهم فحسب ،
وانما للقيم الانسانية والحضارة البشرية قبل دفعهم لتخريب المصانع والاستيلاء
عليها وحرق المحاصيل الزراعية أو اهمال الزراعة فى أراضي الأغنياء
والموسرين .

ان هذا الكفاح لا يمكن أن يكون لحساب الانسانية ولا لاقامة مجتمع
انسانى فاضل . انه بالأحرى توجيه ممن يريدون السيطرة والحكم ولا يملكون
سوى اشاعة الفوضى ونشر الاضطراب والهاء العامة بشعارات لا تتحقق
اطلاقا ، وتلقمهم بالمبالغة فى تقييمهم واضغانة إمكانيات وطاقات لهم
لا يستطيعون ممارستها ان فهموها ووقفوا على حدودها .

وشتان ما بين وظيفة « الجهاد » فى الاسلام ووظيفة « الكفاح » فى
الايديولوجية الماركسية المادية الالحادية .

فالجهاد فى الاسلام يستهدف تحقيق المبادئ الانسانية العليا سواء عن
طريق صيانتها من الاعتداء عليها أو عن طريق تحريرها واستخلاصها من
طغيان من حاول أن يطمس معالمها . انه لا يستهدف تحرير أرض بقدر ما
يستهدف ذات المبادئ العليا وبقاءها خالصة من كل تئيد أو عائق يحول دون
نفاذ اشعاعها فى المجتمع البشرى .

... ان الجهاد فى الاسلام هو القتال فى سبيل الله :

« وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله ، فان انتهوا فان
الله بما يعملون بصير » (١) .

« يا أيها النبى جاهد الكفار والمنافقين واغلب عليهم ، وماوَاهم جهنم ،
وبئس المصير » (٢) .

« ان الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة ، يقاتلون

(٢) التحريم : ٩

(١) الأنفال : ٣٩

في سبيل الله فيقتلون ويقتلون ، وعدا عليه حقا في النوراة والانجيل والقرآن ،
ومن أوفى بعهده من الله ، فاستبشروا ببيعكم الذي بايعتم به ، وذلك هو
الفوز العظيم» (١) .

... لم يستهدف اذن سلطة وجاها وحكما ، ولم يستهدف كذلك احتكارا
في مجال اقتصادى أو تحكما في موقع جغرافى أو سيادة على طبقة أو شعب
أو أمة ، ولم يستهدف أيضا تغييرا بعامة الناس وخداعا لهم وصرفهم عن
ممارسة حريتهم والشعور بكرامتهم ، أفرادا وأسرا ، الى ربطهم في عجلة
صراع عالمى خلفه لا تعرف نهايته الا بالوعد الكاذب والمنطق الحاقد .

اما « الكفاح » في المخطط الايديولوجى الماركسى فهو تسخير العامة أو
الطبقة العاملة في سبيل التقيؤ والتخريب تحقيقا لزعم وضعته هذه
الايديولوجية بأنه من الحتميات التى لايد من وقوعها وهو رخاء الطبقة العاملة
عن طريق ممارستها السلطة السياسية في مجتمع الغد وتملكها وحدها لوسائل
الانتاج فيه ، صناعة وزراعة .

... هو بالأحرى دفع الى الانتقام .. انتقام الفئير من الغنى . انتقام
يوصل الى افتقار الغنى دون أن يسهم في ثراء الفقير وزيادة دخله ورفع
مستوى معيشته المادية . هو انتقام ينتهى الى الهدم : هدم الحضارة
الانسانية ، وهدم العلاقات البشرية .. وليس الى البقاء . اللهم الانساء
القوة المادية للتوسع في الانتقام وعمليات التخريب والتقيؤ .

... هو في الأجدر سوق الناس في المجتمعات الى خصومات مصطنعة
والى حزازت مفترضة وصراعات مختلفة لانساح مجال الحيلة المادية انى
العصابات التى تثير القلق والحروب الطبقيية باسم « السلام » وتدعو الى الرق
الجماعى باسم « الحرية » وتعد بالشقاء المادى باسم « الغد الأفضل » ،
وتتحدث عن « التحرر » وهى تكبل ، وعن محاربة الاستغلال وهى تمعن فيه
وفي أساليبه .

... تلك العصابات التى لها اسم « الحزب الواحد » أو التنظيم
السياسى في التحالف القوى أو اتحاد قوى الشعب العاملة .

ان الجهاد في سبيل الله هو طريق الانسانية في حياتها ، وان الكفاح في
المخطط الايديولوجى للماركسية المادية الالحادية هو طريق البشرية نحو
فنائها . ان هذا الأخير هو الطريق لتحويل المجتمع الانسانى الى قطيع من

الحيوان يدرّب على الاستسلام في التبعية والخضوع عن طريق التعذيب والارهاب والحرمان .

شنان اذن بين الجهاد في الاسلام والكفاح في الماركسية للمادية اولهما سبيل الى السمو : سمو النفس والمجتمع معا . وثانيهما سبيل الى الانحطاط والتدهور في العلاقات والسلوك والقيم الانسانية .

(٨) والاي عين هذا النظام أيضا على « السلبية » و « اللامبالاة » و « تثبيط » الهمم في الانتاج والعمل ، لانه يحد من النشاط الفردي ومن انطلاق الفرد في سعيه وخالقيته ، وينزل صاحب النشاط والكفاية الى أدنى المستوى الذي هو للعامّة وللجماهير ؟ انه على وجه التأكيد يجهد الزيادة في الطاقات والكفاية عن الحد المعتاد .

(٩) وأليست « مركزية التخطيط » مصدرا للجمود والتعويق في الحرية كالإيمان « بالقدر » في الاعتقاد بمعناه السلبي في حياة الأفراد .

* * *

ثانياً - في دائرة الاقتصاد :

(١٠) ان تحديد الأجور والدخول للأفراد بحد أدنى وحد أعلى في النظام الاشتراكي يتبع « القيمة » كما يعرفها كارل ماركس .

و « القيمة » ليست هي ثمن السلعة في مادتها الخام والأجر على ساعات العمل لصنعها . وإنما « القيمة » هي مدة النشاط الانساني التي يجب أن تتعهد الدولة منذ طفولة الفرد وترعاه الى الوفاة ، ويخلق القدرة على الانتاج .

وتعهد الدولة للنشاط الانساني في الفرد يتمثل في أداء الخدمات التعليمية ، والصحية ، والسكانية ، والغذائية والترفيهية للأفراد جميعاً كواجب على الدولة قبل الأفراد .

ومن ثم : عمل الفرد واجب يؤدي منه نحو الدولة بدون مقابل ، كما تؤدي الدولة جميع أنواع الخدمات للأفراد أيضاً بدون مقابل .

وما يعطاه الفرد حينئذ من الدولة في صورة أجور أو دخول هو «تعويض» له عن بعض هذه الخدمات التي لم تؤدها له ، أو هو مساهمة منها في أدائها له .

● واذن لا تخضع الأجور والدخول في النظام الاشتراكي في تحديدها الى كمية الانتاج كثرة وقلّة ، كما هو الحال في النظام الرأسمالي .

فهذا النظام الرأسمالي — لأنه يتيح الفرصة لاستغلال الأفراد بعضهم لبعض — يربط الأجر بالانتاج ، على معنى : أن صلة رب العمل بالعمال هي صلة مؤقتة تتمثل في انجاز العمل المؤجر عليه على حسب مواصفات صاحب العمل ، وعلى حسب ما تقتضيه الاحتياجات لانجاز العمل ، مقابل أجر معين على هذا الانجاز ، يخضع لمقاييس الانجاز نفسها ، وهنا يختلف فرد عن فرد في الانجاز ، كما يختلف فرد عن فرد في مقدار الأجر . وكلما جد الفرد كلما حصل على أجر أكثر ، وكلما أبطأ أو أهمل كلما حصل على أجر أقل أو قلت الفرصة لديه لعرض عمل عليه من صاحب العمل .

وتوقيت الصلة والعلاقة بين صاحب العمل والعمال بفترة انجاز العمل يجعل صاحب العمل غير مسئول عن العامل قبل هذه الفترة في عهد طفولته ، وفي أوقات تدريبه على العمل وقيل حصوله على درجة من المهارة في العمل تمكنه من مباشرته مباشرة مستقلة ، كما تجعله — أى صاحب العمل — غير مسئول كذلك عن العامل بعد فترة انجاز العمل في وقت عجزه أو شيخوخته .

ورعاية العامل قبل مباشرته العمل وهو صغير ، وكذا بدد عجزه عن ادائه وهو كبير يتكفل بهما رب الأسرة قبلاً ، وأبناؤه أو أقرابه بعد ذلك . والأسرة اذن في النظام الرأسمالي حجر الزاوية في التكافل ، بينما هي قليلة الأهمية في النظام الاشتراكي . اذ المجتمع في هذا النظام هو الذى يقوم بالرعاية من المهد الى اللحد كما هو المفروض ! .

والنظام الاشتراكي يقوم اذن مقام رب العمل وكذا مقام رب الأسرة والأبناء والأقارب فيها معا بعد وفاة رب الأسرة .

● وأداء الواجب في العمل هو لهذا مصدر الانتاج في النظام الاشتراكي ، وليست الحوافز الفردية . فان هذه الحوافز هي الأساس في زيادة الانتاج في النظام الرأسمالي ، كما هي أساس أيضا للحصول على درجة الاجادة في العمل في هذا النظام .

وهذا الفارق في النظامين الرأسمالي والاشتراكي يرجع الى معنى الأجر عن العمل لحساب شخص أو مجموعة من الأشخاص في شركة تستثمر رأسمال خاص من جانب ، والى أداء العمل للدولة ككل لا يتميز فيها واحد عن آخر بملكية شخصية ويفرد بها من جانب آخر .

... هذا الفارق يرجع الى وضع الفرد في المجتمع الاشتراكي أو الماركسي من جهة ، والى وضع الفرد في المجتمع الديمقراطي الرأسمالي من جهة ثانية :

فوضع الفرد في المجتمع الاشتراكي الماركسي هو وضع جزء من كل أو ترس في عجلة الانتاج ، بينما له وضع خاص وذاتية خاصة في المجتمع الديمقراطي الرأسمالي مستقلة عن ذاتية الدولة . بل الدولة في هذا المجتمع ليس لها كيان مستقل . وانما وجودها مرهون بوجود أفرادها وانتمائهم على قيامها واستمرارها .

وطالما النظام الاشتراكي للدولة يفترض فيه أنه : يمكن الرعاية (١) للفرد في طفولته وقبل قيامه بالعمل في دائرة الانتاج ، وكذا بعد عجزه عن أداء العمل لاصابة في العمل أو الشيخوخة فليس هناك معنى للحافز الفردي المادي للتشجيع على الانتاج . والا تحول هذا النظام الاشتراكي الى ضده وهو النظام الفردي أو الرأسمالي ، إذ الحافز الفردي في النظام الرأسمالي هو نتيجة العلامة المؤقتة بين العامل وصاحب العمل من جهة . ومن جهة أخرى هدفه من جانب العامل الحصول على مدخرات تعينه على سد تكاليف الحياة عند العجز عن العمل بسبب الاصابة أثناءه أو الشيخوخة ، كما تعينه على أداء الرعاية الواجبة لأفراد الأسرة وهم صغار قبل مباشرتهم العمل .

ومن هنا كان ثبات الأسعار للسلع الاستهلاكية ولخدمات التي تحصل الدولة عليها أجورا ظاهرة للمجتمع الاشتراكي . لأن هذا المجتمع لا يعرف مبدأ : « العرض والطلب » — كما لا يعرف من قبل : مبدأ الحوافز الفردية .

اذ مبدأ : « العرض والطلب » هو من مداخل « الاستغلال » في النظام الرأسمالي وقد يكون وسيلة « للاحتكار » ومن ثم يصبح وسيلة لقتل العرض فيزداد الطلب ، وتبعاً لزيادة الطلب ترتفع الأسعار ، ويحصل أصحاب رؤوس الأموال بسبب ذلك على أرباح خيالية . ولا يعينهم حينئذ معنى خلقى ، كما لا تقف في طريق استغلالهم عقبة من قانون أو سلطة تنفيذية طالما : « المال يحقق مالا » . سواء بالرشوة أو البيع والشراء .

(١) فيدل كاسترو رئيس وزراء كوبا كأحد زعماء الأحزاب الشيوعية وضع خطة لرعاية أفراد مجتمعه من « المهد الى اللحد » . وذلك بموجب حضانة الدولة للأولاد بعد مضي شهر على ولادتهم على أن يراهم أبائهم كل اسبوع مرة . . . الى الانتهاء من المدارس الثانوية . وذلك بأن تكون رعايتهم أولاً في رياض الأطفال ثم في المدارس التي لها نظمها الداخلية على اختلاف مراحلها . وأدخل هذا النظام أولاً في منطقة يبلغ عدد سكانها ٥٢٢٥ نسمة .

فإذا أخذ المجتمع الاشتراكي صاحب القطاع في الملكية بمبدأ : العرض والطلب . . . فان الأمر عندئذ يكون أشنع وتكون عواقب الاستغلال ابشع : لأن الدولة تكون هي المستغلة ، وهي الحاكمة وصاحبة السلطة ، وهي التي تعرض وتبيع ، وهي التي تتحكم في الأسعار . وفي الوقت نفسه لا ترفع الأجور أو ما يسمى « عوضا » عن الخدمات التي تعهدت بها عندها أخذت بالمبدأ الاشتراكي الجماعي ورعاية الأفراد من : « المهد إلى اللحد » .

وشناعة أخذ المجتمع الاشتراكي صاحب الملكية العامة بمبدأ العرض وانطلب تنجلى في أن الأفراد ممنوعون بحكم الغاء الملكية الفردية من السعى واستخدام طاقاتهم في زيادة دخولهم عن طريق مباشرة « العمل الحر » ، فهم مقيدون بحكم التطبيق الاشتراكي بما تسنده الدولة اليهم من عمل وبما تعطيه عنه من أجر . ولا خيار للفرد في القبول والرفض . بل هو أشبه بالمكره ، سواء في قبول العمل أو في قبول الأجر عليه .

وبوم لا يستطيع بإمكانياته البشرية الخاصة ونشاطه الخلاق أن يزيد من دخله ، فهو يواجه زيادة الأسعار التي فرضتها الدولة ، بكسر من انطلق وانتعقد في حياته اليومية وحياة أسرته ، ويقف حيا لها عاجزا الا اذا سلك طريق الانحراف .

وعندئذ لا يساعد النظام الاشتراكي للمجتمع على : « أداء الواجب » . . المفروض عليه نحو الدولة ، كما لا يساعد على تنمية الوعي الاجتماعي أو ما يسمى بالخلق الاشتراكي . لأن القلق في مواجهة زيادة الأسعار للسلع الضرورية والتي دفعت اليه الحاجة الملحة في « الموازنة » بين الدخل وتكاليف المعيشة لدى الأفراد . . سيحمل حتما على الانحراف ويخزل بالأمانة . وساعتئذ تكثر السرقة والرشوة ، حماية « للوجود الشخصي » وانفانون الذي يجعل في هذا الوقت عقوبة على السرقة والرشوة ، أية عقوبة . . . يكون مجافيا للصواب ولطبيعة الأشياء ، ومخالفا في الوقت نفسه لما التزمت به الاشتراكية أو بما ألزمت به نفسها ، وهو الرعاية الاجتماعية التامة « للأفراد من المهد إلى اللحد » .

ومع هذه الشناعة سيتعرض الفكر الاشتراكي نفسه للنشك في قيمته في دائرة التطبيق العملي . وربما يحكم عليه مسبقا بأنه مخيب للأمال ، ومعرض أفراد المجتمع لحالات القلق ، بدلا من أن يطمئنهم في حياتهم . . . وبأنه أيضا دافع لانخفاض مستوى المعيشة ، بدلا من الوعود برفع هذا المستوى . . . وبأنه عامل كذلك على تحويل « الجنة » التي يبشر بها هذا الفكر إلى صحراء قاحلة ليس بها شجرة واحدة تظل انسانا ولا زرع يثمر ، ولا ضرع يدر لبنا أو يؤكل لحمه فينتفع به انسان .

واذن زيادة أسعار السلع الضرورية من قبل الدولة في المجتمع الاشتراكي لا يضعف القيم الأخلاقية في أداء الواجب نحو الدولة والمجتمع وصيانة المال العام فحسب ، بل ان انهيار خلق الأمانة في الأموال العمامة سيقلب المبدأ الاقتصادي الاشتراكي الذي تتميز به الاشتراكية — وهو مبدأ السرعة في زيادة الاستثمارات لمواجهة رفع مستوى المعيشة وإيجاد فرص العمل أمام الزيادة المطردة في عدد السكان — رأسا على عقب : نظرا للنقص المستمر فيها يوظف من استثمارات جديدة ، نتيجة للنقص في الأرباح أو نتيجة لخسارة الإنتاج ، بفعل السرقة وقبول الرشوة ..

ولا يخلو الآن مجتمع ماركسي مارس التطبيق الاشتراكي ، دون عناية دقيقة بمبدأ « الرعاية من المهد الى اللحد » ، فزاد في أسعار السلع الاستهلاكية وخاصة الضرورية منها نتيجة لخفض الإنتاج أو كثرة تكلفته بسبب انعدام المهارة الفنية لدى العمال أو بسبب التكديس في توظيف الأيدي العاملة في الوحدة الإنتاجية زيادة عما نحتاج اليه .. لا يخلو هذا المجتمع من مفسدات السرقة والرشوة ، بجانب اللامبالاة في أداء الواجب وبجانب الوفوف بالإنتاج في دائرة « الذاتية » أو في دائرة الأنانية الفردية ، بحيث لا تراعى إلا المصلحة الشخصية في العمل والإنتاج ، دون اكترات بما يسمى بالمصلحة العامة .

وهذا هو أقسى صوراً تناقض في المجتمع الاشتراكي .

.. فبينما يستهدف المجتمع الاشتراكي أصلاً القضاء على « الفردية » و « الذاتية » اذا في التطبيق غير الواعي وهو التطبيق الجزئي ينحدر الى بعث الفردية واحياء الذاتية التي تنكر وجوداً آخر ، وهو وجود الفرد أو وجود المجتمع بجانبها .

.. وهو تناقض أقسى من تناقض « التطبيقية » ذلك التناقض الذي يبرر وجود الفكر الماركسي في جملته ، كما يبرر استخدام الوسائل الا أخلاقية في فرض نظام معين للحكم تقوم عليه .. هو تناقض لا يرتفع ولا يزول في المجتمع الاشتراكي الا اذا عاد واعتبر خصائص الطبيعة البشرية في جدها واتقانتها للعمل — ان أتاحت لها فرصة المنافسة رأيتح لها الانطلاق — على أساس من الحافز الفردي المادي أو المعنوي .

● ان قيام المجتمع الماركسي في أي مكان هو دليل على افلاس الأخلاق من جانب ، وعلى العجز عن نشر السلوك الانساني الكريم في المجتمع من جانب آخر .. وقبل ذلك دليل على ضعف القيادة وركونها الى التبعية وجنوحها الى شهوة الحكم ..

ان مباشرة الماركسية فى نظام الحكم يستهدف من المضيقين لمبادئها احتكار الحكم والاحتفاظ به فى أيدى حفنة قليلة من الأفراد تتمتع بجاهه ، كما تتمتع بموارد الاقتصاد القومى كيف شاءت ، وأنى شاءت ، ومتى شاءت . . . كأن هذه الموارد ملك خاص لهذه الحفنة القليلة !!

وهذه الفئة القليلة كما تحتكر الحكم ، والمال ، والانتفاع به . . . تحتكر القوة باسم الجيش الوطنى كوسيلة لإرغام أفراد المجتمع على الطاعة وكتبهم وفرض نوع من التوجيه الخاص والتفكير المعين عليهم .

ان الحكم الماركسى هو لتمييز طبقة معينة ضد الطبقات الأخرى ولكن باسم الغاء الطبقة وباسم القضاء على « التناقض » فى المجتمع !!



ثالثاً - فى الحرية الفردية :

(١١) وتبعاً لنظرة الماركسية للفرد على أنه : « جزء من كل » . . . وعلى أنه : « ترس فى عجلة الإنتاج » يجرى التطبيق الاشتراكى فى سبيل، ما يدعيه من المحافظة على المجتمع ككل وفى سبيل قدسية الحزب الواحد أو قدسية النظام السياسى فى اتحاد قوى الشعب العاملة نظى أن يستبيح انتهاك ما يسمى « بحرمات الفرد » . وهى : حرمت المال ، والنفس ، والعرض ، والمسكن ، وأن يتدخل تدخلا شائناً وبغيضاً غيماً يسمى بالحقوق المدنية :

● فملكية المال الخاص وان كانت غير قائمة فى النظام الاشتراكى بحكم قيام ملكية القطاع العام أو ملكية الدولة ، الا أن السلطة القائمة على هذا النظام تبيع لنفسها حق مطاردة المال المدخر لفرد من أفراد المجتمع اما مباشرة أو عن طريق فرض الحراسة ، ان اشتهبت فى ولائه للعهد صاحب السلطة ، أو ان أراد هذا العهد أن يؤمن نفسه ضد المؤامرات المتوقعه أو المتوهم وقوعها ضده فى القريب أو البعيد . ولم يخل مجتمع اشتراكى حتى الآن من ادعاء المؤامرات أو من تلفيقها ضد فئة أو أخرى واتخاذ ما يدعيه أو ما يلفته منها مبرراً للتدخل فى مصادرة المال المدخر لفرد أو لأفراد ، وكأن الحديث عن المؤامرات فى المجتمع الاشتراكى - من نمط كثيرة ما يدعى منها - ملهاة تنيه فيها يقظة الأفراد وتنجذب نحوها أبصارهم وأسماعهم ، حتى لا تتجه الى قصور الاشتراكية فى توصيل ما وعدت به من

رخاء اليهم ، أو حتى لا تتجه الى امتيازات العصابة الحاكمة التي تتمتع بها وحدها على حساب الكادحين .

وعلى أية حال ليست الليل الخاص في حساب جار أو لمدخر حرمة نحول دون الوقوف عليه من جانب السلطة القائمة ودون تتبعه . وليس هو أيضا ببعيد عن هذه السلطة في أى مكان ، وفي أية صورة من الصور العينية .

● ... وحرمة النفس تكاد لا توجد في مواجهة مصلحة الحزب الحاكم الوحيد أو الطبقة الحاكمة في النظام الاشتراكي . ومذهب « البراجماتزم » أو مذهب المصلحة الذاتية يلعب الدور الأول في انتهاك حرمة الأفراد بممارسة ألوان التعذيب المختلفة والقتل أحيانا دون محاكمة وفي غير اعلان عنه . فاذا نجا بعض الأفراد من التعذيب أو المقتل فارهاب المباحث والمخابرات سيكون سيفا مسلطا على الرؤوس ، بحيث لا يدع وقتا ولا مجالاً لتفكير أو لتصوير أى فرد تشتم منه معارضة أو يشتم منه فتقد للنظام أو للحزب ، فضلا عن القيام بالفعل بانقلاب أو بثورة أخرى ضد النظام الحاكم .

ومن أجل ذلك الإرهاب لا يعنى استمرار الحكم الماركسي لفترة طويلة في مجتمع اشتراكي ما ايمان الأفراد به ورضاهم بقيامه : وإنما يعنى بالأحرى سيطرة قوة الإرهاب وانتشار وسائل التعذيب في المعتقلات .. يعنى في الدرجة الأولى انتهاك حرمة النفوس وإباحة قتلها في سبيل النظام والحزب أى في سبيل مجموعة تولت الحكم وبادرت الرقابة في المصالح الحكومية وفي مؤسسات القطاع العام .

● ... « والعرض » ليس له مدلول في النظام الماركسي ، فضلا عن أن تكون له حرمة .. فأكثر الوسائل استخداما للحصول على اعتراف « المشتبه في ولائهم للنظام القائم هو الاعتداء أمام المعتقل على عفاف زوجته أو على عفاف أخته ، أو أمه ، أو بنته ، أو أية قريبة له ، أو اللواط به ، في صورة وحشية تنفر منها الكرامة البشرية ، بغية حمل المعتقل ودفعه للاعتراف مقابل إنهاء هذا الفعل الشائن . وكلما تحفظ المعتقل باعترافه كلما زادت الوحشية في الاعتداء على عرضه في مواجهته ، وهو مقيد الحركة لا يستطيع سوى أن يقبل الأذى والاهانة وازدراء إنسانيته .

● ... « والمسكن » هو أضعف الحرمة في تهجم التطبيق الماركسي عليه وتعرضه للتفتيش المتكرر من وقت لآخر ، وبالأخص في ظلام الليل وسبات الساكنين : فلا استئذان ، ولا استئناس قبل الدخول ولا

سلام عند اللقاء . وانما التسلط والتخريب عند التفتيش .. وانما الاهانة والاستفزاز عند السؤال (١) .

(١) ان ثورة مارس سنة ١٩٦٨ في تشيكوسلوفاكيا ضد الكبت السياسى والتعبير عن الراى تمخض عن « برنامج عمل جديد » يتضمن ضمنا لحريسة التعبير والتحرر القومى . « وقد اقترح البرنامج فى تعديل رئيسى بالنسبة لدولة شيوعية :

فصل أجهزة أمن الدولة الى وحدتين مستقلتين : احدهما للدفاع عن الدولة ضد اعدائها فى الخارج والاخرى لمكافحة الجرائم فى الداخل والمحافظة على الأمن العام .

« ويتضى هذا التعديل بالأ يسمح لآى من الوحدتين بازعاج المواطن التشيكى العادى بسبب ما يعنقته من آراء سياسية .
وقال البرنامج فى هذا الصدد :

« انه ينبغى على كل مواطن أن يسلم يقيناً ان معتقداته وآرائه السياسية ونشاطه الشخصى لا يمكن أن يكون هدفا لاهتمام بوليس أمن الدولة » .

ومن الاصلاحات الأخرى التى تضمنها البيان :
استقلال المحاكم عن أية عوامل سياسية ،
والغاء الرقابة « الأولية » على الصحف . وهى التى تعطى للرقيب حق الغاء أى مقال بدون أن يكون للصحيفة حق المناقشة .
كما تضمن قانوننا جديدا للصحافة يحدد بوضوح حدود الدولة فى التدخل والنشر .

كما تضمن البيان اصلاحات أخرى :
تقضى بحق السفر الى الخارج والبقاء هناك ،
وقانوننا جديدا للانتخابات ينطوى على أسس ديمقراطية لانتخابات تجرى نهاية العام ومزيد من الحرية فى اختيار المرشحين .
كما قضت هذه الاصلاحات باقامة نظام برلمانى أكثر قوة .
« أما فى المجال الاقتصادى فقد أوضح البيان : أن السلطات ستوف تسمح للقوى الطبيعية للسوق بالعمل للمساعدة فى الوصول الى نظام سعري أكثر منطقية .

« وقال البيان التشيكى فى اشارة واضحة الى نظام الحكم الذى كان قائما خلال رئاسة « نوفوتنى » :

« ان الكيان السياسى الجديد يجب أن يكون ضمنا ضد العودة الى نظام « التحكم القديم » .

بينما الاسلام يشدد في الحفاظ على هذه الحرمات فيقول : في شأن
حرمة النفس ، وحرمة العرض :

« ولا تقتلوا النفس التي حرم الله الا بالحق » (١)

ويقول ايضا :

**« والذين لا يدعون مع الله الها آخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله
الا بالحق ولا يزنون ، ومن يفعل ذلك يلق أثاما » (٢) .**

... فقرن في الآية الثانية حرمة النفس وعدم تعرضها للقتل
بالإيمان بوحدة الله ، وبالتالي قرن قتل النفس بغير حق - التي حرم الله
قتلها - بالشرك .. تدليلا على قيمة حرمة النفس واستنكارا لانتهاكها .
وفي الوقت نفسه جعل انتهاك العرض في منزلة انتهاك حرمة النفس
بالقتل في قوله جل شأنه : « .. ولا يزنون »

كما نهى في الآية الاولى نهيا جازما وصريحا عن انتهاك حرمة النفس
التي حرم الله قتلها .

ويقول في شأن الايذاء والتعذيب :

**« والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا
بهتانا واثما مبينا » (٣) .**

وهنا في هذه الآية اخبر القرآن الكريم على سبيل التأكيد بأن الايذاء
في صورته العديدة هو بهتان وكذب واضح ، ومع ذلك هو اثم لا يقبل
الشك ، يجازى عليه فاعله .

والايذاء هنا وان اريد به أولا اختلاق التهم المشينة وهو ايذاء معنوي
.. فان التعذيب البدني في أشكاله المختلفة دون اقرار لجريمة ما ..
هو ادخل في معنى الايذاء الذي هو كذب واثم .

= صحيفة الأهرام القاهرية نقلا عن « براج » في ١٠/٤/١٩٦٨ في العدد
٢٩٧٠٧ وهذا البرنامج دليل على أن التطبيق الاشتراكي الماركسي طيلة مدة
عشرين عاما على تحول تشيكوسلوفاكيا الى الحكم الشيوعي كان « نظام
تحكم » في الفرد وحرية وفي المال واستغلاله وفي السياسة وتوجيهها . وقلما
يصير الوضع طبيعيا في مجتمع انساني ما دامت تحكيمه عصابة معينة هي
عصابة الحزب أو عصابة النظام السياسي في اتحاد القوى العاملة .

(٢) الفرقان : ٦٨

(١) الاسراء : ٣٣

(٣) الأحزاب : ٥٨

وما يعده الحزب الحاكم المتسلط في النظام الماركسي جرائم ضده من أفراد لا يؤمنون به ويباشرون التعذيب على نفوسهم وأبدانهم . . . ليست في الواقع جرائم : لأن اعتبارها جرائم هو من زاوية معينة هي زاوية المحافظة على التسلط والتحكم ، دون نقد ومعارضة من الآخرين .

ويقول القرآن كذلك في شأن حرمة المسكن :

« يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تستأنسوا وتسلموا على أهلها ، ذلكم خير لكم لعلكم تذكرون . فإن لم تجدوا فيها أحدا فلا تدخلوها حتى يؤذن لكم ، وإن قيل لكم ارجعوا فارجعوا ، هو أذكى لكم ، والله بما تعملون عليم » (١) .

فلم تبح هذه الآية في شقتها الأول دخول المساكن — أى مسكن — حتى يكون هناك لدى الداخل شعور واحساس بالاستئناس والقبول من الساكنين وعندئذ يطمئن الداخل عند دخوله من جانب السكان ، ولكي يطمئن الأهل والسكان كذلك من جانب الداخل يجب أن يلقي السلام عليهم .

وعندئذ لا يباح دخول المسكن الا اذا تحقق أمران :

أولهما : اطمئنان الداخل لقبوله والانس به ،

وثانيهما : اطمئنان الساكن لقدم من هو قادم عليه عن طريق القاء السلام عليه وتأمينه .

اطمئنان النفس :

ان أية مجموعة من المبادئ ، أو أى نظام ايديولوجى مقياس نجاحه أو عدم نجاحه هو فى اطمئنان التابعين له ورضاهم النفسى به ، أو عدم اطمئنانهم وسخطهم عليه . . . هو فى توصيله « الراحة » واثارته المتعمدة النفسية به ، أو فى بقاءه على هامش الحياة النفسية ، فاذا دخلها أثار القلق وبعث على الملل أو التشاؤم .

ويخطىء من يظن أو يعتقد أن المنفعة المترتبة على قبول أى نظام ايديولوجى هى مقياس نجاحه فى حياة الأفراد والمجتمع . فالاسلام كانت تثير التضحية فى سبيله بالمال أو البنين ، أو بالنفس ، متعة نفسية لدى المؤمنين به ايما قويا ، أكثر مما كانت تثيرها غنائم المعارك والغزوات مهما كان وزنها وكانت قيمتها :

(١) النور : ٢٧ ، ٢٨

« انما المؤمنون الذين اذا ذكر الله وجلت قلوبهم واذا نلت عليهم آياته زادتهم ايمانا وعلى ربهم يتوكلون . الذين يقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون . اولئك هم المؤمنون حقا ، لهم درجات عند ربهم ومغفرة ورزق كريم » . (١)

ولا يكون هناك اطمئنان نفسى باى نظام ايديولوجى الا اذا كان هناك ايمان به ، وأمارة الايمان به جعله هدفا لا وسيلة ، يسعى أفراد المجتمع جميعهم الى تحقيقه ويتمثل في سلوكهم التطبيقى فى العلاقات الاجتماعية .

رابعا — مجال الايمان بالله :

(١٢) واذا كان مظهر الماركسية فى « المال » هو العمل على تحقيق الملكية بالغاء الملكية الفردية والحيلولة دونها .

واذا كان مظهرها فى « السياسة » هو الحزب الواحد ،

ومظهرها فى المجتمع هو اعتبار الفرد جزءا من كل واضعاف شأن الأسرة حتى لا تتفتت وحدة المجتمع .

ومظهرها فى قيام المجتمع الماركسى نفسه هو الانقلاب والتخريب واللا أخلاقية .

... فمظهرها فى العقيدة هو انكار الالهية ومحاربة العقيدة الدينية ، وتتبع رجال الدين واستطاط هيبتهم وكرامتهم بكل صورة ممكنة مى صور الاستخفاف :

فى الكتابة والتاليف ، وفى الأقلام والمسرحيات ، وفى الاذاعة والتلفزيون ، وفى الندوات والمناقشات العامة ... ذلك كله بأسلوب مكشوف أو مغطى بالخداع والحيل تبعا لقوة العقيدة أو ضعفها فى ايمان أفراد المجتمع بها .

والدين هو العدو للادود للاشتراكية الماركسية . هو فى نظرها مصدر الرجعية والمقاييس الخلقية للطبقة البورجوازية .

ان موقف « العلمانية » التى نشأت وتكونت عقب الفصل بين الدين والدولة فى النهضة الأوروبية ، وأخذت تؤثر على الكنيسة وسلطتها فى حياة التوجيه الأوربى ، وبالتالي على الدين والايمان به فيها ، قد جلب على المسلمين — عندما استقدمها الاستعمار الغربى معه ابان وصايته على

المجتمعات الاسلامية في افريقيا وآسيا — زحزحة الاسلام من مكان الصدارة والقيادة وتوسيع الهوة بينه وبين ايمان المسلمين به ، وأخذهم أنفسهم في السلوك والمواقف بتعاليمه ومبادئه واستسلامهم استسلاما محبيا الى نفوسهم لتوجيه الغرب الاستعماري ، وهو توجيه تؤكده الصليبية وروح الحقد على الاسلام والانتقام من المسلمين قوامه وأساسه .

لكن موقف الاشتراكية الماركسية التي هي أشد عنفا على العميدة وأقسى تهكما من الدين وأكثر امعانا في محاربهته قد جلب — فيها جلب على المجتمعات الاسلامية التي استسلم قاداتها للتبعية اليسارية رغبة في الاحتفاظ بجاه السلطة والاستمتاع بالملكية العامة للاقتصاد القومي — كبت روح التدين ومصادرة الفكر الديني في صلته بالحياة العامة وبمسيرته المجتمع ومطاردة الدين من جو هذه الحياة ، والحيلولة بين الذين يمارسون العبادة في بيوت الله وبين أن يعرفوا التوجيه الصحيح له ، فيما ينبغي عليهم أن يعملوه لصالح أنفسهم وصالح أمتهم .

والاسلام في موقفه من مثل هذا المجتمع الماركسي ، كما يؤخذ من قول الله تعالى :

« لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين ، ومن يفعل ذلك فليس من الله الا أن تنقوا عنهم نقاة ، ويحذرکم الله نفسه ، والى الله المصير » (١) .

كذلك من قوله :

« لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم أو عشيرتهم » (٢) .

... هو الحيلولة دون الولاء في العلاقة معه . لأن انكار الألوهية كثر ، ومحاربة الايمان بالله هو تحد لله ورسوله . وقد استبعد القرآن الكريم أن يكون بين المؤمنين من له علاقة مودة بمن يحاد الله ورسوله :
« لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ... »

والالحاد بالله قضية أساسية في النظام الماركسي ، وشرط أولى في القبول في عضوية الحزب الشيوعي ، لأن ولاء الأفراد في هذا النظام يجب أن تتوفر أولا وأخيرا للحزب وليس لمؤسسة أو موجود آخر سواه .

وربما السبب الذي جعل الالحاد بالله جزءا في نظام الايديولوجية

الماركسية هو نظام الكنيسة وما يفرضه على التابعين لها من قصر الولاء على سلطتهم الدينية .

فلكى لا يكون هناك ازدواج في الولاء ، كما هو قائم فعلا في النظام العلماني في الديمقراطية الرأسمالية . . . ترى الشيوعية احتفاظا بولاء الأفراد لمبادئها ولحزبها ودفعها لهم في سبيل نشرها والحفاظ على نظامها ، أن لا تعارضها سلطة أخرى ، كسلطة الكنيسة ، التي تحمل على الايمان بالله والابتعاد عن الاخلاص لغير ما يجسم هذا الايمان ، وهو الكنيسة ذاتها .

وعلى نحو معارضة الشيوعية للايمان بالله والتبعية للكنيسة ، وللتشبث نفسه أيضا . . . تحارب « القومية الوطنية » وما تستتبعه من الولاء لتربية معينة ووطن معين وخصائص تاريخية وبشرية معينة لأمة خاصة .

اذ القومية من شأنها أن تجعل ولاء الأفراد في مجموعة من الناس معينة وقفنا على مميزات هذه المجموعة في المكان والزمن معا . وربما — بل كثيرا — ما تتعارض هذه المميزات — وبالأخص التقاليد والعقيدة فيها — مع ما تدعو اليه الشيوعية من الانحلال منها والثورة عليها تمهيدا لنقل الولاء الى مبادئها الرئيسية والى ضربها صاحب السيادة الفعلية والمصلحة الأولى في النظام كله .

خامسا — في مجال الحكم :

(١٣) ان الشيوعية أو النظام الماركسي أو الاشتراكي يبشر فيما يبشر به : بقيام حكم عمالي عالمي على أنقاض حكم الطبقة الارستقراطية بالنسب أو بالمال أو على أنقاض الطبقة الأخرى البورجوازية التي تنشأ وتعيش في خدمة سابقتها .

فالعمال في النظام الماركسي يدعى لهم أنهم هم الأسياد ، ولا فرق بينهم وبين بعضهم بعضا في جنس أو لغة أو في دين أو في وطن !

ولكن الذي تم حتى الآن هو مباشرة غير العمال لشئون الحكم والسلطة من بعض البروجوازيين لحساب العمال في المصانع والفلاحين في الأراضى الزراعية .

فثورة أكتوبر سنة ١٩١٧ في روسيا التي قامت لحساب العمال والفلاحين لم تزل اليوم بعد مرور خمسين عاما على قيامها وتسلمها زمام السلطة فيها يسمى بالاتحاد السوفييتي . . . تستهلك لحساب طبقة جديدة ، نشأت بعد أسرة القيصر ورجال الاقطاع ، وتكون أعضاء الحزب الحاكم وهو الحزب الشيوعي .

وتعيش هذه الطبقة الحاكمة في رخاء وجاه فوق مستوى العامل وجاهه،
وتتمتع بامتيازات طبقية غير محدودة ، في مقدمتها : الجمع بين الاشراف
والتنفيذ في الرقابة وادارة الاعمال ، سواء في المصالح الحكومية أو المؤسسات
والشركات .

٤٤
وعضوية الحزب — اذن — امتياز يمكن صاحبها من شغل وظيفة
رياسية في الحكومة او في المؤسسات العامة توفرت له مؤهلاتها ام لم تتوفر ،
بجانب ما لهذه العضوية من اختصاص في الرقابة والاشراف على السلطة
التنفيذية .

وهذا الامتياز هو الذي يجعل « الحزب » فوق الحكومة والدولة وفوق
« النقد » والتجريح ، وتستباح في سبيل بقائه والاحتفاظ بقدسيته كل ضروب
التعذيب والارهاب ضد من تحدته نفسه بالنقد أو بالتطاول عليه .

ولا فرق اطلاقا في هذا الشأن بين « الحزب الاشتراكي في النظام
الماركسي » و « الأسرة الملكية الحاكمة » في أي مجتمع ملكي آخر . اللهم الا
في عدد الأفراد هنا وهناك . وربما تخشى الأسرة الملكية الحاكمة في المجتمع
الملكي صوت العامة ووعي الرعية ، فتحاسب نفسها على تصرفاتها وتراجع
الأمر المرة بعد المرة قبل ابرامه توقيا لغضب أو فتنة يثيرها لدى العامة .
وهي تخشى ذلك خاصة بسبب حرية الصحافة ووسائل الاعلام وحرية النقد
والكلام في المجتمع الملكي نسبيا عنها في المجتمع الاشتراكي الماركسي .

وهذا الوضع المتميز للحزب الشيوعي أو للعصابة التي قامت بالانقلاب
باسم الاشتراكية أو اليسارية في أي مجتمع شيوعي أو اشتراكي أو يساري
.. هو الذي يجعل الشيوعية أو الاشتراكية أو اليسارية « حرفة » و « مهنة »
للحكم وجاهه والسيطرة على مقدرات الشعب الذي أرغم على الطاعة للنظام
الشيوعي أو الاشتراكي أو اليساري .

... هذا الوضع هو الذي يغرى على اتجار مجموعة قليلة باسم
« الكادحين » وباسم العدالة « الاجتماعية » وغير ذلك من الشعارات
الجوفاء ، التي يقصد بها اثاره الكثرة في العمامة وتحذيرهم بالأمال التي
لا تتحقق أبدا بالوسائل البوليسية الوحشية ، وسوقهم الى حيث تريد العصابة
التي تستولى على الحكم .

ان « الجماهير » في المجتمع الشيوعي أو الاشتراكي أو اليساري هي
موضوع الاستغلال تماما ، على نحو ما تستغل في أي مجتمع آخر غير
اشتراكي . وربما استغلالها في المجتمع الماركسي أوسع دائرة وأعمق جذورا .

ولا يبعد الاستغلال البشرى سوى « التربية الاجتماعية والأخلاقية »
وليس نظام حكم سياسى أو اقتصادى معين . لا يبعد استغلال الانسان لآخيه
الانسان الا حد الفرد من انانيته وانماء الاحساس الجماعى فى نفسه وسيطرة
الجوانب الانسانية الخالصة على العلاقة بين الفرد والفرد وليس رفع شعار
العدالة والرفاق والزمانة ...

لا يمكن أن يبتعد شبح الاستغلال من الحاكم للمحكومين بمجرد النداء
بالرفيق والتباكى على حرمان الجماهير الكادحة وعلان المشاركة فى أرباح
المصانع المؤممة والمزارع التعاونية ... وما الى ذلك مما ينتمى الى الثورية
والتقدمية من عبارات ومصطلحات .

والحكام الاشتراكيون فى معيشتهم وترفهم هم فى الواقع ملوك ، ولكن
غير متوجين ، نصبوا أنفسهم بالخداع والمكر ، ثم بقوا بالارهاب والتعذيب فى
كراسى الحكم ومباشرة سلطاته .

أما الملوك فقد كان العوامل الأولى فى تنصيبهم هو التقاليد أكثر من
الاختيار ، ثم الاعتقاد المسبق لدى الأفراد من الرغبة بوجوب الطاعة للأسرة
المالكة دون ما عداها من أسر أخرى فى المجتمع ، وان لم يكن هذا الاعتقاد
قائما على أسس واقعية تميز الأسرة المالكة بفضل فى الانسانية وبحكمة فى
القيادة على غيرها ، لأنه اعتقاد لم يناقش ومع ذلك له قدسية فى توجيه المجتمع
يتوارث فيه جيلا بعد جيل . وهنا يكون طغيان الملوك — ان طفوا — صادرا
عن غرور وتكون طاعة الأفراد لهم أقرب الى الخنوع يتحكم فيه عامل الخوف
من الخروج عن التقاليد والاعتقاد ، قبل تحكم عامل الارهاب والتعذيب .

وما أشنع الارهاب المتعمد فى نظام الحكم الماركسى ، وما أبشع التعذيب
واهذار آدمية الانسان فيه من أجل بقاء العصابة الانتقالية فى الحكم مع جملها
بالسياسة ، ولكن بسبب الاستمئاع بجاهه فى جو الوحشية وانعدام الضمير
الانسانى .

وما أضعف المغرور فى نفسه فى نظام الحكم الملكى ان اعتمد غروره على
توهم لقيمة لم تكن له فى ذاته ، ومن أجلها يخدم بما يقدم له من فروض الطاعة
والاذعان من غيره فى الرعية .

وأفراد المجتمع الذين لا يثورون على فساد الحكم سواء فى نظام ملكى
أو فى نظام يسارى ماركسى يستحقون ما ينالهم من آثار العبث والفساد .

وهم أبعد ما يكونون أعضاء أصحاب فى مجتمع منحصر ويستظلون بظل
دولة ذات سيادة .

هم أفراد سقطت قيمتهم الانسانية وتنازلوا عن اعتبارهم البشرى فى حرية التعبير والاختيار وقبلوا المذلة فى نظام الحكم الملكى تحت تأثير الاعتماد والتقاليد ، وقبلوها فى النظام الماركسى بسبب شبح الجوع وحرمان البطن الذى فرضته ملكية الدولة وتحكم القلة الثائرة فيها .

والعامل فى تثبيت الطاعة للملوك هو : « الإيحاء » المتوارث بنفوتهم وعظمتهم ، وان كانوا صغارا أو بلهاء أو جهلاء . . . وليس الارهاب والنظام البوليسى .

وإذا ساند بعض المحترفين بالدين ممن يحرصون على لقب العلماء وهم أبعد ما يكون عن روحه ومبادئه حكم بعض الملوك فى أزمنة عديدة . . . فإن الدعاية المسمومة والمخدرة التى تقوم على الكذب والاختلاق والتزوير هى التى تطيل أجل الحكم الشيوعى أو الاشتراكى أو اليسارى فترة أو فترات فى مجتمع ما .

ووسائل الدعاية المعاصرة التى أوجدها العلم والتكنولوجيا منذ الحرب العالمية الثانية استغلها النظام الماركسى أوسع استغلال لترويج الشيوعية أو اليسارية أو الاشتراكية ، وتجميع من يرنو ببصره من العمال — وهم كثيرون — الى مستوى أرفع فى المعيشة وحياة أفضل فى الانسانية ضد من كان نه له هذا المستوى وهذا اللون من الحياة من مواطنيهم فى مجتمع واحد ، دون أن يتحقق لهؤلاء العمال هذا المستوى وهذا اللون يوما ما للأسباب العديدة التى تجعل هذا النظام مضادا للطبيعة البشرية ، وفى الوقت نفسه تجعله عاجزا عن سد الاحتياجات الضرورية لشعب ما وقع تحته يوما من الأيام .

ومن أجل قصور هذا النظام عن تحقيق الفردوس الموعود به على الأرض ، تخلق وسائل الاعلام المختلفة منافذ متعددة تصرف عن طريقها وتبند وعى المجتمع وتتبعه لجريات الأمور التى تسير فيه بادعاء « الصراعات » المختلفة و « طرح » المشاكل العديدة باسم : « التحرير » ، أو ضد الاستعمار ، أو الرجعية ، أو الامبريالية الجديدة . . . بحيث لا يهدأ فرد ويكون فى بعد عن موجة الاثارة ، وبحيث لا يسكن انسان ويستقر ويلقى نظرة واقعية يستطيع بها أن يحكم على الأشياء أو يحدد مصيره أو مصير أسرته . وانما « الدوامة » وانما المد والجزر والموجات المتعاقبة المظلمة أبدا تحيل ارادات الأفراد الى سلبية ، وتجعل منهم مستسلمين للقضاء والتقدير . . . تدفع بهم الرياح اثنى شاعى ، ومتى قامت .

ان أبرع ما يتقنه نظام الحكم الاشتراكى الماركسى فى مجتمع وقع تحت أسره هو فن الدعاية وتحذير المواطنين فى المجتمع بالوعود البراقعة ، وباختلاف

المؤامرة تلو المؤامرة ، وتزييف الحقائق ، وبالتهويل في أبعاد حركات « التحرير العالمية » وبالمبالغة في أرقام احصائيات الانتاج في القطاع العام وما تملكه وتشرف عليه الدولة ، وبالمبالغة كذلك في قوة الجيش الذي لا يدفع عن حدود الوطن بقدر ما يكتنم أنفاس المواطنين ، وفي قوة البوليس السرى والمخابرات العامة وأجهزة الرقابة والتتبع لأفراد المجتمع وطوائفه .

وقد أتيح له توفر هذا النشاط في مجال الدعاية ملكية الدولة لوسائل النشر والاعلام في الداخل ، والرقابة على جميع النوافذ الخارجية التي يصل عادة عن طريقها الفكر الحر والرأى المدروس والبحث المستنير من وراء المجتمع . بحيث تستطيع الأجهزة الداخلية الخاصة بالاعلام والنشر أن تحرك في يسر أفراد المجتمع من الشيء الى نقيضه دون اضطراب ذهنى في النقلة ، وبحيث تحملهم على الايمان بالنقيضية في وقت واحد : فتذكر مثلاً بعض الأخطاء الجسيمة التي ارتكبتها قيادة المجتمع ، والتي تدل على جهل مطبق في السياسة الدولية ، وعلى حمق أو تسرع في التفكير لمصلحة الوطن وفي الوست نفسه تضىفى على هذه القيادة طابع القداسة والعصمة والبعد عن الانحراف أى انحراف عن المفساد والاستغلال ..

كم من الأخبار والقصص والروايات التي تبرزها الصحف يومياً فيها والاذاعة في نشراتها والتلفزيون فيما يعرضه من مسرحيات وتمثيلات وأعلام اذا أضيفت الى بعضها بعضاً في فترة وجيزة ... تصور أوضح صور التناقض . ومع ذلك تمر هذه القصص والأخبار والروايات دون أن تثير بدا النناقض — الذى يدل حتماً على اختلاق وكذب وتزييف فيما يقص ويروى أو ينشر — وقفه لدى العامة تراجع فيها وتحكم على ما يروى ويقال . لأن دمع الوسائل الاعلامية بتركيزها وتكرار ما يعلن عن طريقها أقوى بكثير من أن تتاح الفرصة للمراجعة والحكم لدى العامة على ما تقرؤه أو تسمعه أو تراه .

الاشتراكية الوطنية في ألمانيا :

بعد أربع سنوات من توقيع الهدنة في الحرب العالمية الأولى ، وبعد خمس سنوات من قيام الثورة الروسية في سنة ١٩١٧ ، قام بألمانيا حزب سياسى جديد يقاوم الديمقراطية البرلمانية ويدعو لالغاء النظام الرأسمالى . وهو الحزب « الاشتراكى الوطنى » .

وأخذ مدينة « ميونيخ » مقراً لرياسته ونشاط دعوته . وتولى مقاليد الحكم في ٣٠ يناير ١٩٣٣ عقب انتخابات كانت نتائجها مفاجئة بما يشبه نتائج الثورة .

فقد فاز في البرلمان بأغلبية ساحقة ضد الأحزاب الأخرى ، مع مساندة الدول الغربية لها وبالأخص فرنسا وإنجلترا . وفوز الاشتراكية الوطنية في الانتخابات العامة في ذلك الوقت يعتبر ثورة . لأن جمهرة الذين أيدوا انتخابها كانوا من المستضعفين . . . من جنود وضباط الجيش المسرحين ، والطلاب ، والعمال ، رغم قيام الحزب الشيوعي في ذلك الوقت ، وأصحاب الحرف والمهن الصغيرة . . . من الذين أحسوا بضغط الرأسمالية ، واحتكارها للنفوذ والعمل معا ، تحت قيادة الرأسمالية العالمية في الصناعة والتجارة .

وكان أهم هدف للاشتراكية الوطنية في ألمانيا :

● أن تقف أولا في وجه انتشار الشيوعية . فقد بلغ أعضاء الحزب الشيوعي وتعداد ذلك قرابة ستة ملايين من الأعضاء .

● وأن تبعد ثانيا شبحها نهائيا من الوطن الألماني كله .

وتبنت من أجل ذلك مبادئ الاشتراكية في أساسها :

● فحق المجتمع ومشاركته في مال الأفراد ، حق طبيعي وأصيل . لكنها مع ذلك أبقت المال في أيدي الأفراد ، والشركات ، ولم تفصل حق المجتمع منه وتجعله قطاعا عاما أو ملكية عامة .

وبذلك لم تحدد الملكية الفردية ، وإنما حددت « دخل » الفرد وجعلت له رقما أعلى لا يتجاوزه بحال ، يعود كل ما تجاوزه الى الخزينة العامة . وما بين الرقم الأعلى والرقم الأدنى أخضعته للضريبة التصاعدية .

وبذلك وفقت بين حق الفرد في التملك والاقتناء — في غير تحديد للملكية ، ولكن في تحديد للدخل مما يملك — وبين حق المجتمع في أموال الأفراد . واشتراكية الاقتصاد عن هذا الطريق اشتراكية صريحة .

ونصيب المجتمع في أموال الأفراد عن هذا الطريق هو غير الضرائب الأخرى التي يجب عليهم أدائها ، أسوة بما هو متبع في النظام الرأسمالي .

والانسان بقيمته الانسانية وبتنتاجه البشري ، وليس بالمال والعرض الذي يدخل في حيازته وملكه .

ونظرية الدكتور : « شاخت » في الاقتصاد الألماني في جعله « الانتاج الألماني » غطاء للمارك الألماني ، بدلا من الذهب ، قامت على هذا الأساس ، ثم ضمنت في الوقت ذاته قيمة شرائية قوية للمارك في مقابل النقد الأجنبي . فقد كان من السهل على عمال المصانع الألمانية أن يتبرعوا بزيادة ساعة في العمل يوميا لمدة معينة أكثر من تبرعهم بالمارك نفسه .

واتخذت السياسة الاقتصادية الألمانية من زائد الانتاج في غير مقابل من الأجور طريقا لخفض سعر التصدير من المصنوعات الألمانية ، بحيث تشق طريقها في قوة الى الأسواق الأجنبية ، وفي غير منافسة في السعر وفي الجودة معا ، بما فيها الأسواق التي تشرف عليها السياسة الاستعمارية الغربية في أفريقيا وآسيا .

ومن جانب آخر عن طريق خفض الاستهلاك في وجبة معينة في يوم معين في كل شهر — وجبة الغذاء يوم الأحد الأول من الشهر — من أشهر الشتاء تجتمع الملايين من الماركات الألمانية لمعونة الشتاء .

وهكذا — في الانتاج البشرى زيادة ، وفي الاستهلاك خفض — يكون الانسان نفسه هو معيار الحياة ومصدر قيمته التي يقيم بها ذاته .

● ولكي تضمن الاشتراكية الوطنية الألمانية حق المجتمع الألماني في المال ، وعودة الانسان « الألماني » الى انسانيته اتخذت اجراء أخذ عليها فيما بعد من أعدائها في الخارج وبالأخص في البلاد الرأسمالية : فأبعدت العنصر اليهودي من المال ، والسياسة ، والتوجيه في كل قطاعات التوجيه من الجامعة ، والصحافة ، والتعليم . . . ثم من الجيش والقضاء . . .

وبررت هذا الاجراء بتبنى « الشعوبية الآرية » ضد السامية .

وكان عذرها ضد هذا الاضطهاد السامر : أن اليهود يتحكمون في رأس المال ، ومن ثم يتدخلون في السياسة والتوجيه .

وهم من أجل المال أشعلوا نيران الحرب العالمية الأولى !

ومن أجل المال أيضا جوعوا الشعب الألماني أثناء هذه الحرب ، وقدموا له من الطعام ما تنفر منه الكلاب !

ومن أجل المال أيضا وبسببه أدخلوا « العالمية » كاتجاه في السياسة والتوجيه يساعد على ضعف الشعب الألماني واذلاله ، ويمكن للعناصر الأجنبية الانتهازية من السيطرة على الحكم في البلاد .

وساعد على قبول هذا الاجراء داخل الوطن الألماني نفرة الشعب من اليهود ، لتصرفات استغلالية ينسبها اليهم ، وعورات ضد البلاد قبل الحرب وفي أثنائها يعتقد بوقوعها منهم .

واعترفت الاشتراكية الوطنية بالذهب البروتستانتي — باعتبار أنه مذهب الأغلبية — كدين في التوجيه في جميع المدارس .

وحافظت بجانب ذلك على تقاليد الشعب الجرمانى ، معاونة للشعب على استرداد الوعى بتميمته بعد فترة الحرب الأولى وما يليها . تلك الفترة التى ضربت عليه فيها الذلة والمسكنة ، سواء بسبب ما جاء فى نصوص معاهدة فرساي التى أنهت هذه الحرب ، أو بسبب الافلاس الذى انتاب البلاد منذ سنة ١٩٢٠ واستغلال العناصر « الرأسمالية » لثروة انشعب . وقيم ابناؤه نتيجة له .

وقد أثارت رعاية الاشتراكية الوطنية للمذهب البروتستانتى وحده ، حفيظة الكنيسة الكاثوليكية بروما ضدها . لأن هذه كانت ترى فى الثلاثة عشر مليوناً من الكاثوليك الألمان ما يوجب على الدولة الألمانية أن تعترف بمذهبهم وتمنحه الرعاية ، على نحو ما فعلت مع مذهب الأغلبية .

وكان ذلك من الأسباب التى ساعدت الرأسمالية فى الخارج على أن تتفجع بمساعدة الفاتيكان الأدبية ضد الاشتراكية الوطنية الألمانية ، بعد ما أظهرت فى وضوح مناواتها لليهود وبعد أن حرمت عليهم مباشرتهم للعمل داخل البلاد .

على أن الروس أيضاً كانوا يعتقدون على تلك الاشتراكية الوطنية ، ليس بسبب الغائها للحزب الشيوعى فى الوطن الألمانى فقط ، وإنما لما فعلته من التحول الجذرى للذين كانوا يعتقدون الشيوعية من الألمان .

وقد كانت الثورة الشيوعية فى روسيا تتربق قبل تولى الاشتراكية الوطنية الحكم فى يناير سنة ١٩٣٣ ، سقطت ألمانيا جميعها فى أيدي الشيوعيين الألمان من وقت لآخر . ثم كانت تنتظر بعد فوز الاشتراكية الوطنية فى ألمانيا أن تصفية الشيوعية سيأخذ وقتاً طويلاً ، وربما تنتهى هذه الاشتراكية قبل أن تنتهى التصفية ، فتستأنف الشيوعية نشاطها من جديد .

والشيوعية وإن كانت صورة من صور الاشتراكية ، ولكنها لا تساند أية صورة أخرى من الاشتراكية ، إلا باعتبار : أن هذه وتلك ضد الرأسمالية . ويوم تنتصر الصورة الأخرى من الاشتراكية على الرأسمالية ستفسر الشيوعية عن عداوتها لما عداها من هذه الصور الاشتراكية الأخرى . ولا تساندها أيضاً إلا على أهل : أن تتحول الى شيوعيه يوماً ما .

والسعى الى النصر من جانب الرأسمالية ضد الشيوعية يحتم عليها أن تساند صور الاشتراكية الأخرى ، لأن مساندها إياها فى واقع الأمر

يعد عقبة في طريق انتشار الشيوعية ، وفي الوقت نفسه ستتضح بمرور الزمن عيوبها ، وغلوها في تقدير الحياة الانسانية بالمقياس المادى وحده .

وتألب القوى العالمية ضد الاشتراكية الوطنية بألمانيا لم يكن منذ اعلان الحرب العالمية الثانية في سبتمبر سنة ١٩٣٩ . وانما كان يوم ظهرت عداوة الشيوعية مع عداوة الفاتيكان ، مضمومتين الى عداوة الرأسمالية منذ سنة ١٩٣٦ . وعداوة اليهودية العالمية منذ تسلم الحزب الاشتراكى الوطنى زمام الحكم سنة ١٩٣٣ . أى قبل اعلان الحرب بسنوات .

والنصر في هذه الحروب لم يكن لجيوش ، وانما كان لانتصاهات فكرية . ويبدو ذلك واضحا في وضع ألمانيا الآن بعد هذه الحرب الثانية :

● فانتصار الشيوعية يتمثل في اقتطاع ألمانيا الشرقية ، وجعلها حثلا للتجربة الشيوعية لوسط أوروبا كله .

● وانتصار الفاتيكان في ايجاد أغلبية ولو نسبية ، للكثلكة في ألمانيا الغربية . وكان أهم عامل في ايجاد هذه الأغلبية اتفاق حلفاء الغرب لصالح الفاتيكان على تمييز الكاثوليك الألمان في القبول في الهجرة من القطاع الشرقى الى القطاع الغربى من ألمانيا .

● وانتصار الرأسمالية في استعادة مناجم الصلب والحديد بألمانيا الى نفوذهم ، وتحت سيطرتهم .

والحزب الديمقراطى المسيحى الذى يلعب اليوم الدور الأول في سياسة ألمانيا الغربية يسانده الفاتيكان ، كما تسانده الرأسمالية الغربية على السواء . ولذا من الصعب أن يتم اتفاق بينه وبين روسيا الشيوعية ، أو بين القسم الشرقى من ألمانيا ، طالما بقى شيوعيا .

ومحاولة التقريب اليوم في المؤتمرات العالمية للكنيسة الكاثوليكية التى تعقدها منذ ثلاث سنوات بروما ، بين المسيحية واليهودية ، عن طريق اعلان الكنيسة الكاثوليكية براءة اليهود من دم عيسى ليست محاولة دينية ، بقدر ما هى محاولة سياسية ، ويقدر ما هى تحالف بين الرأسمالية والفاتيكان في مواجهة ضد الشيوعية ، أو على الأقل : هى مناورة لارهاب النظام الشيوعى .

وعلى شاكلة هذه المحاولة : ما يقال من وقت لآخر عن « مدينة القدس » .

فليس من المعقول في سياسة الفاتيكان أن تخضع هذه المدينة لولاية اسرائيل : إذ جعل القدس خارجا عن ولاية غير المسيحيين كان أهم هدف

للحروب الصليبية التي دامت قرابة ثلاثة قرون ، وانتهت برفض صلاح الدين الأيوبي الموافقة على ذلك ، مقابل موافقته على انشاء مدارس دينية مسيحية على امتداد شاطئ الشام ، مما يعرف بلبنان اليوم .

وكان فصل لبنان — بعد اقامة هذه المدارس — عن الوطن العربي الاسلامي هدفا للكنيسة الكاثوليكية ، اتمه الاحتلال الفرنسي للشام بعد الحرب العالمية الثانية في سنة ١٩٢٠ . ولم تنزل لبنان تعتبر نفسها في المنطقة المسيحية الغربية أكثر منها في الوطن العربي .

والاشتراكية الوطنية في المانيا في اندفاعها في آثار « الآرية » و « السامية » أكدت ثقتها وتقديرها للشعوب الآرية ، وبالأخص انجلترا . وقد كان ذلك سبب ضعفها وسبب هزيمتها في الحرب العالمية الثانية . فايقاف المانيا انجلترا على نواياها العدوانية ضد الشيوعية الروسية أثناء الحرب كان عن ثقة من المانيا بانجلترا باعتبارها في مقدمة الشعوب الآرية المتفوقة في المزايا والحضارة الانسانية المسيحية .

ولما أدى تشرشل دور « الشيطان » — كما يقول — في ابلاغ روسيا نوايا المانيا ، وعلمت المانيا بذلك اضطرت أن تدخل الحرب في غير استعداد ضد روسيا ، وأن تفتح جبهة ثانية شرقية مع الجبهة الغربية التي باشرت الحرب فيها قبل ذلك .

والمؤرخون يذكرون : أن المانيا منذ اتحادها الفيدرالي الأول قبل عهد « بسمارك » تتميز بشيئين : بكفاية الفرد الألماني وسبقه في مجال العلم والصناعة ، ثم بقتل السياسة الخارجية الألمانية ، وعدم قيامها على وعى ناضج واستيعاب شامل في الدراسة للأوضاع العالمية .

الاشتراكية القومية :

وهناك صورة أخرى للاشتركية حدثت في أوروبا الشرقية بعد الحرب العالمية الثانية وهي الاشتراكية القومية بيوغوسلافيا . وهي لا تختلف عن الشيوعية الروسية الا في حق الملكية الفردية . وهذا الاختلاف لم يكن أصيلا فيها ، وانما طرأ كتعديل على الشيوعية الروسية ، التي أخذ بها من أول الأمر في يوغوسلافيا في أعقاب الحرب العالمية الثانية .

والذي أهمل هذا التعديل تأخر الانتاج الزراعي سنة بعد أخرى . ولو حظ أن سببه هو ما في (الملكية الجماعية) التي تتبناها الشيوعية ، ن تثبیط للحواجز الشخصية لدى الفلاح والمعنى بزراعة الأرض .

ويستندل الذين يبررون التعديل لهذا السبب بأن المحصول الزراعى اخذ في الزيادة التدريجية في يوجوسلافيا ، منذ أن أعادت حق الملكية الفردية بنسبة ضئيلة ، بعد مرور سنوات كافية من تطبيق الملكية الجماعية في الزراعة أفنعت المسئولين بوجود التعديل .

وعلماء الاجتماع يلاحظون منذ فجر التاريخ البشرى أن الفلاح يرتبط بالأرض التى يفلحها ، وربما أكثر من ارتباطه بأولاده . ويعتبرها — فوق كونها مصدر رزقه في الحياة — أمرا مقدسا يتخذ منه قبلته التى يتجه اليها .

وعادة قدماء المصريين للنبل طمعا في مائه ، وللصحراء رغبة في تجنب رمالها التى تحملها الرياح الخماسينية كل عام ، انما كانت بسبب الأرض التى يفلحونها وتعلقهم بها ، ولم تكن عبادة أصيلة لهما .

فاذا خرجت الأرض من يد الفلاح الذى يتوفر على غلاتها — ولبس المالك الكبير ، لانه مستثمر لمال ، وليس فالحا لأرض — خرج أعز شيء لديه من يده ، وتظلم الدنيا في عينيه ويصير أمره الى اليأس والقنوط . وهذه حالة انفلاح في كل مكان يفلح فيه أرضا . وليست قاصرة على شعب دون شعب ، أو على مكان دون آخر .

ولذا من المنتظر : أن يضعف أقبال الفلاح على الزراعة والعناية بالأرض لو انتزعت من يده وأصبح فيها أجيرا أو كالأجير . ولا يعلق على قوته عندئذ ، لانه يستطيع أن يأخذ في خفية ما يحتاجه مما هو تحت يده باسم الملكية الجماعية ، مهملًا تعددت صنوف الرقابة في الإشراف عليه . لأن ما يفعله هنا يفعله الرقيب عليه أيضا ، ثم هو يجد له تبريرا مقنعا في نفسه .

وساعتئذ لا يسأل عن الضمير : لان الشيوعية نفسها تضع الثقل على الرقابة الخارجية دون الرقابة الذاتية الداخلية ، وهى رقابة الضمير . وتو أن تنتزع الأرض من يد الفلاح ينفذ الحقد الى نفسه على الملكية الجماعية التى حلت محل الملكية الخاصة ، ويتكون فيها باعث « الانتقام » . ولا ينفس عن حقه ، ويخفف من أثر باعث الانتقام عنده ، مستوى « الإهمال » في فلاحه الأرض نفسها ثم أخذ ما يحتاجه من إنتاج الأرض سرا ، وربما يأخذ أكثر مما يحتاج .

ولكن هذه الاشتراكية القومية في يوجوسلافيا ، فيما أعادته من حق الملكية الفردية ، لم يكن سماحها بالتملك والاختناء الا في حدود ضيقة ، وى مساحات صغيرة ..

وعلى هذا النحو الضيق من الملكية الخاصة فيها سمحت به من مباشرة الحرف والمهن مباشرة خاصة . فذلك أيضا في نطاق الاستطاعة الشخصية ، وتحت اشراف الرقابة الفنية العامة للدولة .

وما عدا ذلك فالاشتراكية القومية اليوجوسلافية تحاكي خطوط الشيوعية في جوانب حياة المجتمع الأخرى ، بعد تطبيق المبادئ العامة للماركسية ، وهي تلك المبادئ التي تستهدف انسانية الانسان فيها !!

وما يؤخذ على الشيوعية الروسية في تطبيق هذه المبادئ يؤخذ على الاشتراكية القومية في يوجوسلافيا لذلك :

فالسلك الانساني يدور في اطار المستوى المادى وحده .

وعلاقات الأفراد تقوم على أساس مادي نفعي .

والعلاقات الأسرية لا تنظمها علاقة الدم والرحم ، وإنما يسودها ذلك التبادل في النفع المدي .

والإلحاد أساس رئيسي في التوجيه ، وبالأخص للنائسة :

وبعض الكتاب يرون أن سمو الحضارة الانسانية هو في « الانفصال » في علاقة الأسرة :

• الانفصال في السكن .

• الانفصال في المعيشة .

• والانفصال في الرأي والتفكير .

ويرون أن تضامر أفراد الأسرة ، وترابطهم على أساس من مودة الرحم ، هي من بقايا البدائية . وأن تعاونهم في سرانهم وخرائهم في غير مقابل مادي ، أسلوب من أساليب الحياة الفطرية .

ومن أجل ذلك لا يعاب على الشيوعية ان هي جعلت المعيار ماديا في العلاقات ، وان هي نزلت بالسلك الانساني الى المستوى الحسي وحده . لأن في هذا المستوى يمكن رؤية المنافع وتحققها ، دون تخيلها وتعليق الأمل بما يتخيل منها .

وأية ذلك في نظرة هذا البعض : أن الحضارة الغربية في البلاد الرأسمالية وصلت أيضا الى هذه الظواهر في الأسرة . فتلك اذن سمات للتقدم الصناعي والعلمي ، وهو أساس الحضارة المعاصرة ! .

ولكن الحضارة الانسانية هي انسانية في مبنائها وهدفها . توامها الروح الانسانية ، وليست مادية الانسان .

ومعيارها : السلوك الانساني في تهذيبه وسموه . وكلما ارتفع السلوك فوق التبادل المنفعي ، كلما كان أكثر تصويرا لحضارة الانسانية .

فاذا سميت علاقة أفراد الأسرة الى علاقة المودة في الرحم ، وسرت علاقات المجتمع الى المشاركة في أهدافه وحدها كانت الحضارة الانسانية أكثر تمثيلا في النوعين من العلاقات .

والشيوعية — كضرب من الاشتراكية الماركسية — استهدفت تخليص الانسان من استعباد المال واستغلاله . . استهدفت تمكين الانسان من عودته الى انسانيته ، وسيطرته بهذه الانسانية على المال . وتحكمها في استخدامه ، وذلك منطلق يفضى الى :

ان لا ينزل الانسان بسلوكه الى المستوى الحسي المادي .

وان لا تقوم العلاقات في الأسرة وفي المجتمع على أساس التبادل المنفعي وحده .

فان هي حكمت المقياس المادي وحده حولت هدف الاشتراكية الى ما تدفع اليه الرأسمالية من سيطرة المال على الانسان . فليس هناك معنى لسيطرة المال سوى : خضوع القيم الانسانية في الحياة للأفراد والمجتمع الى المال والى المعيار المادي وحده . أو ليس معناها سوى : الغاء القيم الانسانية في الاعتبار أصلا في حياة الانسان وحياة المجتمع .

والشيوعية يومئذ أكثر شرا على البشرية من الرأسمالية : لأن الرأسمالية في احتكار المال لانسانية الانسان تسير مع منطقتها في صراحة وفي غير موارد . بينما الشيوعية ، كصورة من صور الاشتراكية ، ان حكمت المقياس المادي ، تحكمه باسم انسانية الانسان ، وهو الهدف الذي تستهدفه ، وتعلن عنه في تميزها عن الرأسمالية وفي كفاحها ضد النظام الديمقراطي الغربي . وهي بذلك تخدع الانسان . وعندئذ : ما تدعيه من تخدير « الدين » للشعوب أجدر بأن يكون صفة لها ، وما تدعيه كذلك بأن الرأسمالية كفر بالانسانية أولى بأن يكون هو شعارها .

وما يؤخذ على الشيوعية الروسية في تطبيق هذه المبادئ يؤخذ على الاشتراكية القومية في يوجوسلافيا لذلك .

والاشتراكية القومية في يوجوسلافيا كانت موفقة في تعديلها لاناغ الملكية الفردية على النحو الذى أشرنا اليه لأنها استجابت للطبيعة البشرية في أخص ما يدفعها نحو الحركة والسعى في الحياة . . استجابت إلى غريزة الملك والافتناء في الانسان وهى غريزة ضرورية لحفظ البقاء الانسانى : في شخصه ، ونوعه .

وبقدر ما تستجيب الى ذلك تبتعد عن التطبيق الحرفى لبادئ ماركس ، ثم في الوقت نفسه تقترب من موسكو ، وتظل هناك فجوة بينها وبين القيادة الصينية للحركة الشيوعية .

والخلاف العقائدى أو المذهبى بين موسكو وبكين هو خلاف حول التراخى أو التشنج فيما تدعو اليه الماركسية من عدم مهادنة الرأسمالية والعمل على التعجيل بانهيارها .

فاذا تبنت موسكو اليوم سياسة « التعايش السلمى » — مخالفة بذلك ما دعا اليه كارل ماركس ، ولينين ، وما طبقه ستالين طوال حكومته فى ثلاثين عاما من تاريخ الثورة الحمراء ، من أجل مصلحة الشعب الروسى وحققه فى حياة أفضل ، مما مرت عليه حتى الآن — فان بكين — وهى فتية فى التجربة الماركسية الشيوعية — تحاول أن تكون الأمانة على تعاليم ماركس . ومن ثم يجب أن تؤول إليها قيادة العالم الشيوعى .

وبكين تشبه سياسة التعايش السلمى التى تسعى اليها موسكو — بالإضافة الى التعديلات فى تطبيق الماركسية التى دفعت اليها تجارب نصف قرن انقضت حتى الآن على التطبيق الماركسى فى الاقتصاد القومى السوفيتى — **بالردة عن العقيدة الماركسية** . وطالما موسكو تعتنق هذه السياسة وهى حتما لا بد أن تعتنقها ، فالجوة بينها وبين بكين ، مستترايد على مضى الزمن .

والخلاف فى تطبيق أيديولوجية العالم الشيوعى نفسه سيقسمه الى عالمين : عالم منطرف فى اليسار وعالم آخر هو يسارى الأصل ولكنه فى تجاربه ، ومن تجاربه ، ترك قمة اليسار الى بداية طريق اليمين .

نقد التجربة الاشتراكية فى الملكية العامة :

ان بعض زعماء الأحزاب الشيوعية فى الكتلة الشرقية يوجه النقد المرير صراحة الى التجربة الاشتراكية فى الملكية العامة فى بلده ، بعد مرور أكثر من عشرين عاما عليها .

فزعيم الحزب الشيوعي في رومانيا Ceausescu (1) تحدث في اجتماع اللجنة المركزية للحزب بتاريخ ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٦٦ موضحا ضعف النظام الاقتصادي في رومانيا الذي يتستر في نوع الانتاج ، وكيفية ، وزيادة نفقاته وراء الاحصائيات الرسمية ... واعتبر رومانيا بأنها لم تنزل بلدا متخلفا في الاقتصاد ، بعد مرور واحد وعشرين عاما على التجربة الاشتراكية في الملكية العامة ، ويبدو هذا التخلف في نظره :

● في أن الفلاحين يعملون فحسب ثلث الوقت المخصص للعمل ، وهم يكونون نسبة أكثر من نصف السكان العاملين .

● وفي أن ارتفاع اسعار الانتاج يعادل الضعف في البلاد المتقدمة .

● وفي أن انتاج العامل في رومانيا أقل بمقدار الضعف أو الثلاثة اضعاف عن انتاج العامل في ايطاليا ، وفرنسا ، والمانيا الغربية .

وشكا من أن العامل في رومانيا لا يسهم مساهمة جدية في الاقتصاد الوطنى ، وتمر الأيام العديدة على قلة انتاجه رغم شعوره بالاطمئنان بوظيفته . وتسائل : هل يمكن أن تتحول المصانع الى مؤسسات للبر والخير ؟ .

... كما عدد المظاهر التي تنشأ عن الغلو في « مركزة التخطيط » وهى :

● امتلاء المخازن بالسلع الصالحة للبيع .

● والغلو في زيادة العمال عن حاجة العمل ، تفاديا للبطالة .

● والكسل والتراخى في توظيف الطاقات الجديدة ، وهى كثيرة .

وأخيرا أُنذِر بأن ١٣٧٠ نوعا من الانتاج أسفرت عن خسارة بما يقرب من ٢٤٠ مليوناً من الجنيهات الاسترلينية في عام ١٩٦٦ ، وأن الوضع يبدو سيئاً كذلك في عام ١٩٦٧ بحيث أن العجز المرتقب في الميزانية الوطنية للعام نفسه يصل الى نحو ٢١٥ مليون جنيه استرليني .

(1) على نحو ما ذكرت مجلة الاكونومست البريطانية The Economist في العدد الصادر بتاريخ ٢١ يناير سنة ١٩٦٧ بعد هجوم منه استمر طيلة اربعة عشر يوما على نظام الاقتصاد في رومانيا وعدم كفايته .

وابتدأ حديثه على النحو التالي :

« لا يمكننا أن نتحدث عن تفوق الاشتراكية عن الرأسمالية ، طالما بعض الدول الرأسمالية المتقدمة تنتج أرخص وأحسن في نوع السلع .
لأننا عندئذ غير قادرين على أن نبرهن على هذا التفوق .

ثم قالت المجلة :

« ان ضعف نظام الاقتصاد الحاضر في رومانيا يخفى وراء النسب النظرية والتصورية في زيادة النمو « الاحصائيات التخطيطية » .

« وقد بدأ الرومانيون يدركون : ان هذا الضعف كما هو في نوع الانتاج ونفقاته ، هو أيضا في كميته .

« وقد أبدى زعيم الحزب الشيوعي في رومانيا في اجتماع ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٦٦ للجنة المركزية عدة ملاحظات لا يمكن معها — كما يقول — أن تتحمل رومانيا طويلا وتقف بعيدا من الإصلاحات الاقتصادية التي تجرى الآن في دول شرق أوروبا (١)

« وليس المجال — كما يقول أيضا — أن تعلن المشروعات القيادية للمصانع التي لها شبه استقلال . وليس كذلك هو مجال المدح والثناء للتجارب الاقتصادية في الدول الاشتراكية . وإنما هو مجال الكلمات القاسية التي تهز الرسميين في الحزب من ثباتهم .

« فهو ما زال يعلن : ان رومانيا لم تزل بلدا متخلفا . ويذكر في هذا الصدد : ان صنوف الآلات التي صدرتها رومانيا في سنة ١٩٦٤ كان يساوي الطن منها ٤٢٠ ج ك بالقياس الى ما يساويه في بلغاريا من ٥٠٠ ج ك ، وفي فرنسا من ٩٦٨ ج ك ، وفي سويسرا من ١٧٢٤ ج ك . . . وأن الفلاحين ، وهم يكونون نسبة أكثر من نصف السكان العاملين ، يعملون فنسب ثلث الوقت المخصص للعمل .
وتنقل المجلة أنه يقول أيضا :

« ان التخلف كان السبب في ارتفاع أسعار الانتاج ارتفاعا ظاهرا ، تقريبا الى ما يعادل الضعف في البلاد المتقدمة ، اذا نظرنا الى الاقتصاد ككل . . . وكذلك في أن انتاج العامل في رومانيا أقل بمقدار الضعف أو الثلاثة أضعاف عن انتاج العامل في إيطاليا ، وفرنسا ، وألمانيا الغربية .

(١) وهي تلك الإصلاحات التي تميل بالاقتصاد الماركسي الى النظام الحر في الرأسمالية من ادخال الحوافز الفردية ، وحرية المباشرة للقائمين على رياسات العمل .

وتستطرد المجلة فتذكر :

« أن كل المظاهر التي لا خلاف عليها والتي تدل على التطرف في « مركزة » الاقتصاد المخطط توجد في خطاب سكرتير الحزب الشيوعي في رومانيا في اجتماع اللجنة المركزية السابق ، مما سماه بالمعركة بين : « المارد والآلهة » .

- مخازن مليئة بالسلع الصالحة للبيع .
- وغلو في زيادة العمال لتفادي البطالة .
- وكسل أو تراخ في توظيف الطائمت الجديدة ، وهي لا يستهان بها .

وتحكي المجلة عنه قوله :

« ان الأيام عديدة ، تلك التي يطمئن فيها العامل الى الاحتفاظ بوظيفته ، ومع ذلك لا يسهم فيها الا قدرا ضئيلا في انتاج الاقتصاد . هل يمكننا أن نحول المصانع الى مؤسسات للخير والبر ؟

« ان مبدأ العمل في الوظيفة كاملا يجوز أن يستمر ، ولكن يبدو انه سيكون من الصعب على مديري المصانع في رومانيا أن يحققوا استيعابا للقوة العاملة الرخيصة الواسعة النطاق (غير المدربة أو التي ليس لها مهارة فنية على نحو ما يتطلبها العصر التكنولوجي) اذا ما أمكن لآلة الجديدة أن تكون أكثر انتاجا » .

وقد روت المجلة :

« ان زعيم الحزب الشيوعي في رومانيا قد انتقد بالخصوص أولئك الرجال الذين لم يستطيعوا أن ينفذوا برامج الاستثمار الخاصة بعملهم . ووزير الصناعة الكيماوية معرض من أجل ذلك الى فقد وظيفته اذا لم يشمر عن ساعد الجد في عام ١٩٦٧ .

وقالت :

« والعلاج الذي اقترحه زعيم الحزب الشيوعي يتضمن انشاء معاهد للبحوث وتأکید العناية بالمحاسب الاليكترونى . ولكن يصر أكثر على أن كل فرع أو قسم في الاقتصاد يجب أن يسلك الطريق الخاص به . ويطلب كما يقول الروس : المحاسبة الاقتصادية الكاملة . وهذا يعنى لانه يجب ادخال الحافز الفردى كمحرك للمنافسة ، وأن المصانع يجب أن تسهم في الاقتصاد القومى ، أو أن تذهب الى غير رجعة .

وختمت المجلة ما نقلته عن هذا الزعيم الشيوعي بقولها :

« وتبعاً لما ذكره زعيم الحزب الشيوعي في رومانيا : أن ١٣٧.٠ بوعا من الانتاج أسفرت عن خسارة في العام الماضي بما يقرب من ٢٤٠ مليون جنيه استرليني في عام ١٩٦٦ ، بينما يبدو الوضع سيئاً كذلك في عام ١٩٦٧ ، حيث أن العجز في الميزانية الوطنية يقدر في هذا العام بحوالى ٢١٥ مليون ج . ك » .

جمال الدين الأفغانى والاشتراكية (١) :

ان جمال الدين الأفغانى يرى أن من يعرفون بالشيوعيين (كومنست) وكذا من يطلق عليهم أسم الاشتراكيين (سوسيالست) يمثلون اتجاهاً من اتجاهات الطبيعيين (نيتشر) .

من هم في الغرب ؟ :

ويقول في شأن الغربيين منهم :

« هذه الطوائف تتفق في سلوك الطريقة الدهرية (تكفر بالله وتؤمن بالطبيعة وحدها) . زينوا ظواهرهم بدعوى :

● « انهم سند الضعفاء ،

● « والمطالبون بحقوق المساكين والفقراء .

● « وكل طائفة منها وان لونت وجه مقصدها بما يوهم مخالفتها لمقصد الأخرى ، انما هو رفع الامتيازات الانسانية كافة ، واباحة الكل للكل ، واشتراك الكل في الكل » .

« وكم سفكوا من دماء ، وكم هدموا من بناء ، وكم خربوا من عمران ، وكم اثاروا من فتن ، وكم انهروا من فساد . كل ذلك سعياً في الوصول الى هذه المطالب الخبيثة : الاباحة والاشتراك .

« وجهيهم على اتفاق : في أن جميع المشتبهات الموجودة على سطح الأرض منحة من الطبيعة وفيض من فيوضها ، والاحياء في التمتع بها

(١) جمال الدين الأفغانى اذ يكتب في ذلك . . . يصدر عن تجارب رحلته في بلاد أوروبا ، وفي روسيا على الأخص ، وفي بلاد الشرق . وكان ذا بصيرة نافذة باتجاهات الحكم والفكر ، وذا قدرة على وزن الأمور .

سواء . واختصاص فرد من الانسان بشيء منها دون سائر الأفراد بدعة في شرع الطبيعة سيئة ، يجب محوها والاراحة منها « (١)

موقفهم من الدين والملكية :

ومن مزاعمهم :

« ان الدين والملك عقبتان عظيمتان ، وسدان منيعان ، يعترضان بين أبناء « الطبيعة » ، ونشر شريعتهما المقدسة : الاباحة ، والاشتراك . وليس من مانع أشد منهما . فاذن من الواجب على طلاب « الحق الطبيعي » ان ينقضوا هذين الاساسين ، ويبيدوا الملوك ورؤساء الأديان « (٢) .

وسائلهم لذلك :

« ثم يعمدون الى الملك وأهل السعة في الرزق ، فان وافقوا « الطبيعة » فخرجوا عن الاختصاص ... فتلك ، والا أخذ بأعناقهم قتلا ، وباكظامهم خنقا حتى يعتبر بهم من أمثالهم ، فلا يلون رؤوسهم كبرا على الشريعة المقدسة (شريعة الطبيعة) ولا « تزور أعناقهم عصيانا لأحكامها .. » (٣) .

منافذ تسريحهم :

« نظر أبناء هذه الطوائف في وجوه الوسائل لبث أفكارهم ، والانضاء بما في أوهامهم الى قلوب العسامة ، فلم يجدوا وسيلة أنجع في زرع بذور الفساد في النفوس من وسيلة التعليم : اما بإنشاء المدارس تحت ستار نشر المعارف ، أو بالدخول في سلك المعلمين في مدارس غيرهم ، ليقرروا أصولهم في أذهان الأطفال ، وهم في طور السذاجة ، فتفتش بها مداركهم بالتدرج .

« فمن أولئك الدهريين من همه بناء المدارس ، ودعوة الناس اليها ... ومنهم متفرقون في بلاد أوربا يطلبون وظائف التعليم وينالون من ذلك طلبهم .

« وجميعهم يتعاونون على اذاعة خيالاتهم الباطلة .

« وبهذا كثرت أحزابهم ، ونمت شيعتهم في أقطار الممالك الأوروبية خصوصا في المملكة الروسية » .

(١) من كتاب الرد على الدهريين ، نشر دار الكرنك بالقاهرة ، ص ٩٠

(٢) المصدر السابق ص ٩١

(٣) المصدر السابق ص ٩١

أثر تعاليمهم على انقراض النوع البشرى :

« لا جرم أن هذه الطوائف إذا استفحل أمرها ، وقوى ساعدها على الجاهرة بأعمالها . . . فقد تكون سببا في انقراض النوع البشرى » .
« أعاذنا الله من شرور أتوالمهم وأعمالهم » ! (١) .

من هم في الشرق ؟ :

« أما الدهريون (الاشتراكيون والشيوعيون) الذين ظهروا في لباس المهذبين ، ولونوا ظواهرهم بصبغ المحبة الوطنية (القومية) وزعموا أنفسهم : أما طلاب خير الأمة . . . فصاروا بذلك شركاء اللص ، ورفقاء القافلة . نحلوا في أعين الأغبياء حملة لاعلام « العلم والمعرفة » وبسسطوا للخيانة بساطا جديدا ، وتولاهم الغرور بما حفظوا من كلمات قليلة ناقصة غير تامة الافادة ، مسروقة من أوهام المبطلين ، وفتلوا سبابهم كبرا وعلوا ، ولقبوا أنفسهم بالهادين والأدلاء وهم في أطباق جهل ، وأرتاق غباوة ، وفي « أهب دنس الرذائل : ومسك من قسذر الذمائم . . أولئك قوم قوى فيهم الظن :

« بان العقل وثمرته من المعرفة ينحصران في تبين وجود الغدر ، وتعرف طرق الاختلاس .

« واننى لفى خجل من ذكرهم يدافعنى الحياء عن رواية سيرهم ، وحكاية أعمالهم . فان مقاصدهم من الدناءة بحيث لا تخرج عن جيوبهم ، يسعون في اقتلاع أساس أمتهم لشهوة بطونهم ، يحدون سفارهم لتقطيع روابط الالتئام بين بنى جنسهم ، لا يبتغون بذلك عوضا سوى حشو معدهم . وما أضيق مجال تفكيرهم .

« الى الآن لم يخط أحدهم خطوة خارج كرشه ، ولم يمد واحد منهم رجله لأبعد من فراشه ، وليس فى وسع القلم أن يتحرك فى هذا المجال الضيق ، غير أنه يمكن أن يقال :

« انهم Bigote _ أتباع تبعية عمياء وفى تعصب — لغيرهم من أهل الضلالة » (٢) .

(١) المصدر السابق ص ٩٢

(٢) المصدر السابق ص ٩٢ — ٩٣ .

وجمال الدين الأفغانى لا يرى اطلاقا ان اتجاه الاشتراكيين والشيوعيين في الحديث — ضمن المذاهب المادية الالحادية — هو اتجاه جديد له اصلته . وانما هو بعث لذلك الاتجاه القديم لدى « مزدك » على عهد فارس ، ولاتجاه « أبيقور » على عهد الاغريق قبل ميلاد المسيح .

ودكى يوجد روابط المشاركة في فلسفة الاتجاه الالحادى ، وسلوكه اللا أخلاقى وأخطار نتائجه على المجتمعات الانسانية . . يحكى عن « مزدك » أصول مذهبه ، ثم بعد ذلك يوضح المشاركة بين قديم الاتجاه ، وحديثه منذ كارل ماركس :

فلسفة مزدك :

« انتحل — مزدك — لنفسه لقب : رافع الجور ، ودافع الظلم .
« وبنزعة من نزعاته قلع أصول السعادة من أرض الفارسيين ، ونسفها في الهواء ، وبددها في الأجواء .
« فانه بدأ تعاليمه ، بقوله :

«جميع القونين ،

«والحدود ،

« والآداب (السلوك والاخلاق) . . .

« التي وضعت بين الناس قاضية بالجور ، مقررة للظلم ، وكلها مبنى على الباطل ،
« . . . وان الشريعة الطبيعية المقدسة لم تتسخ حتى الآن ! وقد بقيت مصونة في حرزها عند الحيوانات والبهائم . . . »

« أى عقل ، وأى فهم يصل الى سر ما شرعته « الطبيعة » ؟

« وأى ادراك يحيط بمثل ما أحاط به ، وقد جعلت الطبيعة حق الماكل والمشرب ، والبضاع (المباشرة الجنسية) مشاعا بين الأكلين والشاربين ، والمباضعين ، بدون أدنى تخصيص ؟

« (١) فما الحامل للانسان على حرمان نفسه من بضاع (معاشرة) بنته ، وأمه وأخته ، ثم تركهن لغيره يتمتع بهن ، انقيادا لما يخيله له الوهم مما نسميه : شريعة ، وأدبا (خلقا) ؟ .

« (٢) وأى حق يستند اليه من يدعى ملكية خاصة في مال يتصرف فيه دون سواه ، مع أنه شائع بينه وبين غيره ؟

« (٢) وماذا يوجد من العدل في قانون يحكم : بأن المال الشائع ، اذا تناولته يد مغتصب بما يسمونه بيعا وشرء ، أو ارثا ، يكون مختصا بذلك به . . . والا فانه خائن أو غاصب ؟ .

« فان كان هذا شأن تلك القوانين الجائرة فعلى الانسان أن يفك أغلالها من عنقه ، وي طرح كل قيد عقدته القوانين ، والشرائع ، والآداب (الأخلاق) ، التي لا واضع لها سوى العقل الانساني الناقص . . . ويرجع الى سة « الطبيعة المقدسة » و « يقضى » حق شهوته من اللذائذ التي أباحت له ، بأى الوجوه ، ومن أية الطرق ، ويأخذ في ذلك مأخذ البهائم . . . وعليه أن يتاوم الغاصبين ، المتحكمين في الحقوق قسرا ، أى المالكين للأموال ، والابضاع (النساء) فيخرجهم عن سوء فعالهم من : الغصب ، والجور « (أى حق التملك) !! (١)

اثر فلسفة « مزدك » على فارس في القديم :

« فلما ذاعت هذه النزعات الخبيثة بين الأمة الفارسية . . . تهتك الحياء ، وفسد القدر والخيانة ، وغلبت الدناءة والنذالة ، واستولى حكم الصفات البهيمية على نفوسهم ، وفسدت أخلاقهم وردلت طباعهم .

« نعم ان أنو شروان قتل « مزدك » وجماعة من شيعته ، ولكنه لم يستطيع محو هذه الأوهام الفاسدة بعد ما علقت بالعقول ، والتبست نفايتها بالافكار ، فكان علة في ضعفهم ، حتى اذا هاجمهم العرب لم تكن الاحملة واحدة فانهمزوا ، مع ان الروم وهم أقران الفارسيين ، ثبتوا في مجالدة العرب ومقاتلتهم أزمانا طويلة « (٢) .



وهكذا يصل جمال الدين الأفعانى حديث الفكر الانساني بتقديمه في الاشتراكية والشيوعية ، ويترقب نفس النتائج التي كانت لفكر ما فيما مضى لنفس الفكر اذا تجدد وبعث مرة أخرى . .

ويحمل أوجه الشبه بين قديمه وحديثه فيما يلي ، حتى لا تنفك النتائج في حتمية وقوعها في تصور القارئ ، وبالأخص اذا كانت نتائج ترتبط بكيان المجتمع الانساني ، كمجتمع انساني يتميز عن أى مجموعة أخرى من الحيوانات والبهائم :

(١) المصدر السابق ص ٧٧ — ٧٩

(٢) المصدر السابق ص ٧٧ — ٧٩

في الأفكار :

« ... وقد تبين : أن أول تعاليم « النيتشرين » (الذين تتمثل خصائصهم في الشيوعيين والاشتراكيين)

● ابطال هذين الاعتقادين :

١ — الاعتقاد بالله ،

٢ — والاعتقاد بالحياة الأبدية .

(١) لقد وضعوا مذهبهم على بطلان الأديان كافة ، وعسدها أوهاها باطلة ، وجعولات وضعية .

(٢) قالوا : ان الانسان في المنزلة كسائر الحيوانات ، وليس له من المزايا ما يرتفع به على البهائم ، بل هو أخس منها خلقة ، وأدنى فطرة . فسهلوا بذلك على الناس اتیان القبائح ، وهونوا عليهم اقتراف المنكرات ، ومهدوا لهم طرق البهيمية ، ورفعوا عنهم معايب العدوان .

(٣) ذهبوا الى أنه لا حياة للإنسان بعد هذه الحياة وأنه لا يختلف عن النباتات الأرضية : تنبت في الربيع مثلا ، وتيبس في الصيف ، ثم تعود ترابا . « والسعيد من يستوفي في هذه الحياة حظوظه من الشهوات البهيمية .

« وبهذا الرأي الفاسد اطلقتوا النفوس من قيد التائب ، ودمعوها الى انواع العدوان من قتل وسلب ، وهتك عرض ، ويسروا لها الغدر والخيانة ، وحملوها على فعل كل خبيثة ، والوقوع في كل رذيلة ، واعرضوا بالعقول عن كسب الكمال البشرى » (١)

● وآخر تعاليمهم :

(١) الاباحة ،

(٢) والاشتراك (٣) ..

« ويزيد في شناعة ما ذهبوا اليه ، أن في أصولهم : الاباحة والاشتراك المطلقين ، يزعمون أن جميع المشتبهات حق شائع ، والاختصاص بشيء منها يعد اغتصابا ...»

« فلم يبق للخيانة محل ، فان الاحتيال لنيل الحق لا يعد خيانة ، ومثلها الكذب . فانه يكون وسيلة للوصول الى حق مغتصب — في زعمهم — فلا يعد ارتكابا نلتبجح .

« ان آراء هذه الطائفة مروجة للخينات ، باغته على افتراء الأكاذيب ، حاملة للأنفس على ارتكاب الشرور والرزائل ، واتيان الدنيا والخباثت «(١)»
« فهؤلاء القوم هم الساعون في نفس بناء الانسانية ، وتذريته في ذبول السافيات ،

« يطلبون ضعضة اركان المدنية ،

« وفساد الاخلاق البشرية ،

« ويقوضون بذلك ما رفعه العلم وشادته المعرفة ، فيهلكون الأمم باطفاء حرارة الغير ، وأخماد ريح الحمية «(٢)»

... في الأخلاق :

« هؤلاء هم جرائم اللؤم والخيانة ، وأرومات الرذالة والدناءة ، وأحلاس الخسة والنذالة .

وأعلام الكذب والافتراء ،

ودعاة الحيوانية العجماء ،

محبتهم كيد ،

وصحبتهم صيد ،

وتوددهم مكر ،

ومواصلتهم غدر ،

وصداقتهم خيانة ،

ودعواهم للانسانية حيالة .

ودعوتهم للعلوم شرك ومكيدة .

« يخونون الأمانة ، ولا يحفظون السر ، ويبيعون الصق الناس بهم بأدنى مشتهياتهم .

(٢) المصدر السابق ص ١٠٣

(١) المصدر السابق ص ٦٦

« عبيد البطون ، وأسراء الشهوات ، لا يستنكفون من الدنية ، اذا اعقبتها عطية ، ولا يخجلون من الفضيحة ، اذا تبعتها رضية ، لا علم عندهم بالوقتار ، ولا احساس لهم بالعمار ولم يبلغهم عن شر النفس خبير مخبر ، ولا وصل اليهم عن الهمة عبارة معبر ، أو تفسير مفسر .

« الابن فيهم لا يأمن أباه ،

« والبنت لا أمان لها من كليهما » (١)

... في الخداع بالشعارات :

نعم ! أى حد تقف دونه حركات طبع هؤلاء ؟

« قد يوجد بين الناس من نثره نعومة لمس هذه الأنواعى ، وتروقه رقطة جلودها وانتظام الرقط فيها ، فيخدع لهم بما يلتبس عليه من أمرهم فيصنفى لزخرف قولهم ، ويظن أن هؤلاء القوم من طلاب التمدن والاعوان على الاصلاح ، أو من الراغبين فى بث المعارف أو المنقبين عن الحقائق ، أو يتخيل أن منهم من يكون عوناً عند الضيق ، أو عوناً فى الشدة ، أو مخزناً للأسرار عند الحاجة فذلك المغرور بمظاهر هذه الطائفة لا محالة يبكى عليه ، ويضحك منه ... فالضحك عجباً من غروره ، والبكاء حزناً على ضلاله » (٢) .

... ما يجب على الإنسانية :

« ... ولما كان نظام الأكوان قد بنى على أساس الحكمة ، ونظام العالم الانسانى جزء من النظام الكونى .. اللهم الله نفوس البشر أن تفرغ الى مقاومة أولئك المفسدين فى أى زمان ظهوروا ، ومدافعة ما يعرض من شرهم ، كما اللهم الفزع من الحيوانات المفترسة ، والنفرة من الأغذية السامة ، وأنهى حفاظ النظام المدنى الحقيقى ، وهو الدين ، لبذل الجهد ، وافرغ الوسع فى محو آثارهم ، واستئصال ما يفرسون فى تعاليمهم .

« لا جرم أن مزاج « الانسان الكبير » يعنى النوع الانسانى — بما أودع الله فيه من الشعور الفطرى ، وهو أثر الحكمة الالهية العامة . . . يهيج هؤلاء الخونة ، ولا يحتمل وجودهم فى باطنه ، فيدفعهم كما يدفع الفضلات من المعدة ، أو النخامة من الصدر .

« لهذا تراهم وان حلوا بعض منازل الأرض من زمان بعيد ، وأيدهم بعض النفوس الخبيثة من ذوى الشوكة لأغراض سافلة ، الا أنهم لم يثبتوا ،

(١) المصدر السابق ص ١٠٣ — ١٠٤

(٢) المصدر السابق ص ١٠٤

ولم يتم لهم أمر ، بل كان عارض السوء منهم كسحاب الصيف ، كلما ظهر
انتشع .

« والنظام الحقيقي لنوع الانسان وهو الذى لم يزل قارا راسخا ، فى
جميع الأجيال وعلى أى الأحوال .

« فلم تبدو ريبة : أن الدين هو السبب الفرد لسعادة الانسان :

« فلو قام الدين على قواعد الأمر الالهى الحق ، ولم يخالطه شئ من
أباطيل من يعرفونه .. فلا ريب أن يكون سببا فى السعادة التامة والنعم
الكامل ، ويذهب بمعتقديه فى أجواء الكمال الصورى والمعنوى ، ويصعد بهم
الى ذروة الفضل الظاهرى والباطنى ، ويرفع اعلام المدنية لطلابها ، بل
يفيض على المتدنيين من دين الكمال العقلى والنفسى ما يظفرهم بسعادة
الدارين . (١)

... فى الأثر على الإنتاج ، والعمل الانسانى الرفيع :

« وهذه الطائفة النيتشرية (الاشتراكية والشيوعية) تسعى لتقرير
الاشترار فى المجتمعات ومحو حدود الامتياز ، ودرس رسوم الاختصاص ،
حتى لا يعلو أحد عن أحد ، ويرتفع شخص عن غيره فى شئ ما ، ويعيش
الناس كافة على حد التساوى ، لا يتفوقون فى حظوظهم .

« فان ظفرت هذه الطائفة بنجاح فى سعيها هذا ، ولاتى هذا الفكر
الخبث بعقول البشر ، مالت النفوس الى الأخذ بالأسهل : فلا تجسد من
يتجشم مشاق الأعمال الصعبة (٢) . ولا من يتعاطى الحرف الخسيسة طلبا
للمساواة فى الرفعة .

« فان حصل ذلك اختل نظام المعيشة ، وتعطلت المعاملات ، وبطلت
المبادلات ، وأفضى الى تدهور هذا النوع فى هوة الهلاك .
« نعم إن أفكار المصابين « المايخوليا » لا تنتج أحسن من هذه

(١) المصدر السابق ص ١٠٥ - ١٠٦

(٢) نشرت جريدة الأهرام بالقاهرة فى ٤ يناير سنة ١٩٦٧ تحت
عنوان : احتفالات مستمرة وضخمة فى الاتحاد السوفييتى طوال عام ١٩٦٧
جاء فى ضمن ما نشر ما يلى :

« كما سيبدل مجهود ضخيم لجعل الشباب السوفييتى يفكر أكثر فى
الحاضر ، بعد ان شكوا المسئولون السوفييت مرارا من أن الجيل الجديد
يتباعد عن التقاليد الثورية ، ويفكر أكثر فى الحياة السهلة » . فهل أصدقت
التجربة الواسعة حكم جهال الدين الأوغاى ؟ .

النتيجة . ولو فرضنا محالا وعاش بنو الانسان على هذه الطريقة العوجاء ، فلا ريب أن تمحى جميع المحاسن ، وضروب الزينة ، وفنون الجمال العملى ، ولا يكون لبهاء الفكر الانسانى اثر ، ويفقد الانسان كل كمال ظاهر أو باطن ، صورى أو معنوى . ويعطل من حلى الصنائع ، وتغرب عنه أنوار العلم والمعرفة ، ويصبح فى ظلام جهل ، وبلاء أزل ، وينقلب كرسى مجده ، وينتقل عرش شرفه ، ويصح فى بادية الوحشية كسائر أنواع الحيوان . **ليقضى فيها أجلا قصيرا مفعما بضروب الشقاء ، محاطا بأنواع من المخاوف ، محسنا باخلاق من الأوجال والأوهام .**

«فإن المبدأ الحقيقى لمزايا الانسان انما هو حب الاختصاص ، والرغبة فى الامتياز فيها الحاملان على المنافسة ، السائقان الى المباراة والمسابقة . فلو سلبتها أفراد الانسان وقفت النفوس عن الحركة الى معالى الأمور . وأغمضت العتول عن كشف أسرار الكائنات ، واكتناه حقائق الموجودات ، وكان الانسان فى معيشته على مثال البهائم البرية — ان أمكن له ذلك — وهيهات . هيهات !!» (١)

وهكذا يحمل جمال الدين الأفغانى بين ما كان لدى « مزدك » فى فارس قبل الميلاد ، وما كان بعده منذ القرن التاسع عشر من الاتجاه الاشتراكى والشيوعى أو الاتجاه الطبيعى المادى على العموم ، فى :

- اباحة النساء والمال ، وشيوعيتهما ،
- اعتبار الملكية الخاصة للمال ، كاعتبار الاختصاص بالمرأة عن طريق عقد الزواج ، اغتصابا لحق مشاع .
- والمطالبة باستعمال القوة ، والاكراه ، والأسلوب اللا أخلاقى من الغدر والخيانة . . كوسيلة لاسترداد المال المفقود . والاستمتاع بالنساء .
- اعتبار القانون ، والأخلاق ، والآداب والسلوك ، قيودا على الطبيعة البشرية يجب ازلتها .
- ضعف الانتاج فى المجالات المادية المعنوية على السواء ، بسبب اضعاف الحافز على المنافسة والدافع الى المباراة ، والمسابقة .
- خداع العامة بالشعارات والاحاديث المعسولة لدعاة هذا الاتجاه

* * *

(١) المصدر السابق ص ٦٧ — ٦٨